جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية .

# سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها

# Admission Policies at Jordanian Universities as Perceived by Academics leaders at these Universities and Suggested Improvements

إعداد الطالب

صبري راضي درادكة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد علي عاشور

حقل التخصص: الإدارة التربوية

2013م

**سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها**

صبري راضي درادكة

بكالوريوس معلم صف، الجامعة العربية المفتوحة 2005 م

ماجستير إدارة تربوية، جامعة جدارا 2010

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في التربية في تخصص الإدارة التربوية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

**وافق عليها**

**محمد علي عاشور..........................................مشرفاً ورئيساً**

**أستاذ في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك**

**عارف توفيق عطاري ..........................................عضواً**

**أستاذ في الإشراف التربوي، جامعة اليرموك**

**كايد محمد سلامة..........................................عضواً**

**أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك**

**خليفة مصطفى أبو عاشور..........................................عضواً**

**أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك**

**صالح ناصر عليمات..........................................عضواً**

**أستاذ في الإدارة التربوية، الجامعة الأردنية**

تاريخ المناقشة

**23/ 10 / 2013**

# الإهداء

إلى من يرحمني ربي لأجلها . . . أمي الغالية

إلى روح أبي . . . رحمه الله

إلى نبع العطاء ورمز الزوجة الصالحة . . . زوجتي الغالية

إلى حلا أيامي . . . ابنتي حلا

إلى مؤنس وحشتي في هذه الدنيا . . . ابني مؤنس

إلى غنى نفسي . . . ابنتي غنى

إلى الأميرتين . . . روح الجدّة أميرة أمّ الشهداء والأميرة الابنة

إلى من كنت لهم أباً عندما غيّب الموت أبي . . . أخي وأخواتي الأعزاء

أهدي إليكم هذا العمل

وما توفيقي إلّا بالله

الباحث

# الشكـــــر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير، إلى الأستاذ الدكتور محمد عاشور، الذي قبـل الإشـراف علـى أطروحتي ، ولم يدخر نصحا أو إرشاداً، فله الشكر وعظيم الامتنان، وأدام الله عليه وافر الصحة والعافية. كما اشكر الأساتذة الكرام في الجامعات الأردنية والمؤسسات التعليمية الـذين قـاموا بتحكيم الاستبانة، كما اشكر إدارات الأقسام في كلية التربية، وأخص قـسم الإدارة وأصـول التربية بجميع كوادره من هيئة تعليمية وإدارية. كما أتقدم بالشكر لأعـضاء لجنـة المناقـشة: الأستاذ الدكتور عارف عطاري والدكتور كايد سلامة والدكتور خليفة أبـو عاشـور والأسـتاذ الدكتور صالح عليمات وذلك على تفضُلِهم بقبول مناقشة أطروحتي.

أساتذتي، استميحكم عذرا بتوجيه كلماتٍ هي عرفانٌ بالجميل، تلك الكلماتُ موجهةٌ لزوجتي ثم لأبنائي حلا ومؤنس وغنى وأميره، وهي من فيضِ نفسي وما سيبقى في النفسِ أكثر، لأبوح لهم بما أسرُه من عرفان بحجمِ المشقةِ والمعاناة التي تحملَها كلٌ منهم في هذا العمل: فأنتِ ايتها الزوجةُ كنتِ اليدَ التي تمتدُ لترفعَني من عثراتِ هذا الطريق وكنتِ العزمَ كلما خبت طاقتي، وقد صدق فيك قولُ القائل:

| | |
|---|---|
| المرءُ يُعرفُ في الأنامِ بفعلهِ | وخصائلُ الحرِ الكريمِ كأصلهِ |
| فاصبر على حلوِ الزمانِ ومرهِ | واعلم بأن اللهَ غالبُ أمرهِ |

وأتمنى من الله أن يمنحَني فرصةً من العمر كي تعلمي بعدها أني أجازي بالجميل جميلا،

وأما انتم يا أبنائي يا مهجَ الروح فانتم الفرحُ والجرح، وقد قدمتم لي الكثيرَ الكثير، فدفعتم ثمناً لنجاح هذا العمل من براءةِ طفولتكم، ومن فرحة أعيادكم، ومن اوقات ألعابكم ، والذي جاء في

الزمن الصعب إن لم يكن الأصعب، فجعلتم بصبركم المستحيلَ ممكناً، ومن الممكن واقعاً، وإني اعتذرُ لكم، واعتذرُ لطفولتِكم، واعتذرُ لوالدتكم عن كل تقصير مني، وإني كنت على عجب من صبركم وتحملكم، حيث شاركتموني شظفَ الحياة ، فقد فهمتموني رغم طفولتكم، ولكن أيها الزوجُ والأبناء: إنَّ كلَّ قطرةِ حبرٍ وكلَّ حرفٍ وكلَّ ما سُطر في هذه الأطروحةِ هو رسالةُ شكرٍ واعترافٍ بالجميل لكم، وإذا كنتُ قد قصرتُ في حقكم فيما مضى بسبب هذه الدراسة، فإنما يشفعُ لي أن هذا الإنجازَ كان من أجلكم من اجل مستقبلكم، الذي أتمنى أن يكون مشرقاً بأزاهير النجاح بأذن الله تعالى، ولتعرفوا من بعد هذه التجربة أن الأحلامَ الكبيرةَ ربما تحتاجُ إلى سنواتٍ طويلة، والشاهد على ذلك هذا العمل الذي شارف على الانتهاء وأنا في العقد الخامس من عمري.

أما أنت والدتي فلا الكلمات ولا المعاني يمكنها أن تسطر أي شكر او امتنان، فبحياتك اقترنت رحمة الله لي و اقترنت جنة الله برضاك وكفانا منك سهرك وتربيتك ، وأرجو الله أن يكون هذا العمل مما يدخل إلى قلبك فرحة وسرور واستراحة من مشوار العمر الطويل.

الباحث

## فهرس المحتويات

## قائمة الجداول

# قائمة الملاحق

## الملخص

## سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها

**إعداد الطالب: صبري راضي علي درادكة-جامعة اليرموك 2013م**

**إشراف أ.د محمد علي عاشور**

هدفت الدراسة الكشف عن واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها. واشتملت عينة الدراسة كامل مجتمع الدراسة وبلغ (142) قائداً أكاديميا، وهم نواب رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام. ولتحقيق اهداف الدراسة تمّ تطوير استبانة مكونة من(46) فقرة موزعة على خمسة مجالات، هي: أسس القبول ومعايير القبول، وقوائم خارج القبول الموحد، التمويل الجامعي، وتكافؤ الفرص التعليمية، وجودة التعليم وبعد تحليل البيانات أظهرت النتائج أن واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها جاءت بدرجة موافقة متوسطة، على جميع مجالات الدراسة باستثناء مجال التمويل الجامعي والذي جاء بدرجة موافقة كبيرة ، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسات القبول في الجامعات، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات تعزى لأثر متغيرات (المسمّى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة) وعلى جميع المجالات باستثناء وجود فروق دالة احصائيا تعزى لأثر متغير الجامعة في مجال التمويل الجامعي ولصالح الجامعات الرسمية، ووجود فروق دالة احصائيا تعزى لأثر متغيرسنوات الخبرة في جميع المجالات باستثناء قوائم القبول الموحد ولصالح فئتي(5-10) و(أكثر من 10) ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى معيق حسب وجهة

نظر القادة الأكاديميين هو أعداد الخريجين من الثانوية العامة ، وبدرجة موافقة كبيـرة، كما أظهرت الدراسة أن مقترح القادة الأكاديميون للتطوير هو مشاركة القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في وضع سياسات القبول الجامعي ، وبدرجة موافقة كبيرة، وفي ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج تم التوصل الى عدد من التوصيات من اهمها:-

1-إعادة النظر في سياسات القبول الجامعي واتاحة المجال للجامعات لوضع سياسات القبول.

2- إعطاء دورا اكبر للقادة الأكاديميين في الجامعات الاردنية للمشاركة في وضع سياسات القبول الجامعي.

**الكلمات المفتاحية : سياسات القبول، القادة الأكاديميون، الإدارة الجامعية، اقتراحات، للتطوير.**

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة وأهميتها

## مقدمة الدراسة

لقد أعطت معظم دول العالم المتقدمة والنامية أولوية للتعليم الجامعي وإدارته، ومخرجاته، وسياساته، وبرامجها، وأسس القبول ومعاييره؛ لما للتعليم الجامعي من دور كبير في الاستقرار المجتمعي بكافة مناحيه، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما إنّ مخرجات التعليم الجامعي تعبر عن كفاءة النظام الجامعي الخارجية وعلى مستوى الوطن والعالم، لهذا نشطت الدول وتنافست في جودة ونوعية مخرجاتها، من خلال تطوير كلٍّ ما يمكن أن يكون له دور فعال في تحقيق هدف التعليم الجامعي، على أن يكون ضمن أطر من العدالة والمساواة بين الجميع، للاقتراب من مبدأ التعليم للجميع، وذلك من خلال تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

إنّ أزمة التعليم أصبحت أزمة عالمية؛ فهناك العولمة وحرية السوق، التي جعلت من الآخر أن يندمج مع من يخالفه بالثقافة، وكل ذلك من مميزات النظام العالمي، لهذا فأن نظم التعليم مطالبة بتجديد ذاتها، ويُفرض عليها أن تلجأ إلى أساليب مبتكرة، وهذا مما يجعل النظم التعليمية مرنة، لمواجهة الحاجات المتجددة لسوق العمل، ومؤسسات الإنتاج، وللقطاعات المجتمعية كافة، فالنظام التعليمي الجامد لابد له من الزوال (الوزني،2001). وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 1/26 ) أن القبول في التعليم العالي يجب أن يكون متاحا على قدم المساواة التامة للجميع، وعلى أساس الجدارة (عبد الدائم، 1991)، وليس هناك تعارض مع فتح القبول الجامعي أمام الجميع وفقا للشرطين الآتيين:

أولاً_ أن يوفّر التعليم العام، بمرحلتيه الثانوية؛ والأساسية، نوعية جيدة تعكس القدرات والمهارات الحقيقية المطلوبة للتعليم الجامعي.

ثانياً_ أن تتناسب الإمكانات المادية والإنفاق والتمويل الجامعي مع الأعـداد المقبولـة أو المرشحة للقبول الجامعي، إلا انه لا يتحقق كلا الشرطين في معظم البلدان العربية والأجنبيـة ، كما أنّ السياسات المعتمدة في قبول الطلبة في الجامعات تقررها القيم الاجتماعية السائدة، والتي ما زالـت تفـضل الدراسـات الأدبيـة والإنسانية علـى الدراسـات المهنيـة والتطبيقيـة (الخطيب، 2006). ولقد كان خطاب جلالة الملك الحسين المعظم_ طيـب الله ثـراه_ بمثابـة صفارة إنذار أطلقت في حينها؛ ليسمعها ذوي الاختصاص في التعليم الجامعي، وواضعو الخطط الإستراتيجية والسياسات التعليمية فقد قال في 1980/5/12: "إن الاعتزاز بهذا الانتشار الواسع للتعليم في بلدنا لا يجوز أن يصرفنا عن تقييم السياسة التربوية في كلّ مرحلة"، ووضع جلالة المغفور له أسساً، منها: إعادة توجيه السياسة التعليمية نحو التعليم العلمي النافع للمجتمع، وإيقاف الاندفاع المنفلت نحو التعليم النظري، الذي لا يرتبط بحاجات مجتمعنا ومتطلباتـه (محافظـة، 1988).

فالاختصاصات التي يلتحق بها الطلبة لا تتواءم مع رغباتهم وميولهم وقدراتهم، هذا في الجانب الكمّي، أما في جانب الإنفاق الحكومي والتمويل فإنّ هذا لا يتم بما يتوافق مـع أعـداد الطلبة، وفي الأردن شُكّلت لجنة عام 1994م بهذا الخصوص، وخلصت الدراسة إلى أن كثيراً من الملتحقين في التعليم الجامعي ليسوا في مستوى هذا التعليم، كما خلـصت إلـى انخفـاض مستوى الخرجين، علما أنّ الأردن يستخدم نظام الاستثناءات في القبـول الجـامعي (زيتـون، 2005).

إنّ التعليم الجامعي في المملكة الأردنية الهاشمية، والمدفوع بالرغبة الاجتماعيـــة، فيمـــا يقابله العزوف عن التدريب والعمل المهني، والذي له أسبابه، منها ما يتعلق بثقافـــة المجتمـــع، ومنها ما يتعلق بمدى اطلاع أولياء الأمور على حاجات سوق العمل المحلـــي، والعـــالمي مـــن التخصصات والمهارات والمهن، ومنها أن المهن التي ندعو إليها في سوق العمل الأردني هـــي من المهن التي أصبحت إما تقليدية أو أصبح لا وجود لها في ظل المنافسة في أسواق العمـــل العالمية، لذلك اعتقد أن الجامعات الأردنية حادت عن هدفها عندما حاولت الاستجابة الى هـــذه الرغبة الاجتماعية، وقد أُطِّرت هذه الاستجابات بشكل قانوني من خلال قوائم القبـــول والقـــوائم المختلفة والتي تمثل حالات الاستثناء في القبول الجامعي. وان جميع أهداف الجامعة تتوحد في خدمة المجتمع، وإذا لم تخدم الجامعة المجتمع ونظام دولتها، من خلال مخرجاتها ومن خـــلال بنيتها وأجهزتها وأدواتها وخبراتها يصبح دور الجامعة دورا هامشيا أن لم يكن عبثياً والملحـــق (4) حسب بيانات وإحصائيات جامعتي آل البيت وجامعة اليرموك يبين نسبة الاستثناءات فـــي القبول خارج أساس التنافس الحر للأعوام 2010 و2011 و2012 حيث بلغت نسبة القبـــول الاستثنائي خارج التنافس الحر 57.49%، وهي نسبة مخلّة في نظام القبول الجامعي، ومن ثـــمَّ فهي نسبة مخلّة في أداء الجامعة لوظيفتها وخدمة أهدافها.

## مشكلة الدراسة وأسئلتها:

هناك عدداً من المشكلات والاشكاليات التي يواجهها التعليم العالي في الاردن مثل الايفاء بمتطلبات الجودة في الجامعات حيث ان الجامعات تقبل أعداداً كبيرة من الطلبة تفوق طاقتها الاستيعابية مما يؤثر سلبا على مخرجاتها، ولكون الطالب محور العملية التعليمية

فأن الجامعات تواجه مشكلة كبيرة في توفير اعداد متناسبة من اعضاء هيئة التدريس وكذلك توفير المرافق والبنى التحتية التي تتناسب مع اعداد الطلبة في هذه الجامعات.

كما ان الجامعات تواجه مشكلة اخرى نتيجة لزيادة الطلب على التعليم الجامعي وزيادة أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات مما يتطلب من هذه الجامعات ايجاد التمويل الكافي للايفاء بمتطلبات الاعداد الكبيرة من الطلبة المقبولين فيها من اجل تقديم افضل الخدمات التعليمية والادارية والذي قد ينعكس سلباً على مخرجات التعليم وقد يحدث خللاً في مواءمة هذه المخرجات مع حاجات سوق العمل بشقيه العام والخاص، حيث أوجدت سياسات القبول أعدادا كبيرة من الخريجين، لا تتواءم تخصصاتهم مع متطلبات سوق العمل الأردني والإقليمي في كثير من التخصصات كمّا ونوعا، وهنا تتحدد مشكلة الدراسة بالكشف عن واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها ، ولذلك حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-ما واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات ؟

2-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسات القبول في الجامعات الاردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات تعزى لأثر متغيرات (المسمّى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة) ؟

3- ما المعيقات التي تواجه الجامعات الاردنية في سياسات القبول في الجامعات الأردنية؟

4- ما مقترحات القادة الأكاديميون لتطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية؟

**أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات، كما هدفت إلى التعرف على المعيقات ومقترحات التطوير فيما يتعلق بهذه السياسات ، وهدفت ايضا إلى الكشف عن وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

**أهمية الدراسة:**

يُتوقع أن يستفيد من الدراسة صناع القرار في الجامعات الاردنية ووزارة التعليم العالي في تعديل سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يمكن أن تساعد القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إبراز دور اكبر في رسم سياسات القبول مستقبلا. ومن المأمول ان يستفيد من نتائج هذه الدراسة الباحثون وذلك من خلال البناء على نتائجها. كما يُتوقع أن تكون هذه الدراسة بمثابة المرشد لطلبة التعليم العام لفهم سياسات القبول في الجامعات الأردنية وذلك من خلال تبني سياسات قبول تتقاطع مع التنمية وتحديد الاحتياجات من التخصصات المختلفة، وبالتالي حسن اختيار التخصص، وزيادة فرصة الطالب من خلال عمل الطالب الجاد، في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي، بما يتوافق مع سياسات التعليم العالي.

**حدود الدراسة:**

اقتصرت على القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية (جامعة اليرموك، وجامعة آل البيت، وجامعة عمّان العربية، وجامعة جدارا)، وهم نواب الرئيس، وعمداء الكليات الجامعية ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية والبالغ(142) خلال العام الدراسي 2012م/2013م

**التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:**

**سياسات القبول:** القواعد والمعايير التي توضع لتنظيم قبول التلاميذ في المؤسسات التعليمية(أبو حطب، 1984). وتعرف السياسات التعليمية بأنها القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة بما يخدم أهداف المصلحة الوطنية العامة، وتنبثق هذه السياسات من فلسفة الدولة؛ وتُحدَّد على أساس واقع المجتمع ومتطلباته من القوى البشرية، وتتبلور هذه السياسات على شكل تشريعات وقرارات وتعالج أموراً كثيرة، منها التعليم الجامعي(التل، 1985)، أما إجرائيا فتعرف على أنها القوانين الناظمة لقبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة بما فيها حالات الاستثناء في القبول في الجامعات الرسمية ومبرارت أسس ذلك القبول.

**الجامعات الأردنية:** جامعة اليرموك وجامعة آل البيت وجامعة عمان العربية وجامعة جدارا.

**القائد:** هو الشخص الذي يستطيع التأثير على سلوك الآخرين واتجاهاتهم وأفعالهم لتحقيق أهداف المنظمة(حريم، 1997:261)، أما إجرائيا فهو نائب رئيس جامعة أو عميد كلية أو نائب عميد كلية أو مساعد عميد كلية أو رئيس قسم أكاديمي.

**القادة الأكاديميون:** هم نواب الرئيس، وعمداء الكليات ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام الأكاديمية في جامعة اليرموك وجامعة آل البيت وجامعة عمان العربية وجامعة جدارا.

# الفصل الثاني

# الأدب النظري والدراسات السابقة

## أولا- الأدب النظري

تناول هذا الفصل الأدب النظري والدراسات السابقة التي لها ارتباط بموضوع الدراسة، واشتمل هذا الأدب على مفهوم الإدارة الجامعية، وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية، كذلك استعرض هذا الفصل مفهوم الإستراتيجية، واستراتيجيات التعليم العالي في الأردن، وأنظمة القبول الجامعي، وأهداف التعليم العالي، ووظائف الجامعة، وأسس القبول ومعاييره، وقانون الجامعات الأردنية، وقانون التعليم العالي الأردني وإشكاليات التعليم الجامعي، وتكافؤ الفرص التعليمية، وجودة التعليم العالي، والتمويل الجامعي.

**وظائف الجامعة:**

للجامعات ثلاث وظائف هي:

اولاً- التعليم والبحث الابتكاري وذلك من أجل اكتشاف حقيقة الطبيعة والإنسان، والمشاركة في معالجة قضايا المجتمع، والسعي إلى حلّها. أمّا التعليم فإنّ تطور المجتمعات المتقدمة والمتخلفة دفع بأعداد هائلة نحو الجامعات، بعد أن كانت تستقبل فئة محدودة من أبناء الأغنياء وتعدّ برامجها تبعا لاحتياجاتهم. واليوم فقد فتحت الجامعات أبوابها لدخول أبناء كافة الطبقات الاجتماعية، بعد أن أخذت تطالب بحقوقها في التعليم العالي، وانتشار مبادئ المساواة( خصاونة، 2001).

ثانياً_

البحث فوظيفة البحث العلمي هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته، ومجتمعه، حاضره ومستقبله، وهو وسيلة لإيجاد الحلول للمشكلات التي تقابله، ولمضاعفة موارده المالية والمعنوية، فهو جهد علميّ منظم يهدف إلى تنمية المعرفة الإنسانية(التل، 1998). وبغير هذه الوظيفة لا تصبحَ الجامعات في زمن يشهد تفجراً رهيباً في المعلومات (خصاونة، 2001).

ويعرّف عبد الحي(2005) البحث العلمي بأنه البحث المبتكر في مجالات العلوم، والهندسة، والطب، والثقافة، والعلوم الاجتماعية، والانسانية، والتربية، والذي ينطوي على تحقيق دقيق ونقدي ومضبوط، ويعتمد على تقنيات وأساليب متنوعة، وفقا لطبيعة وظروف المشكلات التي يتمّ تحليلها، ومحاولة حل هذه المشكلات.

إن البحث العلمي من أهم الوظائف للجامعة لسببين: أولهما_ إنّ الجامعة لديها الموارد الفكرية والبشرية اللازمة للقيام بهذه المهمة، ثانيهما إن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكنها القيام بالأبحاث المتعلقة بالتنمية ويمكنها تقديم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها القطاعات الحكومية أو الخاصة( الخطيب، 2006).

ويشير كل من الخطيب والمعايعة (2006) إلى أن وظيفة البحث العلمي هي الأكثر التصاقا بالجامعة، لأنّها المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة مؤسسية منضبطة، وبالتالي تقدم هذه النشاطات الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع في كافة المجالات المختلفة، سواء كانت حكومية أم قطاع خاص، ولقدرتها على توفير الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول.

تسعى الجامعات من خلال البحث العلمي إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها: إعداد الباحثين المتميزين، وتقديم الاستشارات العلمية، وإيجاد الحلول العلمية للمشكلات المتعلقة بخطط التطوير والتنمية، وكذلك المساهمة في نقل وتوطين التقنية وتطويرها، ورفع مستوى الدراسات العليا، وتحديد أولويات البحث العلمي والتنسيق بين المؤسسات (الربيعي، 2008). وإن وظيفة البحث العلمي، في الجامعات العربية وفي جامعات الدول المتقدمة، تواجه تحديات، ومنها: نقص التمويل والدعم المالي للبحث العلمي، وهجرة الأدمغة العلمية من الجامعات العربية ومراكز البحوث، وصعوبة نشر البحوث العلمية، وقلة الدوريات المتخصصة، والازدواجية في عمل الأبحاث، و وجود فجوة بين مصممي الخطط التربوية ومنفذيها (جرادات، 2002)

**ثالثاً**- خدمة المجتمع، فقد كان للجامعات الريادة في نشر المعرفة، ولا يمكن للجامعة أن تحقق ذاتها إلاّ إذا ما التزمت بقضايا المجتمع، وأن يكون هدفها الأساسي تنمية المجتمع، بحيث تعمل على تحسين مستوى معيشته، وتلبية حاجاته (الخطيب، 2006).

كذلك في إطار وظيفة خدمة المجتمع بالنسبة للجامعات وظيفة حديثة للجامعات، ثم إنّ مفهوم خدمة المجتمع يعود إلى الحركة التربوية في نهاية القرن الثامن عشر، وحتى تقوم الجامعة بدور فعّال في مجال التعليم، فإن برامجها التعليمية ومحتويات هذا البرنامج ينبغي ان تكون محكومة بمعايير منها: حاجات المجتمع، وإلا أصبحت الجامعة في عزلة عن مجتمعها؛ و حاجات الدارسين، وإلا فقدت الجامعة روّادها؛ و الحاجات الأكاديمية، وإلا فقدت التعليم الجامعي ميزته(الرماني،2001).

الجامعة هي أصل التعليم الجامعي، وأقدم مؤسسة في مجال البحث العلمي، وهي حاضنة العلماء والباحثين في مختلف الميادين، ولذلك أصبح شعارها؛ الجامعة في خدمة المجتمع،

والحضارة الانسانية، وقد عُرفت الإدارة الجامعية بأنها" عملية تنظيم ونشاط بشري جماعي هادف يحدث في إطار اجتماعي تتخللها علاقات، وتنظيمات مرئية وغير مرئية. كما تُعرف بأنها" العملية التي يتم بمقتضاها تعبئة الجهود، وتنظيمها، وتنسيقها، وتوجيهاها لتحقيق الأهداف المرجوة". ومن مبادئ الإدارة الجامعية:

- تنظيم العمل الإداري على أحسن قدر من الكفاءة، والذي يقوم على أساس توحيد السلطة لكل العاملين ويقوم ذلك على أن هناك رئيساً واحداً، هو المسؤول عن العمل ولا يخضع أي مرؤوس لأوامر أكثر من رئيس.

- التنظيم على أساس الغرض، وعليه يتم الفصل بين الأشياء الخاصة بالمستخدمين، والأنشطة المساعدة، وهو وسيلة لا غاية، وبناءً عليه لا يمكن الفصل بين التنظيم والأغراض الاجتماعية.

- هناك العديد من العوامل التي تحدد حسن التنظيم لذلك ليس هناك صورة واحدة صحيحة للتنظيم،(عبد الحي، 2007).

على الإدارة الجامعية أن تستغل تقنيات العصر لتطوير نفسها معتمدة على التكنولوجيا الإدارية والأساليب الحديثة، فلم تعد هذه الإدارة بشكلها التقليدي قابلة للتطبيق فالإدارة التقليدية كما ذكرها حجي(1998) لا تستطيع الحصول على الأفضل، فالإدارة التقليدية لكل عملية في النظام تتنافس لتجعل كل واحد تؤدي إلى الأفضل فردياً، والطرق الجديد تتطلب أن تدار كل عملية لكي يؤدي النظام ككل أداء أفضل، وذلك بعد التوسع الكمّي في التعليم الجامعي ومن أهم أهداف الإدارة الجامعية:

- تقديم برامج تعليمية متطورة ومتنوعة تفي بحاجات المجتمع، وتوفير الهيئة التدريسية الكفؤه والقادة على العطاء العلمي.

- إجراء البحوث العلمية النظرية التي تسهم في رقي المجتمع.

-تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التثقيفية والمهنية( عبد الحي، 2007).

ويمكن أن ينظر إلى الجامعة على أنها مؤسسة إنتاجية، لأنها توفرّ الكفاءات، والعقول المفكرة، والقيادات التي تحمل المسؤولية في المجتمع، وأنها استثمار في الموارد البشرية لا يقل عن رأس المال المادي (مرسي، 1992).

واعتقد من منظور عنوان الدراسة فإنّ هذه الوظائف المذكورة هي وظائف تقليدية، وليس هناك من أسباب تجعلنا في حالة جمود في فهم وظائف الجامعات، في ظل عالم متقدم بـأدوات التكنولوجيا وسرعة تدفق المعلومات، أو عالمية المنهج والأهداف، والشاهد في ذلك على سـبيل المثال ان الجامعات ليست المؤسسة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم في الأبحاث، فمعهـد العلـوم والتكنولوجيا في امريكا أهم مؤسسة بحثية وهو ليس جامعة، وكالة ناسا تقوم بالأبحاث، وتقـدم خدمات استشارية وهي ليست جامعة، والمعهد التكنولوجي في إسرائيل أهم مراكـز الأبحـاث وهو ليس بجامعة. ولهذا، اعتقد أن جعل الجامعة منتجة فضلا عن البحـث العلمـي اي متجـة بمعنى ان تنفق على نفسها هي من الوظائف الجامعية أيضا، بقصد جعل الجامعة أكثـر كفـاءة ماليا، بحيث يكون لهذا التحرر المالي أثر بالغ في تحررها أكاديميا من سلطة الدولة أو لنقـول مساعدة الدولة في التخفيف من أزماتها المالية.

**أنظمة القبول الجامعي:**

إنّ نظم التعليم معنية فيما يخص العدالة الاجتماعية، بقضايا العدل والإنصاف والمساواة في توزيع الخدمات والتسهيلات على المواطنين. وإذا ما تمكنت من توفير الفرص لكلّ مواطن، ليصل في نوع تعليمه إلى أقصى ما تؤهله إليه قدراته واستعداداته وميوله، تكون في أفضل

مستوياتها، مع الأخذ بالاعتبار المتطلبات التنموية وفرص العمل في المجتمع، وفيما يلي نماذج تتعلق بالخدمات التعليمية والتدريبية، التي تتوافق متطلبات الكفاءة والجودة فيها مع متطلبات العدالة، ومنها: الخدمات التعليمية والتدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة، إذ تقتضي العدالة الاجتماعية توفر الخدمات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة؛ وإن كان العائد من الاستثمار في تعليم المعاقين وتدريبهم أقلّ من استثمار تلك الأموال في فئات أخرى. كما تقتضي العدالة توفير الخدمات التعليمية والتدريبية المناسبة في المناطق النائية والريفية والصحراوية وقليلة السكن. وأخيرا، يتحقق توافق متطلبات الكفاءة مع متطلبات العدالة من خلال معايير القبول للمؤسسات التعليمية، رغم اختلاف نظم التعليم من مؤسسة لأخرى ومن برنامج إلى أخر، إلا أن كفاءة الفرد ومستواه وقدراته ومدى وملاءمته، في ضوء أداة أو أدوات الفحص والاختبار والتقييم، والأداء التراكمي، والمقابلات، لتكون المعيار الرئيسي للقبول في المؤسسات التعليمية والتدريبية. وهكذا تتحقق متطلبات الكفاءة والجودة ومتطلبات العدالة الاجتماعية،(المصري، 2007).

إن نظام القبول في الجامعات من أبرز القضايا التي تواجه الجامعات وذلك تبعا للضغوط والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ممّا أدى إلى اختلاف في أنظمة القبول وتعدد نماذجه، ومن تلك ثلاثة أنظمة : النظام التلقائي"المغلق"، والنظام المفتوح، والنظام المختلط(مغلق/مفتوح) وهناك نظام أخر هو نظام الحصص. أما النظام المغلق فيقتصر فيه القبول على الطلبة المتفوقين، وأما النظام المفتوح فيفتح القبول أمام الراغبين بالدراسة، بينما يتيح المختلط الفرصة للراغبين في الدراسة بشرط تتقييد حرية الطالب في اختيار التخصص، أمّا نظام الحصص فيواكب السياسات التعليمية، تبعا لسياسات تنمية القوى العاملة في بعض المجالات التي تعاني عجزا، وخفض القبول في المجالات التي بها فائض في القوى العاملة. ويتمثل القبول في معظم

الجامعات في العالم في أربع نماذج، هي: النموذج التقليدي، والنموذج الانتقائي المتشدد، والنموذج الموجّه، ونموذج الباب المفتوح. أما التقليدي أو الكلاسيكي فيكون حسب المؤهل والشهادة الدراسية، أو عن طريق اللجان المتخصصة، والتي تتمتع باستقلالية عند قبول المتقدمين للالتحاق بها. وأما النموذج الانتقائي فيتم فيه الانتقاء بواسطة اختبارات القبول. وأما النموذج الموجه فيتم فيه ربط القبول بالخطط الموجهة التي تضعها الدولة للمدى الطويل، وعلى أساس الاحتياجات الإقتصادية. وأما نموذج الباب المفتوح فإنه يعتمد على عدم اعتماد تقديرات الثانوية العامة، كما لا يعتمد تاريخ الثانوية العامة (حامد، 2008).

وبرأي الباحث، إنّ على جامعاتنا الممثلة بإداراتها من القادة الأكاديميين ان تزاوج بين النموذج الانتقائي والموجة، وذلك لغايات التنمية وتحقيقا للعدالة.

**جودة التعليم الجامعي:**

وجد الباحث لزاما أن يبرّر العلاقة بين جودة التعليم، وسياسات القبول الجامعي، وذلك بقصد إفادة طلاب العلم الذين يمكن أن يطلعوا على هذه الأطروحة مستقبلا. وقد شعر الباحث بوجوب ذلك من خلال مرحلة تطبيق الاستبانه، والسؤال عن علاقة هذا المجال بسياسات القبول الجامعي، وأنه.وبالنظر إلى سياسات القبول من منظور منحى النظم، فإنّ من ضمن مدخلات النظام الطلبة المقبولين، وهذا المدخل سيتعرض إلى مجموعة من العمليات المختلفة ضمن منظومة الإدارة الجامعية، وأنّ هذه العمليات يجب أن تختلف باختلاف المدخل من الطلبة، وتتغيرّ مطالب تلك العمليات بقصد تحقيق الجودة. وعلى سبيل المثال: إنّ قبول الطلبة كحالات استثنائية يتم فيه تحديد التخصص خلافا لرغباتهم أولا، ثم خلافا لحاجات السوق ومتطلباته ثانيا. ومثال أخر: إنّ توطيد الكفاءات أصبح تحقيقها من الصعوبة لأن ذلك مرتبط بالعبء الكبير على الجامعات، وفي المقابل عجز الجامعات عن توفير هيئة تدريس، وذلك تبعا لضعف الموازنة

وشح الموارد المالية. و قد استعرض الباحث مجال الجودة في التعليم الجـامعي كمجـال مـن مجالات تطبيق الجودة على أنظمة القبول وأسسه في الجامعات الأردنية، على اعتبار أن الجودة هي النظرة الكلية للمنتَج وعليه فإن المنتَج في العملية التعليمية هو الطالب، الذي يمثل محورها ومركز اهتمامها، ومن مختلف المناحي، ومنها بناء شخصيته بما تمنحه الجامعة للطالـب مـن درجة علمية، وتمكينه من مهارات وقدرات، بقصد الانخراط في سوق العمل. وعلى هذا الفهم، أورد الباحث مبررات الجودة و بعضا من مفاهيم الجودة التي تعرض لها الأدب النظري، على اعتبار أنّ الجودة مكون من مكونات سياسات القبول الجامعي. فالجودة هي عملية بنائية، هدفها تحسين وتجويد المنتج، وتعود فلسفة الجودة إلى فلسفة (ادوارد ديمنج) لإدارة الجـودة، بقـصد تحسين ظروف العمل لكل العاملين (أحمد، 2003). والجـودة طبقـا لمفهـوم المطابقـة مـع المتطلبات، تعني أن المنتج عليه إشباع المتطلبات المحددة من الزبائن(العزاوي، 2005).

و يعرفه كوان(Kwan, 1996) كما أورده أبو الهيجاء(2007) في إدارة الجودة الشاملة في التعليم، بان الجودة الشاملة في التعليم هي التركيز على خدمة الطلبة، من خلال العمليات الإدارية، وتطوير عضو هيئة التدريس، للحصول على مواصفات محددة، بناء على مقياس معين، عند أي نقطة في العملية التعليمية، باعتبار المؤسسة التعليمية وما تحويه من أفراد.

أما عن مفهوم الجودة في التعليم الجامعي، فقد أورده الربيعي (2008) بأنه مقدرة المنتَج التعليمي على تلبية الطالب وسوق العمل، وذلك محليّاً وخارجياً، وإن تحقيق الجودة في التعليم إنما يتطلب توجيه الموارد البشرية والسياسية والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية، من أجل خلق ظروف مناسبة للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه. والجودة تعني مجموعة الخصائص

الشمولية في السلع والخدمات ذات الأثر في تلبية حاجات الزبون(المرجع نفسه). كما أورد جاد الرب(2010) تعريفات للجودة منها:

الجودة، تقيس التميز، كما أنها تقيس مدى تكيفّ المنتج مع الغرض من استعماله، وهي العلاقة بين معدلات الأداء والتكلفة، وتعكس الجودة درجة الثقة أو الاعتمادية. وبحسب الباحث، فإنّ الجودة في التعليم الجامعي هي التركيز على مدى فاعلية مخرجاتها من الطلبة لخدمة قضايا المجتمع، ومقدرتها على المنافسة على مستوى أسواق العمل الإقليمية والعالمية، وهذا يتطلب التركيز على العمليات الإدارية، ومنها سياسات القبول الجامعي، بالإضافة إلى جملة من العمليات الأخرى.

**مبررات الجودة، ومراحل تطورها:**

تتعدد مبررات الجودة في التعليم، وذلك حسب متغيرات مجالات الحياة، ومنها تأثير العولمة على البنى الاجتماعية، من حيث الشكل والوظائف و صنع القرار، ومنها أوجه القصور في التعليم مثل المناخ السائد داخل المؤسسة التعليمية. ومن مبررات الجودة أيضا أن مجتمع المعرفة يتطلب مهارات، ومنها حلّ المشكلات ومهارات البحث عن المعرفة، وكذلك عجز النظام التعليمي عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد وبين المناطق، وكذلك فإنّ قلة الموارد والإمكانات المادية أدت إلى إهمال الأنشطة التربوية والتطبيقات العملية، والتركيز على المعلومات والمعارف وتدريسها عن طريق التلقين، (محمود، 2009).

أما تطور المفهوم، فمن حيث المجال فقد بدأ في المجال العسكري لضبط العمليات الإحصائية المستخدمة في مصانع الذخيرة، ثم في المجال الصناعي والتجاري، ودخل في المجال التربوي في الثمانينات وبداية التسعينات، أما من حيث المصطلح فقد جاء على نحو الترتيب التالي:

أولاً: الرقابة على الجودة وظهر مع التوسع في الإنتاج، ويعني استخدام الأساليب الإحصائية في مجال الرقابة على المصانع.

ثانياً: فحص الجودة، وظهر في مطلع القرن العشرين، مع الإدارة العلمية بقيادة فريدريك تايلور، ويعني فحص المنتج عن طريق المفتشين المختصين بالعمل الرقابي على الجودة.

ثالثاً: ضمان الجودة، ويهدف إلى منع الهدر والتباين والتأكيد على جودة المنتج.

رابعاً: إدارة الجودة الاستراتيجية، وجاءت نتيجة المنافسة الكبيرة بين لشركات. (الربيعي، 2008).

وتعرّف جودة التعليم بأنها طبيعة العوامل المشتملة على العملية التعليمية من المدخلات والعمليات والمخرجات عن النظام التعليمي (المليجي، 2010).

**التمويل الجامعي:**

بعد الاطلاع على هذه الجزئية من خلال الأدب النظري، وُجد أن البعض استخدم التمويل والإنفاق بذات المعنى. وهذا ليس صحيحاً فالتمويل هو نشاطات تتبناها الجامعات في رفد موازنتها، ومنها الشراكة مع مؤسسات الإنتاج، أو تبني نموذج للجامعات المنتجة، أو استخدام مرافق الجامعة مقابل إيرادات ترفد موازنتها، بينما الإنفاق هو الدعم المقدم من الموازنة العامة للدولة، وعليه قد يكون الإنفاق الحكومي جزءاً من التمويل، وقد يكون مشروطاً أو يشترط به مقدار ما تقدم الجامعات من البحث العلمي خدمة للمجتمع وتنميته، وإن التمويل الجامعي هو إحدى إشكاليات التعليم الجامعي وقد يكون سببها ازدياد العدد السكاني مع ما يرافقه من زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وبعض الإجراءات الإدارية الجامعية.

التعليم العالي مشروع حكومي من حيث التأسيس، وتموله الحكومة، وزيادة الطلب على التعليم العالي؛ بسبب الضغط الاجتماعي، أدى إلى زيادة الإنفاق على هذا القطاع. ويستند هذا

التمويل على جملة من التشريعات، ومنها فرض نسبة من الرسوم على البضائع والخدمات والمعاملات، لصالح الجامعات وتصنف مصادر إيرادات الجامعات إلى سبعة مصادر، هي:

الضرائب الجمركية والإضافية، ومنحة الحكومة السنوية، ورسوم الطلبة، والإيرادات الذاتية للجامعات، والقروض، والمنح، والهبات الداخلية (الربيعي، 2008).

ومن المفترض في الأردن أن جامعاتها الرسمية تحظى بقدر كافٍ من الاستقلال المالي، وذلك بالاستناد على التشريعات الضريبية، والتي تجبى من قبل وزارة المالية لصالحها، وتوزع حصص الجامعات كل عام، لكنّ ذلك لم يحصل منذ عام 1992م، إذ أصبحت الجامعات تعتمد على الرسوم الجامعية للطلبة (محافظة، 1995: 28).

إنّ الإنفاق على التعليم الجامعي يعكس مدى حرص واهتمام الدولة في البحث العلمي والاهتمام بالتعليم، ويقدّر الإنفاق الحكومي وفقاً للدخل القومي و أولوية الإنفاق، وإنّ نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي، من إجمالي الناتج القومي في دول العالم المتقدم، هو دليل على تقدمها من جميع نواحي الحياة، وعلى قوتها السياسية( شادية التل، 2000).

**مصادر التمويل الجامعي.**

- **المصادر الأساسية:** ويقصد بها الجهات التي يعتمد عليها في تغطية التكاليف الرأسمالية والجارية ومنها:

- **التمويل الحكومي:** وهو المخصصات المالية السنوية المقدمة من موازنة الدولة، وترتبط بالدخل القومي وبالأوضاع الاقتصادية للدولة. ومن روافد هذه المخصصات الضرائب العامة، وكذلك رسوم الطلبة على التعليم، ويرى بعض الدارسين أن أهمية هذا الإنفاق تعود إلى :

1- إزالة العوائق المالية للالتحاق بالتعليم الجامعي.

2- الاستثمار في عوائد التعليم، ورفع مستوى الضرائب لصالح الدولة.

وقد ذكر خلف (2007) سلبيات وايجابيات التمويل الحكومي للتعليم، فأمّا الايجابيات فهي أن التمويل الحكومي يوفر فرصاً متكافئة في الحصول على التعليم، وكذلك العدالة بين فئات المجتمع، في حين أن التعليم الخاص لا يوفر هذه الإمكانية، كما أن التمويل الحكومي يلبي حاجات المجتمع التعليمية، ويسهم في تنميته وتطويره، لأن القدرة المالية للحكومة أكبر من الجهات الخاصة، وخاصة في الدول النامية، وأمّا الجانب السلبي للاعتماد على المصادر الحكومية فيتمثّل فيما يمكن أن يؤدي إليه من ضعف درجة تحقيق الكفاءة والعقلانية في استخدام الموارد المالية، كما يمكن أن ينتج عنها توسع كمي، مما يؤثر سلبا على اقتصاد المجتمع، بسبب ضعف المواءمة لهذه المخرجات، ومن مؤشرات الإنفاق التعليمي:

أولاً: نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الذي تتضمنه ميزانية الدولة، و يعكس مدى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم مدى تطور التعليم والاهتمام به.

ثانياً: نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي وهي نسبة ما يخصص للإنفاق التعليمي من الإنفاق القومي، والذي، أي الإنفاق القومي، مساوي الناتج القومي ويساوي كذلك الدخل القومي.

ثالثاً: مقدار الإنفاق التعليمي كحصة للفرد الواحد، وهو قسمة الإنفاق التعليمي على عدد أفراد المجتمع، وبذلك يتبين حصة الفرد من الإنفاق التعليمي، وارتفاع مقدار هذا المؤشر يعني اهتمام أكبر بالتعليم وإمكانية أكبر لتطوره.

**المصادر الثانوية:** ومنها المصادر الداخلية والمصادر الخارجية؛ أمّا المصادر الداخلية، فمنها التبرعات الأهلية، ولها صور متعددة، منها: قيام المسؤول بحث الأفراد والهيئات لتمويل التعليم الجامعي، سواء بالمال أو التبرعات بالأجهزة التقنية أو إقامة المعامل، أو التبرع بالأرض. أما المصادر الخارجية فمنها القروض، وهذا المصدر جاء بسبب تغير النظرة إلى التعليم من كونه

خدمة استهلاكية إلى استثمار في رأس المال البشري، ومن عيوب هذا المصدر أنه يرتب فوائد على القروض، مما قد يشكّل عبئاً جديداً على موازنات الجامعات. وتأتي المنح الدراسية المقدمة من الدول المتقدمة كمصدر من مصادر التمويل الخارجي، وكذلك المعونات الخارجية، ويمكن أن تكون المنح غير مستردة أو على شكل قروض بشروط ميسرة، بهدف إنشاء المباني والبنى التحتية المختلفة(حامد، 2008).

كما ذكر الطعاني(2004) أن هناك مصادر غير تقليدية، منها البرنامج الموازي، وصناديق الاستثمار، ومراكز التدريب والاستشارات، والبرامج الدولية كالتي في الجامعة الأردنية، والاتفاقيات الثقافية التي تعقدها بعض الجامعات مع جهات أخرى.

كما ان هناك دوراً للمنظمات الدولية في دعم وتمويل التعليم العالي، خاصة في الدول النامية، وهذا الدعم يرتبط بسياسات الدولة الداخلية الراغبة في الحصول على الدعم، والمتمثل في دعم المشاريع البحثية وتطوير التدريس، ودعم تطوير المؤسسات التعليمية وبرامجه، ودعم التبادل الطلابي والأكاديمي. كذلك فإن المنظمات تقوم بدعم بناء شبكات الربط العلمي والأكاديمي بين الجامعات ومراكز البحوث العلمية، و تقديم دعم مباشر للجامعات، والمساهمة في وضع استراتيجياتها وبناء سياساتها (الربيعي، 2008).

**تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم.**

لقد تمّت مناقشة هذا المحور من محاور الدراسة وتمّ التركيز على معنى تكافؤ الفرص التعليمية، وإزالة استخدام المساواة كرديف لتكافؤ الفرص، وذلك وفقا للسياسات المعمول بها حاليا. ومع طرح هذا المحور وحتى لا يغيب عن وعينا الحقيقي أن مجتمعنا متفاوت وفقا لطبقتين اجتماعيتين فقط تبعا للأوضاع الاقتصادية.

فالنمو السريع وزيادة الطلب على التعليم الجامعي شكل قوة ضاغطة للتغير داخل المجتمعات، وليس هناك قوة تقابلها أو تكافئها، وأن مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي أصبح من المبادئ الأساسية للنمو والتغير نحو الأفضل(Harman, 1994). فتكافؤ الفرص التعليمية كما في عبيد(1976) وأوردها بني مصطفى(2007) هو الذي أحدث توسعاً في التعليم العالي كتأييد للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكّد أن لكل شخص الحق في التعليم، وأن يكون في مراحله الأولى الأساسية مجاناً، مع تعميم التعليم الفني والمهني، وان يُيسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة، وعلى أساس الكفاءة.

هناك ثلاثة اتجاهات لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، وهي :

1- الاتجاه المحافظ: وقد ساد في الدول الصناعية حتى الحرب العالمي الاولى، وتقوم فكرته على أن استعداد الأفراد يتلاءم مع طبقاتهم الاجتماعية، وان الدعوة الى العدالة والمساواة قد ساهمت في إضعاف نظم التعليم الجيدة.

2- الاتجاه الليبرالي: وتقوم فكرته على أن لدى الإنسان قدراً ثابت من الذكاء والكفاءة، ويجب أن تصاغ نظم التعليم وفقا لهذه القدرات والكفاءات، بشكل يزيل العوائق الخارجية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم جغرافية، بحيث يمكن لأبناء الطبقة الدنيا أن يمارسوا دورهم بشكل جيد.

3- الاتجاه الراديكالي: وينحصر في ثلاثة أراء متباينة في حل مشكلة الفرص التعليمية، أولها يعتمد التربية التعويضية، والثاني يدعو إلى تغيير مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والثالث يدعو إلى تقديم مساندة تربوية شاملة، حيث تعطى على طول السلم التعليمي، ولا سيما عند بدء كل مرحلة دراسية. وعليه، فان أصحاب الاتجاه الليبرالي والراديكالي يرون أن مصدر التباين في الفرص التعليمية هو تباين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية، وترى

الليبرالية أن هذا التباين ممكن التغلب عليه بإصلاح النسق التعليمي نفسه، بينما يؤكد الاتجاه الراديكالي أن التغيير الحقيقي في النسق التعليمي يتطلب مزيدا من التغيير في بناء المجتمع (العجمي، 2007).

وتكافؤ الفرص التعليمية يتطلب تذليل الصعوبات والمعيقات التي تعترض عملية التعلــيم مــن مختلف أصنافها ومصادرها، ويبقى تكافؤ الفرص التعليمية أهم مقوم من مقومات سياسات التعليم من ديمقراطية وعدالة اجتماعية، حيث يعني إتاحــة الفــرص المتــساوية فــي التعلـيم بــين الجميع(خضر، 2000).



**أهداف التعليم العالي في الأردن:**

إن من أهداف التعليم في الوطن العربي تعزيز المثل الإسلامية وقيم العروبة والإنسانية، وإبراز الثقافة العربية الإسلامية، وتحليل واقع المجتمع العربي المعاصر من جميــع جوانبــه، وتحديد حاجاته ومشكلاته، وتنمية الوعي القومي بين الناشئة، وغرس الولاء فيهم لأمتهم العربية ولوطنهم العربي (العبادي، 2008). و قد اتفق قانون التعليم العالي الأردني مع هذه الأهداف، وذلك حسب ما جاء في المادة (3) من قانون التعليم العالي لسنة(2009)، فإن أهــداف التعلــيم العالي كما قررها هذا القانون هي:

أ. إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفــة، تلبــي حاجــات المجتمع.

ب. تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية، وتعزيز الانتماء الوطني والقومي.

ج. رعاية المنهج الديمقراطي وتعزيزه بما يضمن حرية العمل الأكاديمي، وحق التعبير واحترام الرأي الآخر، والعمل بروح الفريق و تحمل المسؤولية، واستخدام التفكير العلمي الناقد.

د. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميّز، والابتكار وصقل المواهب.

ه. تنمية الاهتمام بالتراث الوطني، والثقافة القومية والعالمية، والاعتناء بالثقافة العامة للدارسين.

و. تعميم استعمال اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي وتشجيع التأليف العلمي بها وإليها، واعتبار اللغة الإنجليزية لغة مساندة.

ز. المساهمة في تنمية المعرفة في مجال الآداب والفنون والعلوم وغيرها.

ح. تنمية إلمام الدارسين بلغة أجنبية واحدة، على الأقل، في ميادين تخصصهم، وإكسابهم مهارات مناسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تلك الميادين.

ط. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه، وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.

ي. بناء نواة علمية تقنية وطنية قادرة على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.

ك. إيجاد ارتباط مؤسسّي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة، ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى؛ للاستفادة من الطاقة المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين، عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.

ل. توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني والتقني، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، مع الدول والمؤسسات العربية والإسلامية والعالمية، وتوسيع ميادينه في الاتجاهات الحديثة والمتطورة،(الجريدة الرسمية،2009: 5739)

ومن خلال تحليل الفقرات (أ،ح، ط، ي، ك، ل) يلاحظ ان هذه الفقرات تحاول مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، وتعزيز أهمية مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل الأردني. وحسب وجهة نظر الباحث فإن هذا التمركز له علاقة بسياسات القبول، من حيث ضعف مواءمة المخرجات أو عدمها، وهذا ما أكده أيضا قانون الجامعات الأردنية لسنة 2009 المادة(6)، حيث يشير ذلك القانون إلى:

أ. الجامعة مؤسسة أكاديمية مستقلة، تعمل على تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي، وتقوم لهذه الغاية وبما يتفق مع سياسة التعليم العالي بما يلي: وضع برامجها ومناهجها وخططها الدراسية والبحثية، وعقد الامتحانات، ومنح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات.

ب. 1- تضع الجامعة الرسمية جدول تشكيلات بما تحتاج إليه من وظائف في أجهزتها العلمية والفنية والإدارية وغيرها وتعّين شاغلي هذه الوظائف، وفق أحكام الأنظمة النافذة.

2- يكون للجامعة الخاصة بنية تنظيمية وإدارية وفنية ومالية خاصة بها، تتبع الرئيس مباشرة،(الجريدة الرسمية،2009: 4707)

وكذلك فإن الأردن كباقي الدول العربية، لديه كثير من الإشكالات، منها حداثة الخطط الدراسية، ودرجة مواءمتها مع متطلبات السوق، باعتبار درجة مواءمتها تعبر أيضا عن درجة

رضا الطالب عن الجامعة. ولذا، على الجامعة الاضطلاع بدورها لتتلاءم مخرجاتها مع حاجات سوق العمل الأردني، إذن لابد لها من تطوير برامجها وخططها الدراسية، على أن يكون لها علاقة مباشرة مع سوق العمل. ويتم ذلك من خلال عمل المسوحات لمعرفة مدى الحاجة للخريجين لدى المؤسسات والشركات، بمعنى أن يكون هناك شراكة بين الجامعات و قطاعات الإنتاج المختلفة(الخطيب، 2006).

وإن جميع المعطيات والمتغيرات تعمل لصالح زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، ومنها الانفجار السكاني فهناك زيادة في السكان، ويظهر ذلك بوضوح أكثر في الدول النامية والأقل تقدما. ثمّ عامل الطموح التعليمي، فهناك حماس متزايد على المستوى الفردي للتعليم العالي، نظرا للنظرة الاجتماعية والتي تعتبره أساس الرقي الاجتماعي. وهناك عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوي العام الأكاديمي والفني، و لوائح هذا التعليم تساعد على تدفق الخرجين إلى الجامعات، حيث إنّ من أهداف التعليم الثانوي والفني إعداد الطلبة للحياة، لكن مثل هذا الهدف لم يتحقق، حيث إنهم لا يجدون فرص العمل، مما يدفعهم باتجاه الالتحاق بالجامعات، واتجاهات المجتمع السلبية إزاء التعليم الفني، ثم إنّ التعليم الفني لا يتيح مواصلة التعليم العالي إلا في أضيق الحدود أمّا العامل الآخر، من عوامل تنامي الطلب على التعليم العالي، فهو عامل التغيّر في التركيب الاقتصادي: إنّ طبيعة النمو الاقتصادي الحالي، واحتمالات المستقبل في الدول النامية تؤكد أنّه سيحدث انكماش نسبي في قطاع الزراعة، وزيادة في أعداد العاملين في القطاع الصناعي والخدمات وهذا سيزيد من الطلب على التعليم العالي، لأنّ العمل بهذين القطاعين يتطلب متخصصين على درجة كبيرة من التنوع. ثم عامل التغير في التركيب الوظيفي، بمعنى إن التطور في قطاع الصناعة أو الخدمات لم يعد يكتفي بالخبرة المكتسبة بالوراثة، والتي كانت تصلح في مجتمع بدائي أو مجتمع حرفي. وأخيرا عامل ارتفاع

مستوى المعيشة، فهناك علاقة طردية بين مستوى الدخل والتعليم فكلما زاد الدخل زادت الرغبة بالتعليم (حسن، 2008).

**المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الأردن :**

إنّ الجامعية الحديثة أصبحت تعنى بإدارة المستقبل، والتعامل مع التحديات الجامعية من منظور استشراف المستقبل، ولم يعد محكوماً بردود الأفعال، و لذا أصبح عليها تكوين أطر فكرية تتماشى مع عوامل التغير، وتهيئة التفاعل مع التطور المستقبلي(بدران والدهشان، 2001).

إنّ النظم التعليمية للتعليم العالي العالمي، ومنها الجامعي، تعترضه جملة من المشكلات، وإنّ هذه المشكلات تختلف، في بعض منها، تبعا للنظم الاجتماعية والأعراف المجتمعية السائدة. وهنا، في الأردن، تتفق مشكلات النظم التعليمية للتعليم العالي، في بعض منها تبعا لأهمية التعليم الجامعي ومن هذه المشكلات: زيادة أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الأردنية، مما أدى الى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في مؤسساتها التعليمية، فقد تجاوزت أعداد الطلبة الطاقة الاستيعابية إلى أكثر من (150%) (الطعاني، 2004).

ومن المشكلات التي تواجهه الجامعات الأردنية معايير القبول، حيث إنّ معدل الثانوية العامة يعتمد معيارا أساسيا لقبول الطالب في التعليم الجامعي، وهذا المعيار لا يحقق مبدأي العدالة و تكافؤ الفرص التعليمية، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق بين مخرجات التعليم الثانوي ومدخلات التعليم الجامعي، وعدم توفر الإرشاد للطلبة الجدد، وعدم وضوح البرامج وعمليات السحب والإضافة عند التسجيل. ومنها أيضا اختلال التوازن بين الكمّي و نوعية التعليم الجامعي. وترتبط هذه المشكلة ببعدين أساسيين، هما بعد كمّي يتعلق بمدى ملاءمة أعداد

المقبولين في الجامعات مع الطاقة الاستيعابية لهذه الجامعات وبمدى ملاءمة أعداد الخريجين مع حجم سوق العمل، و بعد نوعيّ يتعلق بمدى ملاءمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل، وهذا يتعلق بنوعية البرامج التعليمية ونوعية الخريجين. وتكمن المشكلة في عدم قدرة التخصصات التي تطرحها الجامعات على تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع. ومن المشكلات أيضا، قلة الإمكانات المادية، وتعتبر مشكلة ضعف التمويل في الجامعات الأردنية من أبرز مشكلات التعليم العالي في الأردن، فقد أدى ازدياد أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي إلى عدم قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة، وظهور أزمة مالية في الجامعات وبالتالي لم تعد الجامعات قادرة على مواكبة التوسع في التعليم، والإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع. ومن المشكلات تزايد أعداد أعضاء هيئة التدريسية وتدني رواتبهم، وارتفاع نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، ومحدودية نشاطات البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس، و ارتفاع الأعباء التدريسية(الطعاني، 2004).

كما أن التعليم العالي يواجه مشكلات مختلفة منها: الإقبال الكبير على دراسة تخصصات معينه في الجامعات، وضعف الإرشاد والتوجيه للطلبة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي وخاصة المتصلة بحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة، وغياب التنسيق بين كليات المجتمع والمعاهد وانعدام التنسيق بينها وبين الجامعات، واعتماد معيار النجاح في امتحان الثانوية العامة أساسا للقبول في الجامعات وفي تخصصات دون غيرها، مما أدى إلى تركيز قبول أفضل الطلاب تحصيلا في تخصصات بعينه (عليمات، 2004).

ومن أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في الأردن: النوعية في التعليم؛ حيث تمثّل الكفاءة الداخلية للجامعات والكفاءة الخارجية بمدى مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل. و بسبب زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ازدادت أعداد الطلبة ، وقد أدى ازدياد أعداد الطلبة إلى شحّ الموارد المالية، وبالتالي تدني نوعية التعليم الجامعي، ثم ضعف القدرة الاستيعابية للجامعات الأردنية، وذلك بسبب زيادة الطلب على الالتحاق بالجامعات الأردنية، والتوسع في الطلب الاجتماعي على التعليم. ثم إنّ مشكلة التمويل تؤثر على استقلال الجامعات الأردنية، الأمر الذي يجعل من الضروري أن تبحث الجامعات عن مصادر تمويل عبر تقديم الاستشارات والدراسات والخدمات الفنية والبرامج التدريبية للقطاعين العام والخاص(الخزاعله، 2010).

ويرى الخصاونة (2001) أنّ من أبرز التحديات: تحدي العالمية أو العولمة، وانهماك الخطاب الفكري والسياسي والثقافي والاجتماعي الأردني و العربي بذلك، وخطورة ذلك على الدولة وانعكاساته على البرامج الاجتماعية والإنسانية التي تعدها أو تطرحها الجامعات. كذلك تحدي المنافسة مع الاخرين، والاحتكارات الدولية وما يستدعيه ذلك من تغيير وتجديد في بنى التعليم العام والجامعي. وتحدي ثورة التكنولوجيا، وما أحدثته في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول وفي التخصصات الجديدة التي بدأت في الظهور، وانعكاس ذلك على الجامعات في وجوب استحداث البرامج الجديدة التي يفترض أن تصممّ وتطرح لأول مرة. وضعف القرار الوطني بسبب سيطرة النفوذ الدولي، وما ترتب عليه من تغّير وتبّدل في البنى الجامعية؛ فلسفة وأهدافا وخططاً وبرامج.

كما ذكرت عيسان (2006) عدداً من التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي، منها: التقليدية وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على برامج الدراسات التطبيقية، وضعف

التقويم المستمر لهذه البرامج، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية، وارتفاع نسبة الهدر والتشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج، و تشابه المناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة في الجامعات، ممّا قد يؤدي مستقبلا إلى تكرار الأخطاء السابقة، وتضخّم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة وعدم استيعاب السوق لها، ونقص في أعضاء هيئة التدريس، في بعض التخصصات، وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في هذه التخصصات، ونقص الحوافز، مثل الاستقرار الوظيفي، وتدني الرواتب والحوافز كما أنّ التطوير في مؤسسات التعليم العالي أحاديّ الاتجاه، يصدر من أعلى ويغفل رأي الميدان، وقد ثبت أن أفضل أشكال التطوير هي ثنائية الاتجاه؛ فالمستويات الأدنى تبدي رأيها والمستويات الأعلى تدرسه وتعطي توجيهاتها، ثم تنزل للمستويات الأدنى للتنفيذ، وغياب الفكر المؤسسّي في عملية التطوير؛ إذ تصدر أفكار التجديد من أفراد، فإذا بقي أصحابها في موقع القرار يأخذ التطوير مداه، ولكن إذا ذهبوا استحدثت سياسات وقرارات جديدة تُلغي كلّ جهود سابقة.

وهناك من صنَّف التحديات إلى: تحديات سياسية؛ حيث فرضت التحولات السياسية العالمية والإقليمية على التعليم الجامعي تطورات عديدة من حيث فلسفته وأهدافه ونظمه، لهذا لا تستطيع الجامعات أن تقف موقف الحياد والعزلة تجاه القضايا السياسية في المجتمع، وإنّما عليها أن تتخذ مواقف من قضايا تتعلق بمستقبله. ثم النوع الأخر من التحديات هي التحديات الاقتصادية، إذ إنّ التعليم الجامعي يعدّ من أهم مجالات الاستثمار في الموارد البشرية، وهي من عناصر الإنتاج. ومن تحدياته الاقتصادية خصخصة التعليم الجامعي، وتزايد اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالتعليم الجامعي، وتطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، وتوثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات العمل، والإنتاج، والبحث عن مصادر تمويل إضافية

للتعليم الجامعي. وهناك نوع اخر من التحديات هي الثقافية، منها: تزايد الاهتمام بالتقارب الثقافي، والسلام العالمي، وتزايد الاهتمام بالتعليم الجامعي الأغراض (ضاحي، 2008).

من خلال عرض التحديات السابقة، يلاحظ أنّ أهم المشكلات، التي تواجه التعليم العالي في الأردن، تتأسس على خلفية سياسات القبول في الجامعات الأردنية، وتتمثل في قبول أعداد كبيرة من الطلبة خارج قائمة القبول الموحّد والتي لها اثر على جودة التعليم بسبب الأعداد المقبولة ونوعيتهم، ولها اثر على مجال التمويل الجامعي على اعتبار ان الطلبة المقبولين من خارج أساس التنافس منهم لا يدفع الرسوم الجامعية، كما أنّ التخصصات التي يلتحقون بها تأتي وفقاً لشواغر الجامعات، وليس وفقاً لرغبة الطالب وقدراته.

**الجامعات الخاصة في الأردن أهداف وإشكاليات**

إنّ فكرة إنشاء الجامعات الخاصة، قد فرضت نفسها، في العالم الحديث، نتيجة صعوبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتم استغلالها للتخفيف من أعباء الجامعات الحكومية، والناتجة عن ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي، بسبب إرتفاع أعداد الراغبين بالدراسة الجامعية. وقد نجح الغرب في مثل هذه الجامعات، مع أن عدداً منها ظل متأثراً بما يسمى الربحية، لكنّ ذلك لم يمنع من وجود ظاهرة الجامعات الخاصة في العالم. وفي الأردن، تمّ تأسيس جامعة عمان الأهلية كأول جامعة أهلية عام 1990، بعد أن توفرت مجموعة من المسوغات لتأسيس الجامعات الخاصة في الأردن، منها: إتاحة الفرصة للطلبة الذين لم تمكنهم معدلاتهم الالتحاق بالجامعات الرسمية، والمُحافظة على الطلبة من الاغتراب، واستيعاب الطلبة العائدين من دول الخليج. ومع كلّ ما ذكر من مبررات إنشاء الجامعات الخاصة، فإنّ العمل وفق مفهوم الخصخصة، ضمن السياسات العامة، قد أعطى مبررا طبيعيا لإنشائها. و بالرغم من

تلك المبررات، إلاّ أن هناك جملة من المعيقات التي واجهة التعليم الخاص، منها ما تعلق بالواجهة الرسمية، ومنها أن الدوائر المختلفة في وزارة التعليم العالي، أو الدوائر المستقلة عنها وتعنى بالتعليم العالي والجامعات، كذلك الازدواجية في القرارات، مثل ما يخص أعضاء هيئة التدريس، وقاعات التدريس، والمرافق والخدمات مما يتصل بالاعتماد العام، ومنها طرح البرنامج الموازي في الجامعات الرسمية، ومنها يتعلق بالصورة السلبية لدى المجتمع عن الجامعات الخاصة ومنها شعور طلبة الجامعات الخاصة بأنهم في المرتبة الثانية بعد زملائهم في الجامعات الحكومية، كما يوجد تيار يعارض إنشاء جامعات أهلية، ومبررهم أنها تعيد إنتاج نفس التخصصات في الجامعات الرسمية (التل، 2000).

ومن إشكاليات التعليم الجامعي الخاص أيضا الاهتمام المبالغ فيه بالتدريس دون البحث العلمي، وهناك جملة منطلقات للمعارضين منها، أن طلبة الجامعات الخاصة هم من ذوي الأسر الميسورة الذين يستطيعون دفع الرسوم الجامعية، وأن معدلاتهم منخفضة، وأن أصحاب الجامعات الخاصة لا يعرفون الرسالة الجامعية بشكل جيد وذلك من خلال فهم وظائفها وأهدافها، كما تعمل الجامعات الخاصة على تخريج أعداد كبيرة من الطلبة لا يستوعبهم سوق العمل، ومن المنطلقات للمعارضين أيضا الضغط من قبل المستثمر على الطرف الأكاديمي (الرشدان، وهمشري، 2002).

**سياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية واستراتيجيات التعليم العالي:**

لقد تطور التعليم العالي في الأردن و تمثل تطوره بظهور العديد من الجامعات الحكومية والخاصة وكليات المجتمع، ليشمل مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بسبب

تزايد الإقبال على التعليم، الأمر الذي أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من طلاب المرحلة الثانوية العامة، الراغبين بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي(الرشدان و همشري ، 2002).

واعتقد أن التحدي الأساس للجامعات هو سياسات القبول الجامعي، والذي يتولد منه جميع إشكاليات التعليم الجامعي وكما ذكر رحمة، (2006) إنّ سياسات القبول تشكّل جانباً من جوانب الهدر في التعليم العالي، بالإضافة إلى جوانب أخرى، منها إهدار في الأهداف التعليمية، وفي الطالب، وإهدار في جانب العاملين في التدريس الجامعي والعالي، والبنى، ونظم الدراسة، والخطط الدراسية، وطرائق التدريس، والامتحانات، ويمكن معالجة الهدر في سياسات القبول الجامعي بالاتجاه نحو القبول الانتقائي الذي أساسه القدرة العقلية المناسبة، وإضافة معيار أخر إلى جانب الثانوية العامة للقبول، مثل علامات الاختصاص كمؤشر على القدرة وكذلك يمكن معالجة الهدر بالقبول من خلال توزيع المتقدمين للتعليم العالي على الاختصاصات التي تناسب قدراتهم، مع مراعاة الحاجات التنموية، وسوق العمل.

ويعتقد هناك حالة من عدم الرضا بين الأوساط الأكاديمية في الجامعات الأردنية، عن سياسات القبول في الجامعات الأردنية، ولعل هذا ما أكده جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في كتاب التكليف السامي، الذي بعث بت إلى دولة رئيس الوزراء، في 9 كانون الأول 2009، حيث قال: "ولمّا كان الإنسان محور العملية التنموية برمتها، وهو وسيلتها وغايتها، فقد بنينا رؤيتنا لأردن المستقبل على الاستثمار في الإنسان الأردني المبدع المتميز بعطائه، فهو ثروة وطننا الحقيقية، وعلى الحكومة المضي قدما في تطوير العملية التربوية والتعليمية، عبر تنفيذ مشروع التطوير التربوي على مدار السنوات الخمس القادمة، وتطوير التعليم الجامعي مع الحفاظ على استقلالية الجامعات، والتوسّع في مجالات التعليم المهني بما يتلاءم مع متطلبات

سوق العمل. ونؤكد في هذا السياق، ضرورة وضع البرامج العملية لإطلاق طاقات الشباب وإمكانياتهم، وتسليحهم بالعلم والمعرفة، حتى يتمكنوا من مواكبة متطلبات العصر، ومن الإسهام في بناء وطنهم بكفاءة واقتدار"، ويرافق حالة عدم الرضا عن سياسات القبول في الجامعات الأردنية بين الأوساط الأكاديمية، حالة من عدم الإحساس بالمساواة بين الطلبة، وغياب العدالة في سياسات القبول الحالية، وذلك لعدم عدالتها وشفافيتها ومنها معايير القبول للقائمة الموحدة، وكذلك قوائم الاستثناءات. وهذا ما أكده جلالة الملك عبد الله الثاني، وذلك بإلغاء قوائم قبول الديوان الملكي للعام الدراسي 2012م – 2013م.

ومن أهداف ومبررات القبول الجامعي التي جاءت دون الاعتماد على دون التنافس، تصحيح التفاوت في الفرص التعليمية، والى هذا الهدف يُنسب مبرر قبول أوائل المتقدمين من كلّ محافظة ولواء، وقبول المدارس الأقل حظا. ومن أهداف سياسات هذا القبول تشجيع التفوق، والى هذا الأساس ينسب مبرر قبول أعلى معدل في الفرع العلمي، في كل محافظة في كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة وكلية الهندسة، وقبول أعلى معدلين من كلّ محافظة في كلية الهندسة في جامعة مؤتة، وذلك تبعا لأسس القبول لعام 1998/1997م. ومن أهدافه تقديم الحوافز للعمل في القوات المسلحة والتربية والتعليم، وهذا يفسر مكرمة الجيش، ومكرمة وزارة التربية والتعليم. ومن أهدافه أيضاً تشجيع التعليم المهني والفنون الجميلة، وهذا ما يُبرر بت قبول التفوق الفني والرياضي. ومن أهداف سياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية تشجيع انتماء المغتربين وهذا ما يبُرر عملية تخصيص عدد من المقاعد للطلبة المغتربين للقبول في الجامعات الأردنية. وكذلك من أهداف سياسات القبول الجامعي خارج قائمة القبول الموحدّ، تقوية العلاقات الثقافية مع الدول الأخرى، وهذا يبرر تخصيص عدد من المقاعد الجامعية للتبادل

الثقافي(التل، 1998)، ويمكن ان تكون تلك الأهداف والمبررات لم تعد صالحة في وقتنا الحاضر، وأن الهدف الأسمّى هو خدمة الأردن، وهذا لا يأتي إلا من خلال تقديم الأفضل، وإشاعة جو المنافسة الحرّة والعدالة، وذلك من خلال تحسين مدخلات الجامعات من الطلبة، كما أنه أصبح من الواجب أن توكل مهام وتعليمات القبول الجامعي إلى الجامعات نفسها.

إنّ من مفاهيم الحرية الأكاديمية للجامعات، وضعها أسس القبول الجامعي، كما هو حقّها في إنشاء الكليات والمعاهد والمراكز العلمية، وفتح التخصصات والبرامج والمناهج تعديلاً وتطويراً وإلغاءً، وقد وصلت نسبة الاستثناءات عام 1995م إلى (10%) (محافظة، 1995: 31).

اما الإستراتيجية من حيث المفهوم، هي رؤية وخطة عملية تنفيذية لقطاع معيّن او عدّة قطاعات. وتهدف الاستراتيجية الى تحقيق أهداف كميّة ونوعية، بموجبها تتطور القطاعات والتي تحقق نمو المجتمع بشكل شامل ومتوازٍ. والاستراتيجية يجب أن تكون على شكل أهداف قابلة للتنفيذ والمتابعة الواقعية للعمل، وقادرة على المواءمة بين منطلقاتها النظرية وخصوصية المجتمع الواقعية و تحديات الحاضر والمستقبل، وأن تكون بمشاركة الجميع، وينفذها ويستفيد منها الجميع. وعليه، فإن استراتيجية التعليم العالي خطة تعليمية مستقبلية للتعليم العالي بالوطن العربي، ولذا فإنّ استراتيجية التعليم العالي يجب أن تترجم إلى برامج وخطط تقبل التنفيذ والقياس كمّاً ونوعاً و تقبل التعديل والتغيير؛ على أن تكون مترابطة الأجزاء والعناصر والمكونات والمراحل، كما يجب تكوين قاعدة بيانات ومعلومات تقدّم لها المعلومات الضرورية، وفي النهاية تؤدي إلى مخرجات يمكن قياسها وتكون انعكاساتها ايجابية (عبد الحي، 2005).

ومن الأهداف العامة لاستراتيجية التعليم العالي الأردني للأعوام(2004-2006) الاتي:

1. إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة تلبي حاجات المجتمع.
2. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب.
3. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه خاصة البحث العلمي التطبيقي الموجّه لخدمة المجتمع وتنميته.
4. إيجاد ارتباط مؤسّسي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين، عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.
5. تحسين نوعية وكفاءة مواءمة التعليم العالي لمتطلبات المجتمع، من خلال وضع معايير وأسس للاعتماد، وضبط الجودة، تُطبّق في مؤسسات التعليم العالي كافّة وتتطابق مع المعايير الدولية.
6. مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في الإدارة وفي البرامج الأكاديمية، من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقويم.
7. مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي، التي تتضمن تأمين التمويل اللازم، ووضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة، واستخدامها بكفاءة وفاعلية وفق الأولويات.

ومن محاور استراتيجية التعليم العالي الأردني للأعوام(2004-2006) الاتي:

**أولا- القبول:**

1- اعتماد معدل الطالب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها أساساً للقبول بشكل رئيسي.

2- يكون القبول على أساس تنافسي، من خلال لجنة تنسيق القبول الموحّد للجامعات الرسمية، مع مراعاة بعض الظروف الاجتماعية والجغرافية للطلبة.

3- يقوم مجلس التعليم العالي، سنوياً، بتحديد أعداد المقبولين في الكليات/ البرامج/ التخصصات في الجامعات الرسمية والخاصة وكليات المجتمع، بما يتناسب وقدرتها الاستيعابية من جهة، وحاجة سوق العمل من جهة أخرى، وبما يضمن النوعية.

4- يحدد مجلس التعليم العالي قبول الطلبة على مستوى الكليات او الأقسام بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين رغبات الطلبة والتخصصات المتاحة.

5- السماح للطلبة بالانتقال من تخصص لآخر في الجامعة، لإتاحة المجال أمام الطلبة لدراسة التخصصات التي يبدعون فيها، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض، مع أخذ المستوى الأكاديمي للطلبة بعين الاعتبار.

6- إعادة النظر في أسس قبول الطلاب في التربية الرياضية والفنون، للتأكد من اختيار الطلبة الذين يمتلكون مواهب ومقدرات حقيقية في هذه التخصصات.

7- تخفيض أعداد المقبولين في البرامج والتخصصات المشبعة بشكل تدريجي.

**ثانياً: البرامج الدراسية:**

1. إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات، لتحديثها بشكل مستمر، بمعدل مرّة كلّ أربع سنوات.
2. العمل على إنشاء مراكز تميزّ في تخصصات محدّدة في كلّ جامعة، وإعادة النظر في التخصصات التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين.
3. التوسع في برامج الدراسات العليا، وتحفيز الطلبة المتميزين للالتحاق بها.
4. إنشاء مراكز تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة.

5. إيفاد مبعوثين للحصول على درجة الدكتوراه من جامعات مرموقة في تخصصات مطلوبة.

6. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التعلم عن بُعد، وتشجيع الجامعات على التعاون لتحقيق ذلك.

**ثالثاً: التمويل**

1. الاستمرار في إعادة هيكلة الرسوم الجامعية بما يتناسب مع دخل المواطن من جهة، وكلفة الدراسة في كلّ تخصص أو برنامج دراسي من جهة أخرى.

2. إنشاء صناديق الطالب المحتاج، وتخصيص نسبة من الدعم الحكومي السنوي الخاص بالجامعات لهذه الصناديق، على أن تتزايد النسبة سنوياً حتى تصل إلى (100%) خلال(10) سنوات ليصبح الدعم الحكومي كاملاً مخصصاً لها.

3. تشجيع المؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع الأخرى على إنشاء صناديق تمول دراسة الطلبة.

4. استمرار الدعم الحكومي الإضافي لاستكمال البنية التحتية للجامعات الجديدة وتجهيزها.

5. تخصيص جزء من موازنات الجامعات لأغراض الإيفاد للحصول على درجة الدكتوراه.

6. تخصيص جزء من الدعم الحكومي الإضافي لتمويل تخصصات ومراكز تميّز في الجامعات بشكل تنافسي.

7. توزيع المنحة الحكومية السنوية بين الجامعات الرسمية بناء على النسب المئوية لأعداد الطلبة في هذه الجامعات.

8. تسويق خدمات التعليم العالي لاجتذاب الطلاب الوافدين وتسهيل إجراءات تسجيلهم في الجامعات وإقامتهم، وذلك من خلال التوسع في البرامج المختلفة.

**رابعاً: الاعتماد وضبط الجودة**

1. إنشاء هيئة مستقلة تتولى تقويم وضبط الجودة والنوعية في الجامعات الرسمية والخاصة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية.
2. إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد تحل محل مجلس الإعتماد الحالي.
3. إنشاء مكاتب للاعتماد وضبط الجودة في الجامعات.
4. اعتماد امتحان كفاءة موحد للخريجين.

**خامسا: التشريعات**

2. تعديل قوانين التعليم العالي والجامعات لتنفيذ السياسات الخاصة بتشكيل الهيئات المقترحة.
3. إعادة النظر في التشريعات الخاصة بما يكفل :

أ- تعديل قانون الشركات لتخصيص نسبة (1%) من الأرباح السنوية للشركات وتحويلها لصندوق البحث العلمي.

ب- تعديل الأنظمة والتعليمات المتعلقة بأسس الترقية والتفرّغ العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة.

ج- تعديل الأنظمة والتعليمات الخاصة بالابتعاث، وذلك بزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجالس القطاع.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2003)

وكذلك من محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي في الأردني للأعوام (2007-2012)، أسس القبول، والاعتماد، وضبط الجودة، والبحث العلمي والتطوير والدراسات، والتعليم التقني والتكنولوجي، وتمويل الجامعات، والبيئية الجامعية. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية تعديل التشريعات، ومن أهم غايات هذه الاستراتيجية:

**اولاً:** ضمان استقلال الجامعات، وتوسيع صلاحيات مجالس أمنائها، وتأهيل قياداتها الأكاديمية والإدارية، واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة في تعزيز الأداء المؤسّسي، وتقييم الإدارة الجامعية.

**ثانياً:** تطوير أسس القبول ومعاييره، بما يتلاءم مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

**ثالثاً:** تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية والعربية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي، ومنها تطوير أسس القبول وفق معايير تحقيق العدالة والمساءلة، واعتماد الأسس للقبول في البرامج الموازية، ووضع شروط قبول للطلبة من خارج القبول الموحد.

**رابعاً:** تطبيق معايير الاعتماد وضبط الاعتماد وضبط الجودة النوعية. ( وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2007).

ويبين غنايم (2008) ان إشكاليات والتحديات التي تعوق الارتفاع بمستوى كفاءة التعليم العالي العربي هي جمود إستراتيجيات التعليم العالي العربي، والفرق الكبير بين إنتاج المعرفة واستخدامها في التطوير والإصلاح وضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، و زيادة الكم مقابل الكيف.

ان السياسات لابد لها أن تنبثق من فلسفة، ومن أدوات تطبيق السياسات الاستراتجيات وبالتالي لا بد من التناغم بين الفلسفة والاستراتجية والسياسة، وعليه فإنّ الدول التي من فلسفتها الاتجاه نحو مجال ما لا بدّ أن تتأثر كل أنظمتها الخادمة للفلسفة العامة بهذا الاتجاه. وقد قام الباحث بدراسة ومراجعة أدبيات كل ذلك، على مستوى الأردن والوطن العربي واطلع على نماذج أجنبية، واستعرض الحلول والمقترحات وعليه، علينا معرفة فلسفتنا جيدا حتى نتمكن من

صياغة كل المتعلقات بهذه الفلسفة بما فيه سياسات القبول الجامعي. إذا كان الإنسان يحتاج بين الحين والأخر إلي صيانة عقله وتفكيره، فإنّ من أولوياته أيضا إعادة صياغة ما تمّ إنتاجه فكرا وعملا وثقافة، لهذا ربما ينبغي إعادة صياغة بعض هذه الاستراتيجيات، حتى تصبح أكثر ملاءمة لما تمّ إيضاحه من سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون، ومن الملاحظ في كلتا الاستراتيجيتين أنهما أعادتا إنتاج نفسهما، ولم يتحقق منهما إلا القليل من الأهداف

## ثانياً: الدراسات السابقة

لقد تمّ الرجوع إلى عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بسياسات القبول في الجامعات، حيث سيورد الباحث عدداً منها، وتم ترتيبها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث.

فقد أجرى جريو والزند (1989)، في العراق دراسة بعنوان "قبول الطلبة في التعليم الجامعي وسبل تطويره"، في العراق، و قد هدفت الدراسة الوصول إلى صيغ قبول أكثر ملاءمة وقدرة على تقليص الهدر المالي في التعليم الجامعي، وكان مجتمع الدراسة طلبة الثانوية العامة، واتبع في دراسته المنهج التحليلي الوصفي، وكان من نتائجها:

1. ليست رغبة الطالب هي التي تحدد قبوله، وإنما يجب مراعاة مقدرة الطالب.
2. اعتماد المعدل في الثانوية العامة أمر غير صحيح.
3. من الضروري دراسة سبل الاعتماد على سجلٍ تراكميٍ كمعيار للقبول، وعدم الاكتفاء بالامتحانات.

وقد أجرى السعود، و بطاح (1995) دراسة بعنوان "دوافع التحاق الطلبة بالجامعات الأهلية الأردنية، من وجهة نظرهم"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد دوافع التحاق الطلبة في

الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم، وبيان أثر متغير الجنس، والجنسية، ونوع الكلية، والمستوى الدراسي في تصنيف الطلبة لهذه الدوافع، وكان مجتمع الدراسة يتكون من (24356) طالباً وطالبة، والعينة (702) طالب وطالبة، اختيروا بطريقة العشوائية الطبقية، واتبع الباحث المنهج الوصف. ومن نتائج الدراسة تبين عدم وجود أثر لمتغيرات الجنس والجنسية ونوع الكلية، بينما كان للمستوى الدراسي بعض الأثر فيما يتعلق بالدافع الاقتصادي.

وأجرى عسيري، وعسيري (1996) دراسة بعنوان "الدلالة العلمية لمعايير القبول في المرحلة الجامعية"، وهي دراسة ميدانية لتقدير القيم التنبؤية والدلالة العلمية لمعايير قبول الطلاب في كلية المعلمين بالطائف، وتبع في هذه المنهج التنبؤي، وهدفت الدراسة إلى:

1- تقويم فاعلية معايير القبول من حيث قدرتها على مساعدة مسؤولي القبول في كلية المعلمين بالطائف، في اختيار الطلاب القادرين على النجاح في برامج الكلية.

2-تحديد معايير القبول التي اعتمد على بياناتها في تفسير التباين الواضح في تحصيل الطلاب

وكان مجتمع الدراسة وعينته، جميعَ من تمّ قبولهم في الفصل الأول في كلية المعلمين بالطائف. ومن أهم النتائج الدراسة، إن العلاقة البينية بين معايير القبول ، ومحكات النجاح كانت في معظم الحالات متدنية أو سلبية، كما أظهرت النتائج ان العلاقة البينية بين محكات النجاح ( معدل الفصل الأول، والثاني، والثالث، والرابع، ومعدل مواد التخصص) ذات دلالة إحصائية عالية.

وأجرى الرجبي (1996) دراسة بعنوان "أسس قبول الطلبة وأداؤهم في قسم المحاسبة بالجامعة الأردنية، خلال سنوات الدراسة 89/88 -91/90م "، وهدفت الدراسة إلى تقييم قدرة معيار في قبول الطلبة في قسم المحاسبة، وهل يوجد اختلاف في علامات الطلاب بناءً على بعض العوامل التي تميز بينهم مثل: فرع الشهادة، ونظام القبول، وجنس الطالب، وإعادة المواد

لإغراض التخصص. واشتملت الدراسة على (324) طالباً وطالبة قبلوا في قسم المحاسبة، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

1- هناك دلالة إحصائية للمعيار الذي يستخدمه القسم حاليا في التنبؤ بأداء الطلبة.

2- إن إضافة المعدل التراكمي لمعيار قبول الطلبة يؤدي الى تحسين قدرته على التنبوء.

3- هناك اختلاف له دلالة إحصائية بين أداء طلبة التوجيهي الفرع العلمي وأداء الطلبة من الفرع الأدبي، واختلاف بين أداء الطلبة الذين قاموا بإعادة دراسة مواد لأغراض التخصص والطلبة الذين تخصصوا دون إعادة دراسة مواد.

4- لا يوجد فروق بين أداء الطلبة والطالبات في مواد المحاسبة المتوسطة.

وأجرى مريان والتكريتي (1996) دراسة بعنوان " تمويل التعليم الجامعي في جامعة اليرموك ومؤتة"، وقد هدفت الدراسة إلى استعراض واقع التمويل الجامعي من حيث الإيرادات، والنفقات، وإثارة بعض القضايا المهمة في هذا الصدد، وبيان أزمة التمويل، ثم محاولة عرض البدائل المستقبلية التي يجدر التقيد بها بجدية وتبني بعضها بشكل أو بآخر حتى يمكن للجامعات الرسمية أن تستمر في رسالتها. وقد اشتملت الدراسة على موازنات الجامعات الأربعة وهي: الأردنية واليرموك ومؤتة وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. ومن نتائج الدراسة أنها كشفت عن وجود أزمة مالية حادة في هاتين الجامعتين، تمثلت في نقص الإيرادات التي تجبيها الحكومة لصالحها، ولمعالجة هذه الأزمة تبنت بعض السياسات، منها:

أولا: زيادة الأقساط الجامعية.

ثانيا: ضبط الإنفاق من خلال ترشيد التوظيف. وقد تضمنت الدراسة الفترة من 1988 إلى 1992 في معالجة البيانات من موازنات الجامعتين.

وأجرى الرشدان (1998) دراسة بعنوان" الترابط بين المعدلات التراكمية في الجامعات الأردنية والمعدلات في الثانوية "، وهدفت الدراسة إلى تحديد أنواع الارتباط بين معدلات الطلبة التراكمية في الجامعات الأردنية ومعدلاتهم في الثانوية العامة، والى تحديد القدرة التنبؤية لمعدلاتهم وتكوّن مجتمع الدراسة من (92674) وعينة الدراسة(8034) طالبا واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز نتائجها أن معدل الثانوية العامة لا يفسر سوى(4,5%) من التباين على تفاوت كبير بين الجامعات وبين الكليات المختلفة.

وأجرى الحسيني (2000) دراسة في الأردن بعنوان"درجة تحقيق سياسة القبول الخاصة بالفئات الأقل حظا للأهداف التربوية في بعض الجامعات الرسمية في الأردن". وهدفت إلى معرفة مدى تحقيق سياسة القبول لأهدافها التربوية، وبيان أثر متغيرات الدراسة في تحديد اتجاهات الطلبة. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المقبولين ضمن سياسة القبول للأقل حظا في الجامعة الأردنية، والجامعة الهاشمية، واستخدم في الدراسة الاستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسط عدد الساعات للطلبة المقبولين ضمن سياسة الأقل حظا، والطلبة المقبولين تنافسيا، وأنّ هناك فروقا ذات دلاله إحصائية لصالح الطلبة المقبولين تنافسيا بين متوسط عدد الساعات الناجحة للطلبة، وبين متوسط معدلات الطلبة، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين اتجاهات الطلبة المقبولين ضمن هذه الفئة نحو السياسة تعزى لمتغير الجنس أو المنطقة التي ينتمي إليها الطالب و الكلية التي سجل فيها، وأنّ الهدف الأساسي لسياسة القبول للأقل حظا هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع، وأشارت النتائج إنها حققت معياراً واحداً فقط من معايير المساواة وهو الحصول على فرص في التعليم العالي إلى أنها لم تحقق إلا بعضاً من أهدافها.

كما اجرت ميزيكاسي (Mizikaci, 2003) بدراسة بعنوان" أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي: نظرة على التعليم العالي في تركيا"، حيث هدفت الدراسة إلى إيجاد وتبني إطار لأنظمة الجودة في الجامعات التركية. وقد تم إجراء الدراسة على جامعة باسكنت في تركيا، واستخدم وسائل متنوعة لجمع البيانات المتعلقة بالموضوع: كالمقابلات والمناقشات. واتفق الغالبية على عدد من المعايير، أهمها: كفاية الموارد المادية والبشرية، ووضوح الأهداف الطويلة والقصيرة الأمد لكل المشاركين، وربطها بمحتوى الموضوع، ومشاركة طلابية نشطة على كل المستويات، وارتباط محتوى البرنامج مع الجائزة الممنوحة، والموضوعية في التقييم، وتحصيل تغذية راجعة مفيدة للتقييم، وتزويد الطالب بمهارات ومعلومات قابلة للتحويل، كما طرحت هذه الدراسة الوضع الحالي في تركيا، ومناقشة إدارة الجودة الشاملة وأنظمة الاعتماد الأكاديمي، وإيجاد إطار عمل لتبني أنظمة الجودة في الجامعات التركية، مع الحاجة الملحة الى إجراءات تصحيحية وتحسينات متميزة، ومراجعة البيانات التعليمية والاستراتيجيات والأهداف القصيرة والطويلة الأمد في مؤسسات التعليم العالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إدارة الجودة الشاملة هي أحد أهم القضايا التي يوليها المسؤولون اهتمامهم.

وقد أجرت الخاروف (2004) دراسة بعنوان"المتغيرات الحديثة وتوجهات الطلبة نحو الكليات المختلفة في الجامعات الأردنية، وجامعة عمان الأهلية، للعام الدراسي 2001/2000 "، وقد هدفت إلى تحديد الطلبة لكلياتهم، وبيان أثر معدل الثانوية العامة في اختياراتهم، والكشف عن علاقة هذا الاختيار، إن وجدت، بحاجة سوق العمل المحلي، وتحديد العلاقة بين الجنس والتحاق الطلبة بالكليات المختلفة. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعتين للسنة الأولى، وعددهم (5410) طالب وطالبة، واختيرت العينة من بينهم على الطريقة الطبقية

العشوائية، وبلغت (572) وكانت من النتائج تباين في اختيار الطلبة في الجامعتين حسب رغباتهم. وكان لعدد أفراد الأسرة دور في اختيار الطلبة الذكور في الجامعة الأردنية لكلياتهم المختلفة، بينما كان للمعدل ومكان السكن ومستوى تعليم الوالدة أثر ذو دلالة إحصائية على اختيار الطالبات الملتحقات في الجامعة الأردنية لكلياتهن المختلفة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وقام فولر (Foller, 2007) بدراسة بعنوان" سياسات القبول الجامعي وإدارة التسجيل عن طريق اختبار دور إدارة التسجيل" هدفت إلى البحث في سياسات القبول الجامعي وإدارة التسجيل عن طريق اختبار دور إدارة التسجيل، في الجامعات والمعاهد الحكومية، في ولاية غرب فرجينيا بالولايات المتحدة بقبول الطلبة وتنفيذ السياسات. وتضمنت الدراسة وصفاً لتصورات رؤساء الشؤون الأكاديمية، ورؤساء الشؤون الطلابية، ومديري القبول، البالغ عددهم (36) فرداً فيما يتعلق بـــ:

1. أنشطة إدارة التسجيل، وهل هي فعالة لانتظام وتسجيل الطلبة أم لا؟
2. إجراءات تطبيق سياسات القبول.
3. وصف أية فروقات بين المجموعات، فيما يتعلق بأنشطة إدارة التسجيل.

وقد تمّ جمع بيانات الدراسة عن طريق استبانه، تم تطويرها، وشملت مجالات (التسويق، والانتظام، والإرشاد الأكاديمي، ومعايير القبول، والمساعدات الأكاديمية، والبحث المؤسسي، والتوجيه، والمساعدة المالية، والخدمات الطلابية). وتكونت عينة الدراسة الثانية من (172) طالبا وطالبة. أما الأنشطة، ضمن كل عنصر، فقد كان، بشكل عام، يتصورها المديرون على أنها متوفرة، ومحتاج إليها، وفعالة مع بعض الاستثناءات في سياسات القبول، التي تعتمد

معدلات مرتفعة في بعض التخصصات، وفي إغلاق تخصصات أخرى، وفي أنشطة إدارة التسجيل التي كان متصوراً أنها متوفرة، ومحتاج إليها، بين عناصر إدارة التسجيل، كانت هناك فروق بين المجموعات في عناصر إدارة التسجيل، كما كانت هناك فروقات أخرى بين المجموعات في عناصر تطبيق سياسة القبول التي تقوم على معايير مركزية، تشمل النجاح في الاختبارات الوطنية، وتحقيق المعايير الأخلاقية، ومعيار حاجات السوق.

أجرت ستوشيا (Stocia, 2008) دراسة في رومانيا " بعنوان أهمية التخطيط الاستراتيجي للجامعات والكليات الرومانية"، هدفت إلى الكشف عن أهمية التخطيط الاستراتيجي للجامعات والكليات الرومانية، وخصوصا فيما يتعلق بسياسات القبول الجامعية. وتكونت عينة الدراسة من (56) عميداً في ست كليات، و(11) جامعة رومانية، أجابوا عن استبانة لتحديد أهمية التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي في البلاد، ونوعية سياسات القبول التي يتم التخطيط لها، وبينت الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الرومانية يوجه نحو تحقيق سياسة قبول، تقوم على النوع بنسبة 40%، وعلى الكم بنسبة 60%، كما أن طريقة التخطيط المتبعة تحدد أهداف القبول، وطرق الوصول إليها عبر اختبارات المستوى، وتوزيع التخصصات بحسب قدرة الجامعات وسياسات سوق العمل. وبينت النتائج أن القادة الأكاديميين يرون أن سياسية القبول الحالية المتبعة تعمل على التقليل من الهدر، وتوائم بين الكلفة والناتج.

وأجرى هوكسيونج (Houxiong, 2010) دراسة بعنوان" تأثير سياسات القبول في الكليات على العدالة في فرص التعليم العالي في الصين ". وهدفت الدراسة إلى معرفة السياسات الكلية والمعايير التي وضعتها الحكومة ومؤسسات التعليم العالي في الوصول إلى المساواة والعدالة في القبول، وكان من نتائج الدراسة أنها كشفت عن وجود تفاوت في خدمة الوصول إلى

التعليم العالي، وأنه ينبغي تعزيز معالجه العوامل المعيقة في الوصول إلى التعليم العالي من خلال امتحان القبول، وتكافؤ الفرص، وإدخال تعديلات على سياسات القبول على أساس التحليل المنهجي الاستدلالي في الوقت الحاضر.

وقد أجرى الزامل(2010) دراسة بعنوان"قدرة معايير القبول على لتنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود" ، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن قدرات معايير القبول الحالية في التنبؤ بمعدل التقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود. وكان مجتمع الدراسة جميع الطلبة الذين انهوا السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود بنجاح منذ تطبيقها في العام الدراسي 2008/2007م ، وعينة الدراسة هم من انهوا السنة التحضيرية خلال العامين 2009/20008م، وقد بلغ مجموع عددهم( 8943) طالباً وطالبة، وتبع في دراسته المنهج الوثائقي ، والمنهج المسحي، والمنهج ألارتباطي. وكان من نتائجها الآتي:

1- الاختبار التحصيلي لدى الطلاب يظهر ارتباطاً أعلى بمعدل السنة التحضيرية من بقية المتغيرات، بما نسبته 59%، ثم تأتي درجة القدرات العامة بنسبة ارتباط 50%.

2- أظهرت درجات القدرات العامة ودرجة الاختبار التحصيلي لدى الطالبات ارتباطاً أعلى بمعدل السنة التحضيرية من نسبة الثانوية العامة، مع فارق بسيط جداً لصالح اختبار القدرات بما نسبته 50.9%، ولدرجة الاختبار التحصيلي 50.7%.

3- توجد علاقة بينية جيدة بين درجات الاختبار التحصيلي ودرجة القدرات العامة لدى الجنسين.

وأجرى الشهري (2011) دراسة بعنوان " القيمة التنبؤية لمعايير القبول المستخدمة فـي جامعة الطائف". وهدفت الدراسة إلى تحديد القيمة التنبؤية لمعايير القبول المستخدمة في جامعة

الطائف، باستخدام محك النجاح، وهو المعدل التراكمي، كما هدفت إلى ترتيب معايير القبول حسب الأهمية في تفسير المعدل التراكمي، واستخدم المنهج الوصفي التنبؤي. واشتمل مجتمع الدراسة على طلاب وطالبات مرحلة البكالوريوس العلمية الملتحقين بالجامعة عام 2008م، وعينة الدراسة قصديه استهدفت الطلبة الذين اجتازوا السنة التحضيرية، وانتقلوا إلى التخصصات المختلفة. ومن أبرز النتائج أن نسبة الثانوية العامة ودرجة الاختبار التحصيلي ذات علاقة متوسطة مع المعدل التراكمي، بينما كانت العلاقة في اختبار القدرات ضعيفة، كما اتضح أن الترتيب لمعايير القبول جاءت على النحو التالي : نسبة الثانوية العامة، ثم درجة الاختبار التحصيلي، ثم درجة اختبار القدرات.

أجرت ميسودس و شوارز وياندجين و بيلليكا Moissidis, Schwarz, Yndigegn (& Pellikka, 2011) دراسة في أوروبا بعنوان "طرق تمويل الجامعات المفتوحة في دول أوروبا"، وهدفت الدراسة للكشف عن الوضع الحالي لطرق تمويل الجامعات المفتوحة في دول أوروبا، ومعيقاتها، وطبيعة الرسوم التي يدفعها الطلبة، بهدف تعزيز التعلم مدى الحياة في هذه الجامعات المنتشرة في مختلف دول أوروبا. ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ جمع البيانات من التقارير المالية لهذه الجامعات، وإجراء مقابلات نوعية مع خبراء وقادة أكاديميين من جامعات فنلندا وألمانيا والدنمارك والسويد وبريطانيا، بلغ عددهم (23) خبيراً وقائداً أكاديميا. وقد بينت نتائج الدراسة أن رسوم الطلاب الحالية لا تفي بأغراض التعليم المفتوح وتطويره، ليصل لمرحلة التعلم عن بعد، وأنه لا بد من زيادة الرسوم على الطلبة، وخصوصا الدارسين من خارج أوروبا، إضافة إلى ضرورة زيادة التمويل الحكومي بنسبة4%، لكي تتمكن الجامعات من متابعة أعمالها، كما بينت الدراسة أن التمويل الحكومي المرتبك بالتخصصات المهنية والتخصصية في

الجامعات لازال ضعيفا، ولا بد من إيجاد أنماط مختلفة من التمويل، كالسندات والضرائب، لتمكين الجامعات من طرح هذه تخصصات.

وأجري جوده (Gudo ,2011) دراسة بعنوان" سياسات القبول والتسجيل للطلاب لضمان الجودة: نحو جودة التعليم في الجامعات الكينية". وقد هدفت الدراسة إلى تقدير فعالية سياسات القبول في الجامعات الكينية، ومن نتائجها أنّ الجامعات لا تملك التنوع العرقي والقومي، و قد كان الطلاب يدرسون مسارات من اختيارهم.

أجرت روفلويسكي ولايتنر (Wrovleweski & Leitner, 2011) دراسة في استراليا، هدفت إلى الكشف عن سياسات تكافؤ الفرص في الجامعات الاسترالية، وتقويمها في ضوء نتائجها ومحدداتها. ولتحقيق هذا الهدف، تمّ تحليل سياسات التعليم العالي وتماشيها مع قانون عام 2002م، الصادر بخصوص تكافؤ الفرص، والسياسات الجامعية التي تتبعها الجامعات الحكومية الاسترالية لتحقيق العدالة بين الطلبة والموظفين. وقد بينت النتائج أن نظام تكافؤ الفرص يقوم على التوزيع بحسب المعدلات واختبارات القبول، ومن جوانبه توزيع التمويل بين الكليات، وتحقيق العدالة في تنصيب الإناث في مراكز قيادية داخل الجامعات. ومن التحديات والمعيقات التي تواجه تطبيق قانون تكافؤ الفرص في الجامعات الاسترالية عدم وجود سياسة موحدة في تعيين مجالس الأمناء في الجامعات، وضعف موازنات تدريب القياديات الإناث داخل الجامعات، والانتباه إلى التعليم الكمّي أكثر من التعليم النوعي، بسبب ازدياد أعداد الخريجين.

أجرى دانيل (Daniel, 2012) دراسة بعنوان "دراسة للممارسات الدولية في اختيار القبول في الجامعات"، وهدفت إلى كيفية استخدام القبول في مختلف نظم اختيارات القبول في

مختلف نظم التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وكانت النتيجة أن اختيارات الكفاءة والتحصيل تستخدم في العديد من البلدان المتقدمة.

وقد أجرى حنا(2012) دراسة بعنوان" مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب من وجهة نظر طلبتها"، وقد هدفت الدراسة إلى:

1-دراسة تقديرات الطلبة لمستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب.

2-التعرف على الفروق الفردية بين أراء الطلبة في مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي، تبعا لمتغير الجنس والتخصص.

3-التوصل إلى مقترحات تسهم في تطوير أساليب القبول الجامعي في جامعات القطر السوري.

وتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة حلب الذي يشتمل على المسجلين في الجامعة من التخصصات العلمية والأدبية للعام الدراسي 2009/2010م، وبلغ(42300) طالباً وطالبة، واختير منهم بطريقة الطبقة العشوائية وبنسبة (2%) وبلغ عدد العينة بعد استبعاد الاستبانات التي لم تستوفي الشروط (800) طالباً وطالبة، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ومن أبرز نتائجها:

1- ان تقديرات طلبة جامعة حلب لمستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي المدرجة في الاستبانة، جاءت بدرجة موافقة متوسطة، وإن استخدام كثيرا كانت 54%، ونسبة الاستخدام قليلا جاءت 24.3% مقابل عدم الاستخدام 21.8%.

2- أظهرت النتائج ان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات إجابات الطلاب و متوسط إجابات الطالبات هي فروق دالة جوهرياً.

**التعقيب على الدراسات السابقة**

من خلال الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية السابقة المتعلقة بسياسات القبول الجامعي، فقد هدفت تلك الدراسات بالشكل العام إلى معرفة أو تقويم معايير وأسس القبول الجامعي، وبعض هذه الدراسات اقتصر مجتمعها على طلبة كليات محددة وتخصصات محددة، كما ان من هذه الدراسات هدفت إلى معرفة مدى صدق معيار الثانوية العامة كمعيار تنبؤ في نجاح الطالب في الجامعة.

وهدفت بعض الدراسات إلى تقليل الهدر المالي بسبب سياسات القبول في المجتمعات التي أجريت فيها تلك الدراسات، كما هدفت بعضها إلى معرفة دوافع الطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي ، ومنها هدف إلى معرفة مدى تحقيق سياسات القبول الاستثنائية لأهدافها التربوية، ومنها هدف إلى معرفة درجة فاعلية سياسات القبول على ضمان الجودة .

وقد اختلفت الدراسات في مجتمعاتها الدراسية واشتركت هذه الدراسة مع بعضها وخاصة الأجنبية في تناول مجتمع الدراسة وهم القادة الأكاديميون، كما اختلفت الدراسات السابقة في مناهج الدراسة، وتنوعت الأساليب الإحصائية واساليب جمع البيانات والأدوات ، وعليه فأن الدراسة استفادت من الدراسات السابقة ما يلي :

1- معرفة الأساليب الإحصائية المتنوعة، وذلك تبعا لمنهج الدراسة .

2- معرفة الأداة المناسبة لدراستي وللدراسات الاخرى لجمع البيانات.

3- معرفة أهميتها من خلال نتائج الدراسات السابقة العربية والأجنبية .

4- صياغة متغيرات الدراسة التي تؤثر في تقديرات أفراد العينة لسياسات القبول في الجامعات،

هذا وقد تناولت هذه الدراسة سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات، من خلال اطلاع الباحث على الدوريات التربوية باللغتين

الانجليزية والعربية والمصادر التربوية وأوراق العمل في المؤتمرات التربوية في الأردن والوطن العربي والرسائل الجامعية، وقد اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي:

منها ان هذه الدراسة تمت بناء على تقديرات القادة الأكاديميون وهم نواب رؤساء الجامعات والعمداء ونواب العمداء ومساعديهم ورؤساء الأقسام ، بينما الدراسات السابقة طرحت موضوع الدراسة بناء على تقديرات الطلبة أو على ضوء تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة ، هذا وقد شملت هذه الدراسة الجوانب ذات الأثر ومنها تكافؤ الفرص وأسس القبول ومعايير القبول والجودة والتمويل الجامعي.

وبصورة أكثر وضوحا لم تعطي الدراسات السابقة وخاصة العربية ومنها الدراسات الأردنية دورا اكبر يمكن إبرازه للقادة الأكاديميين من حيث تقديرهم لدرجات قبول السياسات العاملة حاليا في قبول الطلبة في الجامعات الأردنية أو تنفيذ مقترحاتهم لتطوير تلك السياسات.

أما ما يميز هذه الدراسة أنها جاءت من منظور القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، وهم نواب الرؤساء والعمداء ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام و يعتقد الباحث أنها ربما تعطي أهمية اكبر لدور القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في صياغة سياسات القبول الجامعي، من مبدأ تفعيل الحرية الأكاديمية، وإبراز دوراً اكبر للقادة الأكاديميين في سياسات القبول الجامعي من خلال تقديرهم لدرجات موافقتهم على تلك السياسات.

# الفصل الثالث

## الطريقة والإجراءات

تناول هذا الفصل منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعيّنــة الدراســة، وأداة الدراســة، ومتغيراتها.

**منهج الدراسة:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي لإجراء الدراسة، تمثلت أداة الدراسة بالاستبانة.

**أفراد الدراسة وعينته:**

تكوّن مجتمع الدراسة، من جميع القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية(جامعة اليرموك، وجامعة آل البيت، وجامعة عمّان العربية، وجامعة جدارا) والبالغ عددهم (224) قائدا أكاديميا . منهم (8) نواب رؤساء، و(44) عميد كلية، و(37) نائب عميد، و (19) مساعد عميد، و(116) رئيس قسم. وقد شغل هذه المسميات (216) قائداً أكاديميا، بعد أن تكرر منهم (8) مسميات، واعتمدت الدراسة جميع أفراد مجتمع، والبالغ عددها (196) كمجتمع وعينة فعلية وذلك بعد استثناء (20) قائدا أكاديميا كعينة استطلاعية من أصل (216)، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد الدراسة، وتم استرجاع (142) استبانة وهي عينة ومجتمع الدراسة، أي ما نسبته (72.4) من مجموع الاستبانات التي وزعت على أفراد مجتمع عينة الدراسة، والجدول الاتي يبين توزيع العينة حسب أفراد عينة الدراسة( المسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة) .

**جدول (1)**

**عدد أفراد عينة الدراسة ونسبهم المئوية**

| | الفئات | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| المسمى الوظيفي | نائب رئيس أو عميد أو نائب عميد | 52 | 36.6 |
| | مساعد عميد أو رئيس قسم | 90 | 63.4 |
| | المجموع | **142** | |
| الرتبة الأكاديمية | أستاذ | 34 | 23.9 |
| | أستاذ مشارك | 54 | 38.0 |
| | أستاذ مساعد | 54 | 38.0 |
| | **المجموع** | **142** | |
| الجامعة | رسمية | 100 | 70.4 |
| | خاصة | 42 | 29.6 |
| | **المجموع** | **142** | |
| سنوات الخبرة | 5سنوات فما دون | 33 | 23.2 |
| | ( أكثر من 5 سنوات – 10 سنوات) | 43 | 30.3 |
| | (أكثر من عشرة سنوات) | 66 | 46.5 |
| | **المجموع** | **142** | |



**أداة الدراسة:**

بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، قام بتصميم أداة الدراسة للقادة الأكاديميين وهي عبارة عن استبانه و ذلك من خلال بناء بعض الأفكار من الأدب النظري ومن أسس القبول في الجامعات الأردنية ، كما تمّ طرح سؤالين مفتوحين وهما السؤال الثالث والرابع.

وقد تم اعتماد التدرج الخماسي وفقاً لسلم ليكرت وذلك على النحو الاتي (1، 2، 3، 4، 5) ويقابله التدرج (كبيره جدا، وكبيرة ، ومتوسط، ومتدني، ومتدني جداً)

**صدق أداة الدراسة:**

للتحقق من الصدق الظاهري للأداة، تمّ عرضها على مجموعة من المحكمين، وعددهم (18) من أصحاب الاختصاص والخبرة في الجامعات الأردنية. وكانت الاستبانة مكونه من (57) فقرة وموزعة على ستة مجالات، وقصد من ذلك التعرف على مدى شمولية الاستبانة ومناسبتها لعنوان الدراسة، وكذلك معرفة مدى انتماء الفقرة للمجال الذي تندرج تحته، ومدى شمولية المجال الواحد، و وضوح الفقرات من حيث الصياغة اللغوية. وقام الباحث بشطب الفقرات غير المناسبة أو غير المنتمية وإضافة المناسبة والمنتمية واعتماد الفقرات التي أجمع عليها (80%) بناء على رأي المحكمين، إذ أصبحت أداة الدراسة بصورتها النهائية تتكون من (46) فقرة وموزعة على (5) مجالات.

**ثبات أداة الدراسة:**

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تمّ التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق الاختبار، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة، مكوّنة من (20) فردا من مجتمع الدراسة، ومن ثمّ تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين على أداة الدراسة ككل. وتمّ أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي، حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (2) يبين معامل الاتساق الداخلي، وفق معادلة كرونباخ ألفا، وثبات الإعادة للمجالات والأداة ككل، واعتبرت هذه القيم ملاءمة لغايات هذه الدراسة.

## جدول (2)

**معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية**

| المجال | ثبات الإعادة | الاتساق الداخلي |
|---|---|---|
| أسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | 0.87 | 0.83 |
| قوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | 0.89 | 0.82 |
| التمويل الجامعي | 0.86 | 0.86 |
| بتكافؤ الفرص التعليمية | 0.89 | 0.90 |
| جودة التعليم | 0.91 | 0.91 |
| **الدرجة الكلية** | 0.90 | 0.94 |



**إجراءات تصحيح الأداة:**

اعتمد الباحث في تحديده للمؤشر الإيجابي أو السلبي على النحو الأتي:

الحد الأعلى لبدائل أداة الدراسة (5) درجات، والحد الأدنى للبدائل هو(1) درجة واحـــدة، وبطرح الحد الأدنى من الحد الأعلى يكون الحاصل(4) درجات، ومن ثم قسم الفرق بين الحدّين على ثلاثة مستويات، كما هو موضح في المعادلة التالية:4÷3=1.33 وعليه يكون :

أ- من 1 – 2.33 درجة متدنية

ب- اكثر من 2.33 – 3.67 درجة متوسطة

ج- اكثر من 3.67 –5.00 درجة كبيرة

وهكذا تصبح أوزان الفقرات على النحو الآتي:

1- الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3.68- 5.0) تعني أن درجة الموافقة كبيرة.

2- الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2.34-3.67) تعني أن درجة الموافقة متوسطة.

3- الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين(1.00-2.33) تعني درجة الموافقة متدنية.

هذا ويعتبر الباحث أن درجة الموافقة المتوسطة هي حالة من عدم الرضا الكافي عن تلك السياسات.

كما ان الباحث احتكم في تصنيف المعيقات ومقترحات التطوير المتعلقة بالسؤالين المفتوحين إلى ثلاثة درجات وهي درجة متدنية ومتوسطة وكبيرة وذلك وفق المعدلة التالية:

أولا: معادلة المعيقات

18.9 اعلى معيق ، و12.2 أدنى معيق، فتصبح المعادلة 18.9-12.2= 6.7

6.7 ÷3=2.2 طول الفترة ، وعليه 12.2+2.2=14.4 ، فيصبح نسب التكرار كما يلي:

14.4 فأدنى هو معيق متدني

و أكثر من 14.4 إلى 16.6 معيق متوسط

وأكثر من 16.6 معيق كبير

ثانيا : المقترحات

21.9 أعلى مقترح ، و 12.8 أدنى مقترح ، فتصبح المعادلة 21.9- 12.8= 9.1

9.1 ÷3=3.3 طول الفترة، وعليه 12.8+3.3=16.1، فيصبح نسب التكرار كما يلي:

16.1 فأدنى هو مقترح متدني

ومن أكثر 16.1 الى19.4 مقترح متوسط

وأكثر من 19.4 مقترح كبير

**متغيرات الدراسة:**

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

**أولا: المتغير التابع**

1- استجابات القادة الأكاديميون على سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القـــادة الأكاديميون في تلك الجامعات.

**ثانيا: المتغيرات المستقلة**

1- المسمى الوظيفي، وله مستويان (نائب رئيس، عميد، نائب عميد) و( مساعد عميد، رئيس قسم).

2- الجامعة، ولها فئتان( حكومية وخاصة).

3- سنوات الخبرة، ولها ثلاث مستويات(5سنوات فما دون)، ( أكثر من خمس سنوات- 10)، (أكثر من عشرة سنوات).

4 – الرتبة الأكاديمية، ولها ثلاث مستويات(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

**الإجراءات:**

قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، وعلى القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن وزارة التعليم العالي، وقوائم القبول المختلفة. وقام الباحث ببناء أداة الدراسة، وتوزيع الاستبانه على أفراد عيّنة الدراسة، وهم القادة الأكاديميون، وبذلك حصل الباحث على الاستبانات الصحيحة، التي دخلت عيّنة الدراسة.

كما قام الباحث بطرح سؤالين مفتوحين، وكان أحداهما عن المعيقات التي تواجه إدارة الجامعات في تطبيق مقترحات تطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية، والسؤال الاخر: ما مقترحات القادة الأكاديميون لتطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية.

**صعوبات واجهت الباحث**

**من اهم الصعوبات التي واجهت الباحث ما يأتي:**

1- صعوبة تطبيق الاستبانة على جميع الجامعات الأردنية بالإضافة إلى صعوبة تطبيقها على مجتمع الدراسة، حيث ينصرف القادة الأكاديميون عن العمل الأكاديمي لانشغالهم بالعمل الإداري.

2- صعوبة استخدام المقابلات مع مشرّعين ورؤساء جامعات سابقين وعاملين حالياً.

3- صعوبة إجراء مقابلات مع القادة الأكاديميين.

4- عدم تعاون الكليات العلمية بالشكل الكافي مع الباحث.

5- عدم تعاون بعض إدارات الجامعات مع الباحث للحصول على المعلومة.

**المعالجة الإحصائية:**

للإجابة عن أسئلة الدراسة، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار تحليل التباين للفروقات بين تقديرات أفراد عينة الدراسة، وفقا للمتغيرات، وكذلك تحليل التباين لتقديرات افراد عيّنة الدراسة. ففي السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات، وللسؤال الثاني هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسات القبول في الجامعات، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات تعزى لأثر متغيرات الدراسة (المسمّى الوظيفي،

والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة) تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات، حسب متغير المسمى الوظيفي والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة وتبعية الجامعة، ولبيان دلالة الفروق استخدم تحليل التباين الرباعي لأثر متغير المسمى الوظيفي والرتبة الأكاديمية وتبعية الجامعة وسنوات الخبرة ولبيان الفروق الدالة إحصائيا استخدم تحليل التباين الرباعي ولبيان الفروق الزوجية الدالة احصائيا بين المتوسطات الحسابية تعزى لأثر الخبرة تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه.أما في السؤالين المفتوحين عن المقترحات والمعيقات فقد اعتمد فيها نسبة التكرار من استجابات القادة الأكاديميين في تلك الجامعات.

# الفصل الرابع

# نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت لها الدراسة من خلال أسئلتها، والتي هدفت الى التعرف على واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات. كما هدفت للتعرف على وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة من نظر القادة الأكاديميين حول المعيقات واقتراحاتهم لتطويرها، من خلال البيانات التي تمّ الحصول عليها بواسطة الاستبانة، و قد تم عرض النتائج وفقاً لأسئلة الدراسة.

**السؤال الأول: " ما واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات ؟**

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات ، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (3)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات ، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 3 | التمويل الجامعي | 3.69 | .90 | كبيرة |
| 2 | 4 | تكافؤ الفرص التعليمية | 3.62 | 1.18 | متوسطة |
| 3 | 1 | أسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | 3.31 | .65 | متوسطة |
| 4 | 5 | جودة التعليم | 3.30 | 1.13 | متوسطة |
| 5 | 2 | قوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | 2.56 | .78 | متوسطة |
| | | الدرجة الكلية | 3.29 | .73 | متوسطة |

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.56-3.69) وانحراف معياري(0.65-1.17) حيث جاء مجال وجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي في المرتبة الأولى و بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.69)، وبانحراف معياري (0.90)0 بينما جاء مجال وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.56)، وانحراف معياري(0.78) وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.29) وانحراف معياري (0.73) وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حده، حيث كانت على النحو التالي:

**المجال الأول: أسس ومعايير القبول الجامعي الحالية**

**جدول (4)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال وجهة نظر القادة الأكاديميين بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 7 | تضمين نسبة غير محددة من مقاعد قائمة القبول الموحد للتنافس الحر في الجامعات الرسمية. | 4.12 | 1.01 | كبيرة |
| 2 | 12 | السماح للطلبة بالانتقال من تخصص لأخر في الجامعة، وفقا لشروط محددة. | 3.80 | .78 | كبيرة |
| 3 | 8 | تحقيق الحد الأدنى في معدل الثانوية العامة للقبول في التخصصات المختلفة في الجامعات الخاصة. | 3.72 | 1.06 | كبيرة |
| 4 | 4 | تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء الشهداء. | 3.56 | 1.11 | متوسطة |
| 5 | 5 | تخصيص مقاعد في الجامعات الرسمية لاوائل الألوية في المملكة الأردنية واوائل المدارس واوائل المحافظات، بغض النظر عن معدلاتهم بعد تحقيقهم الحدّ الأدنى لمعدلات القبول. | 3.48 | 1.25 | متوسطة |
| 6 | 11 | استناد أسس القبول الموحد الجامعي بناء على ما يقره مجلس التعليم العالي وتنسيب مجلس هيئة | 3.30 | 1.15 | متوسطة |

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | اعتماد مؤسسات التعليم العالي. | | | |
| 7 | 10 | اعتماد معدل الثانوية العامة كمعيار تتبؤ في النجاح الأكاديمي للطالب في الجامعة. | 3.28 | 1.15 | متوسطة |
| 8 | 3 | تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأصحاب الاحتياجات الخاصة. | 3.27 | 1.14 | متوسطة |
| 9 | 1 | تضمين قوائم القبول نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء القوات المسلحة و الأجهزة الأمنية. | 3.23 | 1.35 | متوسطة |
| 10 | 6 | تضمين قوائم القبول نسبة محددة من المقاعد الجامعية لأبناء المعلمين. | 3.08 | 1.09 | متوسطة |
| 11 | 9 | السماح لطلبة مسارات الفروع المهنية القبول في تخصصات مشتركة مع المسار الأكاديمي العلمي والأدبي | 2.79 | 1.14 | متوسطة |
| 12 | 13 | اعتماد سنة تخرج الطالب من الثانوية العامة معيارا في القبول الجامعي. | 2.78 | 1.11 | متوسطة |
| 13 | 2 | تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء المخيمات. | 2.60 | 1.17 | متوسطة |
| | | وجهة نظر القادة الأكاديميين بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | 3.31 | .65 | متوسطة |

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.60- 4.12) وانحراف معياري (1.17) حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تضمين نسبة غير محددة من مقاعد قائمة القبول الموحد للتنافس الحر في الجامعات الرسمية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.12) وانحراف معياري (0.65-1.17) بينما جاءت الفقرة رقم (2) ونصها "تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء المخيمات" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.60) وانحراف معياري(1.17) ( وبلغ المتوسط الحسابي لوجهة نظر القادة الأكاديميين بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية ككل (3.31) وانحراف معياري (0.65)

**المجال الثاني: قوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد**

**جدول (5)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 5 | تخصيص عدد من المقاعد للاتفاقيات مع الجامعات الخارجية. | 3.35 | 1.05 | متوسطة |
| 2 | 2 | تخصيص مقاعد لقبول أبناء العاملين الأكاديميين والإداريين في الجامعات الرسمية. | 3.13 | 1.36 | متوسطة |
| 3 | 6 | اعتماد امتحان قدرات التفوق الرياضي والفني في الجامعات الرسمية كأساس قبول خارج القائمة الموحدة. | 3.07 | 1.16 | متوسطة |
| 4 | 1 | اعتماد قبول الأقل حظاً في الجامعات الرسمية كاستثناء من قائمة القبول الموحد. | 2.67 | 1.30 | متوسطة |
| 5 | 7 | تخصيص عدد من المقاعد الجامعية لأبناء المحافظة حسب موقع الجامعة. | 2.26 | 1.16 | متدنية |
| 6 | 3 | تخصيص عدد من المقاعد الجامعية لأبناء وحفدة أعضاء المجالس العلمية للقبول في الجامعات الرسمية. | 2.16 | 1.15 | متدنية |
| 7 | 4 | تخصيص عدد من المقاعد لأبناء العاملين في السلك الدبلوماسي للقبول في الجامعات الرسمية. | 1.92 | 1.02 | متدنية |
| 7 | 8 | تخصيص عدد من المقاعد لأبناء أعضاء مجالس الأمناء في الجامعات الرسمية. | 1.92 | 1.07 | متدنية |
| | | وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | 2.56 | .78 | متوسطة |

يبين الجدول (5) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (1.92- 3.35) وانحراف معياري(1.2-1.36) حيث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "تخصيص عدد من المقاعد للاتفاقيات مع الجامعات الخارجية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.35) وانحراف معياري (1.35) بينما جاءت الفقرتان رقم (4 و8) ونصهما "تخصيص عدد من المقاعد لأبناء العاملين في السلك الدبلوماسي للقبول في الجامعات الرسمية" و"تخصيص عدد من المقاعد لأبناء أعضاء مجالس الأمناء في الجامعات الرسمية" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (1.92)

وانحراف معياري (1.02) وبلغ المتوسط الحسابي لوجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد ككل (2.56) وانحراف معياري (0.78)

**المجال الثالث: التمويل الجامعي**

**جدول (6)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال وجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | استيفاء الرسوم الجامعية في الجامعات الرسمية من الطلبة المقبولين جميعهم. | 3.85 | 1.05 | كبيرة |
| 2 | 3 | دفع الضرائب الجامعية المحصلة لصالح الجامعات الرسمية. | 3.80 | 1.27 | كبيرة |
| 2 | 7 | عمل الجامعات الرسمية على ترشيد الإنفاق والحد من الهدر المالي من خلال ضبط الإنفاق. | 3.80 | 1.28 | كبيرة |
| 4 | 4 | استثمار الجامعات الرسمية والخاصة للأموال غير المنقولة في رفد موازناتها. | 3.79 | 1.17 | كبيرة |
| 5 | 2 | التخطيط المستقبلي للتحول بالجامعات إلى جامعات منتجة. | 3.70 | 1.23 | كبيرة |
| 5 | 6 | مساهمة مؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات الرسمية والخاصة، من خلال إبرام عقود مع الجامعات. | 3.70 | 1.34 | كبيرة |
| 7 | 5 | عمل الجامعات الرسمية والخاصة لأبحاث علمية لصالح شركات ومؤسسات تجارية، من منطلق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص. | 3.63 | 1.41 | متوسطة |
| 8 | 8 | اعتماد البرنامج الموازي في دعم الجامعات الرسمية. | 3.28 | 1.28 | متوسطة |
| | | وجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي | 3.69 | .90 | كبيرة |

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.28- 3.85) وانحراف معياري(1.05-1.41) حيث جاءت الفقرة، التي تنص على "استيفاء الرسوم الجامعية في الجامعات الرسمية من الطلبة المقبولين جميعهم" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.85)، وانحراف معياري (1.05) بينما جاءت الفقرة رقم (8) ونصها "اعتماد البرنامج

الموازي في دعم الجامعات الرسمية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.28) وانحراف معياري (1.28) وبلغ المتوسط الحسابي لوجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي ككل (3.69) وانحراف معياري (0.90)

**المجال الرابع: تكافؤ الفرص التعليمية**

**جدول (7)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال وجهة نظر القادة الأكاديميين بتكافؤ الفرص التعليمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 4 | توفر أعضاء هيئات تدريس وكفاءات وخبرات متكافئة في جميع الجامعات الرسمية. | 3.88 | 1.33 | كبيرة |
| 2 | 5 | توفر أعضاء هيئات تدريس وكفاءات وخبرات متكافئة في جميع الجامعات الخاصة. | 3.76 | 1.36 | كبيرة |
| 3 | 3 | اعتماد العدالة والمساواة في سياسات القبول الجامعي في الجامعات الرسمية. | 3.65 | 1.48 | متوسطة |
| 4 | 2 | توفر التمويل المناسب للطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية غير القادرين على دفع الرسوم. | 3.60 | 1.24 | متوسطة |
| 5 | 1 | توفر بيئة تعليمية متكافئة في مراحل التعليم المدرسي | 3.59 | 1.31 | متوسطة |
| 6 | 6 | خلو عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي من العقبات والعوائق الإدارية. | 3.44 | 1.42 | متوسطة |
| 7 | 7 | توفر الموارد المالية للتعليم الثانوي من الإنفاق الحكومي. | 3.42 | 1.30 | متوسطة |
| | | وجهة نظر القادة الأكاديميين بتكافؤ الفرص التعليمية | 3.62 | 1.18 | متوسطة |

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.42– 3.88) وانحراف معياري (1.24–1.48) حيث جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على "توفر أعضاء هيئات تدريس وكفاءات وخبرات متكافئة لجميع الجامعات الرسمية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (1.33) بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها "توفر

الموارد المالية للتعليم الثانوي من الإنفاق الحكومي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.42) وانحراف معياري (1.30) وبلغ المتوسط الحسابي لوجهة نظر القادة الأكاديميين بتكافؤ الفرص التعليمية ككل (3.62) واحراف معياري (1.18).

**المجال الخامس: جودة التعليم**

**جدول (8)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال وجهة نظر القادة الأكاديميين بجودة التعليم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | تركيز الجامعات الرسمية على الطالب كمحور اهتمام لها في التجويد. | 3.77 | 1.28 | كبيرة |
| 2 | 2 | تركيز الجامعات الخاصة على الطالب كمحور اهتمام لها في التجويد. | 3.56 | 1.38 | متوسطة |
| 3 | 7 | توضيح أسس القبول بالجامعات لكافة القطاعات في المجتمع. | 3.41 | 1.40 | متوسطة |
| 4 | 4 | تناسب عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الخاصة مع الإمكانات الجامعية المتاحة. | 3.35 | 1.39 | متوسطة |
| 5 | 3 | تناسب عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الرسمية مع الإمكانات الجامعية المتاحة. | 3.31 | 1.46 | متوسطة |
| 6 | 8 | تقديم الجامعات الرسمية برامج تتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل. | 3.29 | 1.40 | متوسطة |
| 7 | 9 | تقديم الجامعات الخاصة برامج تتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل. | 3.23 | 1.42 | متوسطة |
| 8 | 5 | تقديم الجامعات الخدمات الطلابية مقابل رسوم مناسبة. | 3.21 | 1.24 | متوسطة |
| 9 | 10 | تحرص الجامعات على توطيد الكفاءات المبدعة في الطاقمين الأكاديمي والإداري. | 3.15 | 1.33 | متوسطة |
| 10 | 6 | تعكس سياسات القبول الحالية رسالة الجامعة. | 2.71 | 1.24 | متوسطة |
| | | وجهة نظر القادة الأكاديميين بجودة التعليم | 3.30 | 1.13 | متوسطة |

يبين الجدول (8) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.71- 3.77) وانحراف معياري (1.24-1.46) حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تركيز الجامعات الرسمية على الطالب كمحور اهتمام لها في التجويد" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.77)

وانحراف معياري (1.28) بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها "تعكس سياسات القبول الحالية رسالة الجامعة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.71) وانحراف معياري (1.24) وبلغ المتوسط الحسابي لوجهة نظر القادة الأكاديميين بجودة التعليم ككل (3.30) وانحراف معياري (1.13)

**السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسات القبول في الجامعات، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات تعزى لأثر متغيرات (المسمّى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة) ؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسات القبول في الجامعات، كما يراها القادة الأكاديميون، حسب متغيرات الرتبة الأكاديمية، والمسمّى الوظيفي، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

**جدول (9)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسات القبول في الجامعات كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات حسب متغيرات المسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة**

| | | | وجهة نظر القادة الأكاديميين: | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | بالتمويل الجامعي | بتكافؤ الفرص التعليمية | بجودة التعليم | الدرجة الكلية |
| المسمى الوظيفي | نائب رئيس أو عميد أو نائب عميد | س | 3.37 | 2.68 | 3.81 | 3.71 | 3.46 | 3.40 |
| | | ع | .70 | .72 | .89 | 1.31 | 1.17 | .81 |
| | مساعد عميد أو رئيس قسم | س | 3.27 | 2.49 | 3.62 | 3.57 | 3.21 | 3.23 |
| | | ع | .62 | .81 | .90 | 1.10 | 1.11 | .67 |
| الرتبة الأكاديمية | أستاذ | س | 3.42 | 2.75 | 3.82 | 3.80 | 3.60 | 3.47 |
| | | ع | .63 | .66 | .77 | 1.14 | 1.05 | .71 |
| | أستاذ مشارك | س | 3.31 | 2.48 | 3.66 | 3.54 | 3.06 | 3.21 |
| | | ع | .66 | .82 | 1.02 | 1.33 | 1.34 | .84 |
| | أستاذ مساعد | س | 3.24 | 2.52 | 3.65 | 3.59 | 3.35 | 3.26 |
| | | ع | .65 | .80 | .84 | 1.04 | .91 | .61 |
| الجامعة | رسمية | س | 3.32 | 2.56 | 3.84 | 3.62 | 3.31 | 3.32 |
| | | ع | .62 | .83 | .87 | 1.22 | 1.19 | .74 |

| وجهة نظر القادة الأكاديميين: | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | بالتمويل الجامعي | بتكافؤ الفرص التعليمية | بجودة التعليم | الدرجة الكلية |
| | خاصة | س | 3.29 | 2.57 | 3.34 | 3.63 | 3.28 | 3.22 |
| | | ع | .72 | .64 | .87 | 1.09 | 1.01 | .70 |
| سنوات الخبرة | 5 سنوات فما دون | س | 3.39 | 2.64 | 3.61 | 3.58 | 3.21 | 3.28 |
| | | ع | .600 | .832 | 1.005 | 1.100 | .967 | .660 |
| | (أكثر من 5-10 سنوات) | س | 3.08 | 2.37 | 3.36 | 3.20 | 2.82 | 2.97 |
| | | ع | .72 | .81 | .91 | 1.26 | 1.24 | .80 |
| | ( أكثر من 10سنوات ) | س | 3.42 | 2.65 | 3.95 | 3.92 | 3.66 | 3.50 |
| | | ع | .60 | .72 | .75 | 1.09 | 1.02 | .63 |

س= المتوسط الحسابي ع=الانحراف المعياري

يبين الجدول (9) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسات القبول في الجامعات، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات، بسبب اختلاف مستويات متغيرات مسمّى الوظيفي، ومستويات الرتبة الأكاديمية، و تبعية الجامعة، وسنوات الخبرة. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام تحليل التباين الرباعي على المجالات جدول (10) وتحليل التباين الرباعي للأداة ككل جدول (11).

**جدول (10)**

**تحليل التباين الرباعي لأثر متغير المسمّى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة على مجالات واقع سياسات القبول الجامعي في الجامعات كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات**

| مصدر التباين | المجالات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المسمى الوظيفي | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | .099 | 1 | .099 | .241 | .624 |
| هوتلنج=026. | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | .600 | 1 | .600 | .993 | .321 |
| ح=633. | بالتمويل الجامعي | .866 | 1 | .866 | 1.250 | .266 |
| | بتكافؤ الفرص التعليمية | .288 | 1 | .288 | .215 | .644 |
| | بجودة التعليم | 1.385 | 1 | 1.385 | 1.187 | .278 |

| مصدر التباين | المجالات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرتبة الأكاديمية | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | .621 | 2 | .310 | .755 | .472 |
| ويلكس=.890 | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحّد | .334 | 2 | .167 | .276 | .759 |
| ح=.116 | بالتمويل الجامعي | 1.193 | 2 | .597 | .862 | .425 |
| | بتكافؤ الفرص التعليمية | .927 | 2 | .463 | .345 | .709 |
| | بجودة التعليم | 4.356 | 2 | 2.178 | 1.867 | .159 |
| الجامعة | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | .058 | 1 | .058 | .141 | .708 |
| هوتلنج=.211 | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحّد | .037 | 1 | .037 | .061 | .805 |
| ح=.000 | بالتمويل الجامعي | 8.537 | 1 | 8.537 | 12.327 | .001 |
| | بتكافؤ الفرص التعليمية | .054 | 1 | .054 | .040 | .842 |
| | بجودة التعليم | .535 | 1 | .535 | .458 | .500 |
| سنوات الخبرة | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | 3.397 | 2 | 1.699 | 4.134 | .018 |
| ويلكس=.837 | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | 1.746 | 2 | .873 | 1.446 | .239 |
| ح=.009 | بالتمويل الجامعي | 10.273 | 2 | 5.136 | 7.417 | .001 |
| | بتكافؤ الفرص التعليمية | 13.097 | 2 | 6.548 | 4.879 | .009 |
| | بجودة التعليم | 16.030 | 2 | 8.015 | 6.870 | .001 |
| الخطأ | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | 55.475 | 135 | .411 | | |
| | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | 81.521 | 135 | .604 | | |
| | بالتمويل الجامعي | 93.495 | 135 | .693 | | |
| | بتكافؤ الفرص التعليمية | 181.199 | 135 | 1.342 | | |
| | بجودة التعليم | 157.506 | 135 | 1.167 | | |
| الكلي | بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | 59.574 | 141 | | | |
| | بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد | 85.398 | 141 | | | |
| | بالتمويل الجامعي | 113.114 | 141 | | | |
| | بتكافؤ الفرص التعليمية | 195.961 | 141 | | | |
| | بجودة التعليم | 181.300 | 141 | | | |

يتبين من الجدول (10) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير المسمى الوظيفي في جميع المجالات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الرتبة الأكاديمية في جميع المجالات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الجامعة في جميع المجالات، باستثناء مجال التمويل الجامعي، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الرسمية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الخبرة في جميع المجالات، باستثناء مجال قوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحّد، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (12).

**جدول (11)**

**تحليل التباين الرباعي لأثر المسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة على واقع سياسات القبول في الجامعات كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات**

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| المسمى الوظيفي | .523 | 1 | .523 | 1.068 | .303 |
| الرتبة الأكاديمية | .238 | 2 | .119 | .243 | .785 |
| الجامعة | .646 | 1 | .646 | 1.321 | .253 |
| سنوات الخبرة | 6.408 | 2 | 3.204 | 6.549 | .002 |
| الخطأ | 66.054 | 135 | .489 | | |
| الكلي | 74.788 | 141 | | | |

يتبين من الجدول (11) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر المسمى الوظيفي، حيث بلغت قيمة ف 1.068 وبدلالة إحصائية بلغت 0.303.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية، حيث بلغت قيمة ف 0.243 وبدلالة إحصائية بلغت 0.785.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر تبعية الجامعة، حيث بلغت قيمة ف 1.321 وبدلالة إحصائية بلغت 0.253.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف 6.549 وبدلالة إحصائية بلغت 0.002، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه، كما هو مبين في الجدول (12).

**جدول (12)**

**المقارنات البعدية بطريقة شفية لأثر متغير سنوات الخبرة**

| | | المتوسط الحسابي | ( 5 فمادون) | (أكثر من 5-10) سنوات | أكثر من 10 |
|---|---|---|---|---|---|
| أسس ومعايير القبول الجامعي الحالية | 5 سنوات فما دون | 3.39 | | | |
| | ( أكثر من5-10) سنوات | 3.08 | .30 | | |
| | أكثر من 10 | 3.42 | .03 | *.33 | |
| التمويل الجامعي | 5سنوات فما دون | 3.61 | | | |
| | (أكثر من 5-10) سنوات | 3.36 | .24 | | |
| | أكثر من 10 | 3.95 | .34 | *.59 | |
| تكافؤ الفرص التعليمية | 5سنوات فما دون | 3.58 | | | |
| | (أكثر من 5-10) سنوات | 3.20 | .38 | | |
| | أكثر من 10 | 3.92 | .34 | *.72 | |
| جودة التعليم | 5 سنوات فما دون | 3.21 | | | |
| | ( أكثر من5-10) سنوات | 2.82 | .39 | | |
| | أكثر من 10 | 3.66 | .45 | *.84 | |
| الدرجة الكلية | 5سنوات فما دون | 3.28 | | | |
| | ( أكثر من5-10) سنوات | 2.97 | .32 | | |
| | أكثر من 10 | 3.50 | .22 | *.54 | |

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتبين من الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين فئتي سنوات الخبرة (أكثر من 5– 10 سنوات) و(أكثر من 10سنوات)، وجاءت الفروق لصالح فئة سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات)، في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية.

**السؤال الثالث: ما المعيقات التي تواجه الجامعات الاردنية في سياسات القبول في الجامعات الأردنية؟**

**جدول (13)**

**المعيقات التي تواجه إدارة الجامعات الأردنية في تطبيق مقترحات لتطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات**

| الرقم | المعيقات | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|
| 1 | عدد الخريجين من طلبة الثانوية العامة بمساراتها المختلفة | 28 | 18.9 |
| 2 | المحسوبية والضغط الاجتماعي على إدارة الجامعات | 27 | 18.2 |
| 3 | خضوع القبول إلى توازنات تسطرها جهات لا تأخذ باعتبارها رأي الأكاديميين في الجامعات. | 26 | 18.2 |
| 4 | العشائرية | 25 | 16.9 |
| 5 | الدور الذي تمارسه وزارة التعليم العالي بعيدا عن إدارة الجامعات | 24 | 16.2 |
| 6 | عدم كفاية الموارد المالية للجامعات | 18 | 12.2 |
| | **المجموع الكلي** | **148** | **100** |

يتبين من الجدول (13)، بعد أن أظهرت نتائج إجابات القادة الأكاديميون عن المعيقات، أنها اقتصرت، حسب وجهة نظرهم، في ستة معيقات، مرتبة تنازليا حسب الأتي :

أولا_ عدد الخريجين من الثانوية العامة، وكان أعلى معيق، وكانت نسبة التكرار 18.9%، وبدرجة موافقة كبيرة.

ثانيا_ خضوع القبول إلى توازنات تسطرها جهات لا تأخذ باعتبارها رأي القادة الأكاديميون والإدارات الجامعية، وكان نسبة التكرار 18.2%، وبدرجة موافقة كبيرة.

ثالثا_ المحسوبية، وكانت نسبة التكرار 18.2%، وبدرجة موافقة كبيرة .

رابعا_ العشائرية، نسبة التكرار 16.9%، وبدرجة موافقة كبيرة.

خامسا_ الدور الذي تمارسه وزارة التعليم العالي بعيدا عن إدارة الجامعات، وكانت نسبة التكرار 16.2%، وبدرجة موافقة كبيرة.

سادسا_ عدم كفاية الموارد المالية للجامعات، وجاءت بالمرتبة الأخيرة، وكانت نسبة التكرار 12.2% ، وبدرجة موافقة متدنية.

**السؤال الرابع : ما مقترحات القادة الأكاديميون لتطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية؟**

**جدول (14)**

**مقترحات القادة الأكاديميون لتطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات**

| الرقم | المقترحات | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|
| 1 | مشاركة القادة الأكاديميين في الجامعات في وضع سياسات القبول | 29 | 21.9 |
| 2 | إجراء امتحان الكفاءة والقدرة المعرفية للطلبة في الجامعات الرسمية والخاصة | 24 | 18.2 |
| 3 | أن يكون قبول التنافس أساسا وحيدا للقبول ويتم من خلال الجامعة | 23 | 17.4 |
| 4 | أن تدخل الجامعة الطلبة في سنة تحضيرية للتخصص المطلوب | 20 | 15.2 |
| 5 | إجراء الجامعات مقابلة شخصية للكشف عن دافعية الطالب للتخصص المطلوب | 19 | 14.4 |
| 6 | تطبيق مبدأ العدالة في إجراءات القبول الجامعي | 17 | 12.8 |
| | المجموع الكلي | 132 | 100 |

يتبين من الجدول (14)، بعد أن أظهرت نتائج إجابات القادة الأكاديميين عن المقترحات المستقبلية للقادة الأكاديميون، أن المقترحات اقتصرت في ست مقترحات، مرتبة تنازليا حسب الأتي، وقد جاءت النتائج كما يلي:

أولا_ جاءت مشاركة القادة الأكاديميين في الجامعات، في وضع سياسات القبول، بالمرتبة الأولى، وبنسبة تكرار 21.9%، وبدرجة موافقة كبيرة.

ثانيا_ جاء مقترح إجراء امتحان الكفاءة والقدرة المعرفية للطلبة في الجامعات الرسمية والخاصة بالمرتبة الثانية، وبنسبة تكرار 18.2% ، وبدرجة موافقة متوسطة.

ثالثا_ جاء مقترح أن يكون قبول التنافس أساسا وحيدا للقبول، ويتم من خلال الجامعة، بنسبة تكرار17.4%، وبدرجة موافقة متوسطة.

رابعا_ وجاء مقترح أن تدخل الجامعة الطلبة في سنة تحضيرية للتخصص المطلوب، بنسبة تكرار 15.2%، وبدرجة موافقة متدنية.

خامسا_ وجاء مقترح إجراء الجامعات مقابلة شخصية للكشف عن دافعية الطالب للتخصص المطلوب، وبنسبة تكرار 14.4%، وبدرجة موافقة متدنية.

سادسا_ وجاء مقترح تطبيق مبدأ العدالة في إجراءات القبول الجامعي، وهو أدنى رؤيا، وبنسبة تكرار12.8%، وبدرجة موافقة متدنية.

# الفصل الخامس

## مناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، التي سعت إلى الكشف عن واقع سياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها، وقد أظهرت النتائج المتعلقة بـــ:

**السؤال الأول: ما واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات؟** وكما هو مبين في الجدول (3) تبيّن أن درجة الموافقة على الأداة ككل جاءت بدرجة متوسطة، في حين تراوحت متوسطات الأداة في جميع المجالات بين (3.69–2.56). وكان أعلى مجال الذي نصه: " وجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي"، وجاء بدرجة موافقة كبيرة، وجاء أدنى مجال الذي نصه:" وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد"، وجاء بدرجة موافقة متوسطة، وكان المجال الذي توسّط جميع المجالات هو الذي نصه:" وجهة نظر القادة الأكاديميين بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية، وجاء بدرجة موافقة متوسطة ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن القادة المستجيبين للأداة لا يملكون بديلا كافيا لسياسات القبول الحالية لن مشاركة الجامعات في رسم سياسات القبول الجامعي تقتصر على تمثيل رئيس الجامعة فقط وتغييب للقادة الاكاديميين، وما يعزز ذلك عدم استجابة (70) منهم أي ما نسبته 49% على السؤالين المفتوحين في الاستبانة والمتعلقين بمقترحات تطوير سياسات القبول، والمعيقات التي تواجههم. ومن جانب أخر، فإنّ تغييب دور الجامعة عن مؤسسات الدولة، في شتى المناحي، له دور كبير في عملية ابتعاد الجامعات وقادتها عن التصدي لدورها في رسم السياسات

الجامعية، ومن ضمن تلك السياسات سياسات القبول، وإبقاء ذلك الدور كشكل من أشكال التبعية لوزارة التعليم العالي، ممثلة بمجلس التعليم العالي وهيئة الاعتماد. وهذا كما جاء في دراسة حنا ودراسة جوده، انه يجب تغيير سياسات القبول الجامعي، وفقا لبعد العدالة والمساواة بين الطلبة و تطويرمعايير القبول الجامعي، وفقا للمعايير العالمية، بما يحقق مخرجاً منافساً.

كما يعزو الباحث نتيجة أعلى مجال، والذي نصه:" وجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي"، حيث جاء بدرجة موافقة كبيرة، الى أن هناك بداية انتقال من الاعتماد على الإنفاق الحكومي إلى التمويل الذاتي، وممّا يدللّ على ذلك درجة الموافقة، حيث جاءت كبيرة، وتشكل بداية متواضعة للجامعة في رفد موازناتها، خصوصا في مجال التخفيف من الهدر، ومع ذلك تبقى الشكوى مستمرة من عجز الموازنات عن مواجهة أعداد الطلبة الجدد في الجامعات، في توفير الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس، والبنى التحتية من مختبرات وأبنية ومرافق وغيرها من مستلزمات العمل الأكاديمي والإداري، مما يعطي مزيدا من التدليل على عدم كفاية سياسات القبول الجامعي بالحد الأمثل. ويعزو الباحث الفرق لأثر ملكية الجامعة والذي جاء لصالح الجامعات الرسمية، أن الجامعات الرسمية يوجه لها دعم من جهات خارجية كمنح وهبات، بالإضافة إلى ما أورده الربيعي (2008) أن التعليم العالي مشروع حكومي من واجباتها تحصيل الضرائب لصالح الجامعات الرسمية. بمعنى حسب الباحث ان الجامعات الخاصة لا تتلقى اي دعم او انفاق حكومي.

كما يعزو الباحث نتيجة أدنى مجال، والذي نصه:"وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد"، حيث جاء بدرجة موافقة متوسطة إلى أن هذه

القوائم ليست لها صيغ قانونية، وان كانت فإنها تتعارض مع الدستور الأردني، وفي بعض من تلك الحالات تشكل حالة من الاستعلاء الطبقي، ومنها جاءت تحت ضغط اجتماعي مما جعل القانون يسير خلفها، كما انها تشكل حالة من فقد دور الجامعات الخاصة في مساندة الجامعات الرسمية وكما ذكر التل (2010) من مبررات وجود الجامعات الخاصة هو إتاحة الفرصة للطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في الدراسة في الجامعات الرسمية.

كما يعزو الباحث نتيجة المجال الأوسط مرتبة، والذي نصه:"وجهة نظر القادة الأكاديميين بأسس القبول والمعايير الجامعية الحالية"، حيث جاء بدرجة موافقة متوسطة إلى أن تلك الأسس جاءت خلافاً للقوائم من خارج قائمة القبول الموحّد، وهي مغطاة بنوع من التشريعات الناظمة من وزارة التعليم العالي، وتخلو من الضغط الاجتماعي، بحيث يمكن تطبيق هذه الأسس دون التدخل الاجتماعي، من حيث إعادة النظر فيها، إلغاءً او تطويراً، على الرغم أنّ وزارة التعليم العالي تجاهلت الدور الجامعي الممثل بقادته، في سياسات القبول الجامعي مما جعلته مغيباً وهامشياً.

أمّا فيما يخص فقرات المجال الأول، والذي نصه:" وجهة نظر القادة الأكاديميين بأسس ومعايير القبول الجامعية الحالية " وكما هو مبين الجدول (4) كانت نتيجة درجة الموافقة ككل متوسطة، وحصلت الفقرات (7، 12، 8) على درجات موافقة كبيرة وحصلت الفقرات (4، 5، 10،11، 3، 1، 6، 9، 13، 2 ) على درجة موافقة متوسطة

ويعزو الباحث نتيجة أعلى فقرة، والتّي نصها :" تضمين نسبة غير محددة من قائمة القبول الموحّد للتنافس الحرّ في الجامعات الرسمية "وكانت درجة موافقتها كبيرة إلى أنّ هذا الأساس من أسس القبول هو الذي يمثل حالة العدالة بين جميع الطلبة المتقدمين للقبول الجامعي

فيما تشكل هذه النتيجة حالة من الرفض للأسس الأخرى من قائمة القبول الموحّد، وهذا ما اكده (Houxing,2010) على انه ينبغي الوصول الي التعليم العالي من خلال امتحان القبول وتكافؤ الفرص، فيما جاءت أدنى فقرة في هذا المجال، والتي نصها: " تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء المخيمات " والتي جاءت بدرجة موافقة متوسطة ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هذه حالة من الرفض لهذا التقسيم بين الشعب الواحد، وإذا ما خرجنا من الفهم المزوّر لمكونات المخيمات، على أنهم غير أردنيين، نكون وقعنا في خطأ، حيث إن معظم مكونات المخيمات هم وفقاً للدستور أردنيون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وعليه فإنّه لا داعي أن يكون لهم حالة استثنائية في القبول الجامعي. أمّا فيما يخص فقرات المجال الثاني، والذي نصه:" وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد الجامعية"، وكما هو مبين في الجدول (5) كانت نتيجة درجة الموافقة ككل متوسطة وتراوحت نتائج فقراته بين (1.92-3.35)، وحصلت الفقرات (5، 2، 6، 1) على درجات موافقة متوسطة، وحصلت الفقرات (7، 3، 4، 8) على درجة موافقة متدنية ويعزو الباحث نتيجة أعلى فقرة، والتي نصها :" تخصيص عدد من المقاعد للاتفاقيات مع الجامعات الخارجية "وكانت درجة موافقتها متوسطة، إلى دعم التعزيز الثقافي بين الجامعات الأردنية والأجنبية، بهدف الاستفادة من الخبرات الأجنبية ورفد جامعاتنا بتلك الخبرات، ولعل منها سياسات القبول الجامعي بقصد التطوير والمواكبة للجامعات العالمية العريقة.

فيما جاءت أدنى فقرة في هذا المجال، والتي نصها: " تخصيص عدد من المقاعد لأبناء أعضاء مجالس الأمناء في الجامعات الرسمية "، والتي جاءت بدرجة موافقة متدنية، ويعزو

الباحث هذه النتيجة إلى أن هذه حالة من التمييز الطبقي، فضلا عن عدم أحقيتهم بذلك، بالمقارنة مع أعضاء هيئة التدريس.

أما فيما يخص فقرات المجال الثالث، والذي نصه:" وجهة نظر القادة الأكاديميون بالتمويل الجامعي"، وكما هو مبيّن في الجدول (6) كانت نتيجة درجة الموافقة ككل كبيرة، وحصلت الفقرات (1، 3، 7، 4، 2، 6) على درجات موافقة كبيرة وحصلت الفقرات(5، 8) على درجة موافقة متوسطة.

ويعزو الباحث نتيجة أعلى فقرة، والتي نصها:" استيفاء الرسوم الجامعية في الجامعات الرسمية من الطلبة المقبولين جميعهم "، وكانت درجة موافقتها كبيرة، إلى أن الرسوم الجامعية التي تدفع تشكل أهم قنوات التمويل الذاتي للجامعات، في ظل غياب أو عدم كفاية الإنفاق الحكومي على موازنات الجامعات، كما أن هذه الموافقة تشكل انعكاسات حالات الضغط المالي على الجامعات، بسبب الطلبة الجدد على التعليم الجامعي، كما يمكن عزو هذه النتيجة إلى أن الطالب لا يدفع الكلف الحقيقية لدراسته، واقصد تحديداً الطالب الأردني وهذا ما أكدته دراسة ميسودس وشوارتز وياندجين وبيلليكا (2011) حيث بينت هذه الدراسة أن رسوم الطلبة الحالية لا تفي بإغراض التعليم، كما ادت دراست ستوشيا(Stocia) ان سياسات القبول الحالية والمعتمدة على التخطيط الاستراتيجي للجامعات والكليات الرومانية تعمل على تقليل الهدر وتوائم بين الكلفة والناتج .

فيما جاءت أدنى فقرة في هذا المجال، والتي نصها:" اعتماد البرنامج الموازي في دعم الجامعات الرسمية "، والتي جاءت بدرجة موافقة متوسطة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى حالة من الرفض لوجود هذا البرنامج، لأنه يشكل حالة من الجامعات الخاصة داخل جامعة حكومية،

بما يؤثر على الجامعات الخاصة بالقيام بدورها في إسناد الجامعات الحكومية، وتخفيف الضغط عليها لعدم قدراتها الاستيعابية، ويشكل هذا البرنامج من التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص.

أما فيما يخص فقرات المجال الرابع، والذي نصه:" وجهة نظر القادة بتكافؤ الفرص التعليمية " وكما هو مبين في الجدول (7) كانت نتيجة درجة الموافقة ككل متوسطة وحصلت الفقرات (4،5) على درجات موافقة كبيرة، وحصلت الفقرات (3، 2، 7، 1) على درجة موافقة متوسطة

ويعزو الباحث نتيجة أعلى فقرة، والتي نصها: " توفر أعضاء هيئة تدريس وكفاءات وخبرات متكافئة لجميع الجامعات الرسمية"، وكانت درجة موافقتها كبيرة، إلى أن الجامعات الرسمية تتقارب بنظام الرواتب والحوافز من بعضها بعضاً، كما أن الجامعات تعتمد، في إجراءات التعيين لأعضاء هيئة التدريس، نفس الأسلوب والمعايير في استقطاب الكفاءات الأردنية.

فيما جاءت أدنى فقرة في هذا المجال، والتي نصها: " توفر الموارد المالية للتعليم الثانوي من الإنفاق الحكومي "، والتي جاءت بدرجة موافقة متوسطة ويعزو الباحث هذه النتيجة، والتي تفسر حالات القبول للأقل حظا في المدارس ذات الظروف الخاصة، وعليه هذه الاستجابة هي رسالة من إدارة الجامعات الممثلة بالقادة الأكاديميين إلى وزارة التربية والتعليم إلى تخصيص موازنات مستقلة للمدارس الحكومية، حتى يرتفع مستوى التعليم ما قبل الجامعة، وتنتهي الظروف الخاصة لتلك المدارس.

أما فقرات المجال الخامس، والذي نصه:" وجهة نظر القادة الأكاديميين بجودة التعليم"، وكما هو مبين الجدول (8) كانت نتيجة درجة الموافقة ككل متوسطة وتراوحت نتائج فقراته بين (2.71-3.77)، وحصلت الفقرة (1) على درجة موافقة كبيرة، وحصلت الفقرات (2، 7، 4، 3، 8، 9، 5،10، 6) على درجات موافقة متوسطة

ويعزو الباحث نتيجة أعلى فقرة، والتي نصها:" التركيز الجامعات الرسمية على الطالب كمحور اهتمام لها في التجويد"، وكانت درجة موافقتها كبيرة، الى أن الجامعات اهتمت بالطالب كإجراء تعويضي عن سياسات القبول الجامعي عن ما تنتجه من أعداد كبيرة من الخريجين، والتي لا تتواءم أعدادهم مع الفرص المتاحة في السوق الأردنية على المستويين القطاع العام والخاص فيما ما زالت الجامعات الخاصة تميل وتحيد عن هدفها الأساسي لصالح الربحية هذا وقد أكده أبو الهيجاء (2007) على أن الجودة الشاملة في التعليم هي التركيز على خدمة الطالب، وكما جاء في دراسة هوكسنج(2012) على الجامعة تبني مبدأ الكفاءة في القبول واعتماد امتحانات قدرات للطلبة.

فيما جاءت أدنى فقرة في هذا المجال والتي نصها " تعكس سياسات القبول الجامعي الحالية رسالة الجامعة " والتي جاءت بدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي(2.71)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هذا حالة من الرفض لسياسات القبول الجامعي المعمول بها حاليا وخصوصاً حالات الاستثناء وهذا ما أكدته دراسة الحسيني(2000) أنّ هناك فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسط عدد الساعات للطلبة المقبولين ضمن سياسة الأقل حظاً، والطلبة المقبولين تنافسيا، وأنّ هناك فروقا ذات دلاله إحصائية لصالح الطلبة المقبولين تنافسيا . وكما جاء

بدراسة هوكسنج (2012) عندما وصل بدراسته انه من ينبغي تعزيز العوامل المعيقة للتعليم العالي من خلال امتحان القبول وتكافؤ الفرص وإدخال تعديلات على سياسات القبول .

**أما السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسات القبول في الجامعات، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات تعزى لاختلاف متغيرات (المسمّى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، سنوات الخبرة) ؟**

عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) فقد أظهرت النتيجة على الأداة ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير سنوات الخبرة من فئتي (5-10) ومن (10- فأكثر) وفي جميع المجالات باستثناء مجال قوائم القبول من خارج القبول الموحد ويعزى ذلك إلى أن القادة الأكاديميون من ذوي الخبرة من 5 سنوات فأكثر، والمتضمنة الفئتين (5-10) ومن (10- فأكثر) هم أكثر تعمقاً وفهماً في سياسات القبول الجامعي كما وقد يعزى أيضاً إلى تمرسهم في العمل الإكاديمي ذو الاثر المتصل مباشرة بسياسات القبول وما يؤكد هذه النتيجة اختبار شفيه حيث جاءت الدلالة الإحصائية لصالح فئة العشرة سنوات فأكثر وقد يعزو الباحث أن للخبرة الطويلة أهمية قصوى في فهم وصياغة السياسات الجامعية وكذلك فهماً أكثر للدور الجامعي المغيب ويعزو عدم وجود أثر لهذه الفئة من الخبرة على مجال القوائم من خارج القبول الموحد إلى عدم خضوعها إلى أنظمة الجامعات وتعليمات التعليم العالي المتمثلة بلجنة القبول الموحد.

**أما نتيجة الإجابة على السؤال الثالث ما المعيقات التي تواجه الجامعات الاردنية في سياسات القبول في الجامعات الأردنية؟**

فقد جاءت النتيجة كما يبينها الجدول (13)، فقد جاء معيق عدد الخرجين من الثانوية العامة أعلى معيق وبنسبة تكرار 18.9%، وبدرجة موافقة كبيرة، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة خريجون الثانوية العامة وقد تكون هذه الزيادة إلى فقدان امتحان الثانوية العامة إلى مصداقيته وهذا جانب تختص به وزارة التربية والتعليم كما أن الزيادة على الطلب الجامعي قد يكون مرده ضعف الإرشاد المهني وغياب رؤية واضحة لطلبة وأولياء أمورهم عن سوق العمل ومتطلبات التنمية كما يعزو الباحث أن هناك ضعف في التخطيط على مستوى الإدارات العليا للموارد البشرية وهذا ما أكد عليه الرشدان وهمشري(2002) حيث ذكر أن تزايد الإقبال على التعليم، أدى الى تخريج أعداد كبيرة من طلاب المرحلة الثانوية العامة، الراغبين بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

فيما جاء عدم كفاية الموارد المالية أدنى معيق وبنسبة تكرار 12.2% وبدرجة موافقة متدنية وهذه النتيجة تصدقها إجابات القادة الأكاديميون على الاستبانة في مجال التمويل والذي حصل على أعلى درجة موافقة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تنوع مصادر التمويل الجامعي والابتعاد عن المصادر التقليد في التمويل الجامعي، كما انه يكمن الإشارة إلى مقدرة الجامعات على خلق مصادر تموين بعيدا عن التمويل الحكومي الرسمي وهذا ما أكدته استراتيجية التعليم العالي الأردني للأعوام 2004- 2006.

وقد جاءت العشائرية بالمرتبة الوسطى وبنسبة تكرار 17.5%، وبدرجة موافقة كبيرة، ويعزو الباحث هذه النتيجة انه ما زال هناك حالة من القبول للعشائرية، على اعتبار انها كانت

رديفة للدولة من حيث النشأة والتطور، كما جاءت المحسوبية بنفس المرتبة وبنسبة تكرار 16.9%، وبدرجة موافقة كبيرة ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هناك حالة من الوعي لدى مواطنين وأصبحت بعض حالات من المحسوبية تتكشف أمام الجميع وأصبح الجميع يكشف عن حالات المحسوبية أمام الرأي العام وعبر وسائل إعلام نشطة في مكافحة حالات الفساد الإداري.

**أما نتيجة السؤال الرابع ما مقترحات القادة الأكاديميون لتطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية؟**

فقد جاءت مشاركة القادة الأكاديميين في الجامعات في وضع سياسات القبول بالمرتبة الأولى وبنسبة تكرار 21.9%، وبدرجة موافقة كبيرة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى رغبة الإدارات الجامعية بالمشاركة في صناعة سياسات القبول الجامعي وتفعيل دور القادة الأكاديميون من منطلق الحرية الأكاديمية للجامعات، كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى حالة من الرفض لسياسات القبول الحالية التي لا تعكس رسالة الجامعة وهذا ما جاء مطابق للإجابة على فقره سياسات القبول في مجال جودة التعليم حيث جاءت في ادني مرتبة وبمتوسط حسابي 2.71، وقد جاء قبول التنافس أساس وحيدا للقبول ويتم من خلال الجامعة، بالمرتبة الوسطى وبنسبة تكرار 17.4%، وبدرجة موافقة متوسطة ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى بداية من الوعي للإدارات الجامعية المتمثلة بالقادة الأكاديميين بدورها في ظل غياب بدائل للأسس الحالية للقبول الجامعي وجاء مبدأ تطبيق العدالة في إجراءات القبول الجامعي بالمرتبة الأخيرة، وبنسبة تكرار 12.8%، وبدرجة موافقة متدنية، ويعزو الباحث هذه النتيجة على أن إجراءات القبول الجامعي هي شق إداري يختص بموظفي القبول والتسجيل أكثر من كونه شأن أكاديمي.

والخلاصة فان هذه الدراسة اتفقت مع غيرها بأنه يجب تغيير سياسات القبول الجامعي، وفقا لبعد العدالة والمساواة بين الطلبة، كما هي في دراسة حنا ودراسة جودوه، وتطوير معايير القبول الجامعي، وفقا للمعايير العالمية، بما يحقق مخرجاً منافساً كما هي في دراسة حنا، تبني مبدأ الكفاءة في القبول واعتماد امتحانات قدرات للطلبة كما هي في دراسة هوكسنج، أن هذه الدراسة تختلف مع الدراسات التي اعتمدت التحصيل في سياسات القبول الجامعي.

## التــوصيات

**على ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:**

1- إعطاء دورا اكبر للجامعات المتمثل بالقادة الأكاديميين وخاصة أصحاب الخبرة منهم في صناعة القرارات الأكاديمية ، ومنها سياسات القبول الجامعي وذلك بمنحهم دورا اكبر في صياغة سياسات القبول بما يتلاءم مع حاجات المجتمع وقطاعات الإنتاج المختلفة.

2- اعطاء مقترحات القادة الاكاديميون لتطوير سياسات القبول اهمية كبيرة في صياغة تلك السياسات، وذلك باجراء الدراسات عليها ومدى فاعلية وكفاءة تلك المقترحـات وازالـة معيقات التطبيق.

3- تطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية، بما يتناسب مع مبدأي العدالة والمـساواة وذلك من خلال إجراء دراسات حول النماذج والأنظمة والأسس الأنسب لخدمة حاجـات المجتمع الأردني المتمثل بإنعاش اقتصاد الوطن وتطويره.

4- إجراء دراسة حول سياسات القبول الجامعي من وجهة نظر أولياء أمـور الطلبـة وذلـك لإظهار مدي القبول الاجتماعي ومعرفة مدى حالة الرضا المجتمعي عن هذه السياسات.

# المراجع

## المراجع العربية


إبراهيم غنايم، مهني محمد. (2008). **مدخل متكامل لتخطيط التعليم العالي في إطار التخطيط الاستراتيجي**، ورقة عمل، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في دول العربية.

احمد، إبراهيم احمد. (2003). **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

بدران، شبل والدهشان، جمال.(2001). **التجديد في التعليم**،القاهرة: دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع.

التل، احمد. (1998). **التعليم العالي في الأردن**، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

التل، سعيد. (1985). **التربية والتعليم في الأردن نظرية وواقع وتطلعات**، عمان: الناشر مديرية المناهج.

التل، شادية. (2000). **التعليم العالي بين الواقع والطموح**، بحوث المؤتمر الذي نظمته جامعة الزرقاء الأهلية.

جاد الرب، سيد محمد. (2010). **إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين**. القاهرة: جامعة قناة السويس.

جرادات، محمود خالد. (2002). واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاته المستقبلية، ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة قطر، (2):139-169

جريو، داخل حسن والزند، وليد خضر. (1989). قبول الطلبة في التعليم الجامعي وسبل تطويره. *المجلة العربية لبحوث التعليم العالي*، (10):41-54

حامد، محمد عبد السلام وزيدان، همام بدراوي و بحيري، السيد السيد محمود. (2008). **تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة**، ط1، القاهرة:عالم الكتب.

حجي، احمد اسماعيل.(1998). **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

حريم، حسين .(1997). **السلوك التنظيمي _ سلوك الأفراد في المنظمات**.عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

الحسيني، رغدة عبد الله. (2000). **درجة تحقيق سياسة القبول الخاصة بالفئات الأقل حظا للأهداف التربوية في بعض الجامعات الرسمية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أبو حطب، فؤاد وفهمي، محمد سيف الدين. (1984). **معجم علم النفس والتربية**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، لجنة علم النفس والتربية بمجمع اللغة العربية

حنا، فاضل. (2012). مستوى تطبيق جودة القبول الجامعي في جامعة حلب من وجهة نظر طلبتها. **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية**. 28. (4):59-112.

الخاروف، أمل. (2004). المتغيرات الحديثة وتوجهات الطلبة نحو الكليات المختلفة في الجامعة الأردنية وجامعة عمان الأهلية للعام الدراسي (2000/2001)، " **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 31،(3) :649-673

الخزاعلة، محمد سليمان. (2010). **النظام التربوي بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي**،ط1 عمان: مكتبة المجتمع العربي.

خضر، محسن. (2000). **من فجوات العدالة في التعليم**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

الخطيب، احمد. (2006). **الإدارة الجامعية**،اربد، عالم الكتب الحديث.

الخطيب، احمد والمعايعة. (2006). **الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة**.عمان: جدارة للنشر والتوزيع.

الخطيب، رداح والخطيب، احمد و فرح، وجيه. (2000). **الإدارة والإشراف التربوي: اتجاهات حديثة**. اربد: دار الأمل.

خلف، فليح حسن. (2007). **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، اربد: عالم الكتب الحديث.

الربيعي، سعيد بن حمد. (2008). **التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وافاق المستقبل**، عمان: دار الشروق.

رحمة، انطون. (2006). **اقتصاديات التعليم**، منشورات جامعة دمشق

الرجبي، محمد. (1996). دراسة أسس قبول الطلبة وأدائهم في قسم المحاسبة بالجامعة الأردنية، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية 10، (4):(123-158).

الزشدان، عبد الله زاهي وهمشري، عمر محمد. (2002). **نظام التربية والتعليم في الأردن 1921-2002**، ط1، عمان : دار صفاء للنشر.

الرشدان، محمد عايد. (1998). دارسة الترابط بين المعدلات التراكمية في الجامعات الأردنية والمعدلات في الثانوية العامة، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**: 162-204.

رماني، زيد.(2001). **خدمة المجتمع ودور الجامعات**. تم الاسترجاع بتاريخ 7-7-2013
http://www.al-jazirah.com/2001/20010623/ar5.htm

الزامل، محمد بن عبد الله(2010) قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، **مجلة رسالة الخليج**: مكتب التربية العربي لدول الخليج، المملكة العربية السعودية(غير معروف):1-31

زيتون، محيا. (2005). **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

السعود، راتب وبطاح، احمد. (1995). دراسة بعنوان دوافع التحاق الطلبة بالجامعات الأهلية الأردنية من وجهة نظرهم، ***مؤتة للبحوث والدراسات***، 3، (5) :89-112

الشهري، عبد الله حاسن عبد الله. (2011). القيمة التنبؤية لمعايير القبول المستخدمة في جامعة الطائف، **المؤتمر الحادي والثلاثون**، المنظمة العربية للمسوؤلين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية، أبو ظبي

ضاحي، حاتم فرغلي. (2008). **الأدوار المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تحولات الألفية الثالثة**، ط1، القاهرة، الدار العالمية.

العبادي، هاشم.(2008).**إدارة التعليم الجامعي**. عمان: مفهوم حديث في الفكر المعاصر الوراق.

عبد الحي، رمزي.(2007). **تقييم أداء الإدارة الجامعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة**: الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عبد الحي، رمزي. (2005). **التعليم العالي الالكتروني، محدداته ومبرراته و وسائطه**. ط1، القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عبد الدائم، عبد الله. (1991). **التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي إستراتيجية تنمية القوى العاملة**، بيروت دار العلم.

العجمي، محمد حسنين. (2007). **التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

العزاوي، محمد عبد الوهاب. (2005). **إدارة الجودة الشاملة**. عمان: اليازوري

عليمات، محمد. (2004). **النظام التربوي، مفهومه، عناصره، العوامل المؤثرة**. اربد: دائرة المطبوعات والنشر.

عيسان، صالحة عبد الله. (2006). استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مسقط، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية.

عيسري، محمد سعيد ميزين عيسري.(1996)الدلالة العلمية لمعايير القبول في المرحلة الجامعية، **حولية كلية التربية**، جامعة قطر(غير معروف)، (13):363-402

الطعاني، حسن احمد. (2004). **النظام التربوي الأردني وفق رؤية تطورية**، ط1، الكرك: مركز يزيد للنشر

**قانون التعليم العالي والبحث العلمي لسنة (2009)**. الجريدة الرسمية العدد 4987 الصادرة بتاريخ 2009/9/28.

**قانون الجامعات الأردنية لسنة (2009)**. الجريدة الرسمية العدد 4980 الصادرة بتاريخ 2009/9/6.

كتاب التكليف السامي (2009). الجريدة الرسمية، العدد 5000، الصادرة بتاريخ 15/ 2009/12م.

محافظة، علي. (1988). **عشرة أعوام من الكفاح والبناء مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم**. عمان: مركز الكتب الأردني.

محافظة، علي. (1995). **الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية**، ورقة عمل مقدمة الى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان، منتدى الفكر العربي.

محافظة، علي وخصاونة، سامي. (2001). **التعليم الجامعي بين الواقع والطمـــوح**، عمـــان، الناشر، مؤسسة عبد الحميد شومان.

حسن، محمد حسان و العجمي،محمد حسنين (2008). **التعليم الجامعي الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

محمود، محمد صبري. (2009). **اتجاهات معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية**، ط1 القاهرة: عالم الكتب

مرسي، محمد منير. (1992). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه** القاهرة: دار النهضة العربية.

مريان، نادر والتكريتي. (1996). تمويل التعليم الجامعي في جامعتي اليرموك ومؤتة، ***أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعي***، 13، (3)، 1997م، : 75- 96.

بني مصطفى، هاني. (2007). **السياسات التربوية والنظام السياسي**. عمان: دار جرير.

المليجي، رضا إبراهيم والبرازي. (2010). **الجودة الشاملة والاعتماد المؤسسي، رؤى مستقبلية لتحقيق جودة التعليم في عصر المعلوماتية**، ط1، القاهرة: عالم الكتب .

المصري، منذر واصف. (2007). **اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية**. بنغازي ليبيا: دار الكتب الوطنية .

أبو الهيجاء، شيرين احمد. (2007). **إدارة الجودة الشاملة في التعليم**. اربد: دار الكندي.

وزارة التعليم العالي الأردنية،(2003). **استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2004-2006** وخطة عملها والسياسات العامة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وخطة عملها.

وزارة التعليم العالي الأردنية، **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2007-2012**.

الوزني، خالد. (2001). **قضايا أردنية معاصرة**، مؤسسة عبد الحميد شومان.

Edwards,Danie(2012)."Asurvey of international practice in university admissions testing "**Higher Education Management & Policy;** 2012, Vol. 24 Issue (1) :87-104

Foller, E. (2007). Investigation of Administration Perceptions of Enrollment Management at Public Colleges and University in Virginia, **Dissertation Abstracts International – A69/08,** : 1933

Gudo, Calleb (2011)." Students' Admission Policies for Quality Assurance: **Towards Quality Education in Kenyan Universities", Vol. 2 Issue** (8):177-183

Harman, Grant.(1994).Student Selection and Admission to Higher Hducation: polices and practices in the Asian Region, **Higher Education**, vol.27,(2).march: 313-339

Houxiong Wang, (2010)." Research on the Influence of College Entrance Examination Policies on the Fairness of Higher Education Admissions Opportunities in China"**Chinese Education & Society**, Nov/Dec2010, Vol. 43 Issue (6) :15-35

Mizikaci, F. (2003). Quality system and Accredition in Higher Education: an Overview of Turkish Higher Education. **Quality in Higher Education, 9** (1): 116-129.

Moissidis, S., Schwarz, J., Yndigegen, C., & Pellikka, I. (2011).Tuition fees and funding – barriers for non-traditional students? first results from the international research project opening universities for lifelong learning (OPULL). **Widening Participation and Lifelong Learning, 13**(1): 1466- 1478.

Nakornthap, A and w, srisa(1996) Internationalization of Higher Educational in Thailand. Paper presented at the IME/ OECO, conference on internationalization of Higher Educational in the Asia Pacific Region, Monash University and IDP, Mellbourne 7-9 october 1996,p.2. of Finnish science universities. **High Educ ,** **57**(2)657–679.

Stocia, D. (2008). Importance of Strategic Planning in Romania. **JEL Journal**, 2(5): 13-109

Wroblewski, A , & Leitner, (2012). Equal Opportunities policies at Austrian Universities and their Evaluation: Development, Results and limitations. **Brussels Economic Review**, 54(2/3):317-339.

# ملحق (1)

## استبانه تحكيم

**الأستاذ.. /الدكتور...**

**ـــالفاضل/الفاضلة**

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون رؤى مستقبلية"، وذلك استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه، في تخصص الإدارة التربوية، من جامعة اليرموك.

ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتطوير استبانة مكونه من(56) فقرة، موزعة على ستة مجالات، ونظرا لما تتمتعون به من خبرة واسعة في هذا المجال، فإنّه يضع بين أيديكم هذه الاستبانة وإذ يرجو منكم قراءتها، وإبداء ملاحظاتكم عليها، وذلك من حيث:

1- دقة وسلامة الصياغة اللغوية.
2- درجة انتماء الفقرات لمجالاتها.
3- اقتراح فقرات أو مجالات مناسبة.
4- حذف الفقرات أو المجالات غير المناسبة.

واقبلوا فائق التقدير والاحترام.

الباحث: صبري راضي درادكة

## الأداة الأولية

| الرقم | الفقــرة | الصياغة اللغوية | | مناسبة الفقرة للمجال | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | واضحة | غير واضحة | مناسبة | غير مناسبة |

المجال الأول: أسس القبول.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتضمن القوائم نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء للقوات المسلحة و الأجهزة الأمنية. | | | | |
| 2 | تُخصص نسبة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء المخيمات. | | | | |
| 3 | تُخصص نسبة من المقاعد في الجامعات الرسمية لذوي الحاجات الخاصة. | | | | |
| 4 | تُخصص نسبة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء الشهداء. | | | | |
| 5 | تُخصص مقاعد في الجامعات الرسمية لاوائل الألوية في المملكة الأردنية بغض النظر عن معدلاتهم. | | | | |
| 6 | تتضمن قوائم القبول مقاعد في الجامعات الرسمية لاوائل المدارس في المحافظات بغض النظر عن معدلاتهم. | | | | |
| 7 | تتضمن قوائم القبول مقاعد في الجامعات الرسمية لاوائل المحافظات في المملكة. | | | | |
| 8 | تتضمن قوائم القبول نسبة من المقاعد الجامعية لأبناء المعلمين. | | | | |
| 9 | تخضع القائمة للتنافس الحر في الجامعات الرسمية. | | | | |

المجال الثاني: معايير القبول

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يعتمد معدل الثانوية العامة كمعيار صدق في التنبؤ في النجاح الأكاديمي للطالب في الجامعة. | | | | |
| 2 | تستند أسس القبول الجامعي على ما تقره لجنة القبول الموحدة في الجامعات الرسمية. | | | | |
| 3 | يسمح للطلبة بالانتقال من تخصص لأخر في الجامعة. | | | | |
| 4 | يشترط عقد امتحان للطلبة لقياس القدرات والمهارات لجميع التخصصات. | | | | |
| 5 | يعطى نسبة للمعدل التراكمي المدرسي في المرحلة الثانوية في القبول الجامعي. | | | | |
| 6 | يترك الحرية للجامعات الرسمية والخاصة في قبول طلبتها وتحديد أعدادهم. | | | | |
| 7 | يعطى درجة للمقابلة الشخصية للطالب كمعيار للقبول الجامعي. | | | | |
| 8 | تعتمد سنة تخرج الطالب من الثانوية العامة في القبول الجامعي. | | | | |
| 9 | يعاد تقيم الطالب خلال مراحل الدراسة الجامعية في الجامعات الرسمية والخاصة. | | | | |
| 10 | يساوى بين الحدود الدنيا للقبول في الجامعات الخاصة مع الجامعات الرسمية. | | | | |

المجال الثالث: قوائم خارج القبول الموحد

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يعتمد القبول الأقل حظاً في الجامعات الرسمية كاستثناء. | | | | |
| 2 | الإبقاء على قبول أبناء العاملين في الجامعات الرسمية. | | | | |
| 3 | تخصص نسبة من المقاعد لأبناء أعضاء هيئة التدريس للقبول في الجامعات الرسمية. | | | | |
| 4 | تخصص نسبة من المقاعد لأبناء وأحفاد المجالس العلمية للقبول في الجامعات الرسمية. | | | | |
| 5 | تخصص نسبة من المقاعد لأبناء الدبلوماسي للقبول في الجامعات الرسمية. | | | | |
| 6 | الإبقاء على الاتفاقيات مع الجامعات الخارجية. | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 7 | الإبقاء على امتحان قدرات التفوق الرياضي والفني في الجامعات الرسمية كأساس قبول خارج القائمة الموحدة. | | | | |
| 8 | تخصص نسبة من المقاعد الجامعية الأبناء المحافظة حسب موقع الجامعة. | | | | |
| 9 | الإبقاء على مقاعد أبناء مجالس الأمناء في الجامعات الرسمية. | | | | |

المجال الرابع: التمويل الجامعي

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم استيفاء الرسوم الجامعية الرسمية من جميع الطلبة المقبولين. | | | | |
| 2 | ترتبط عملية دفع الرسم الجامعي بعمل الطالب بعد التخرج. | | | | |
| 3 | تُدفع الضرائب الجامعية المحصلة لصالح الجامعات الرسمية. | | | | |
| 4 | تُخصص دائرة مالية مشتركة للجامعات الرسمية لتحصيل ضرائبها منفصلة عن وزارة المالية. | | | | |
| 5 | يرتبط الإنفاق الحكومي على الجامعات الرسمية بقدرتها التنافسية والبحثية. | | | | |
| 6 | تستغل الجامعات الرسمية والخاصة الأموال الغير منقولة في رفد موازناتها. | | | | |
| 7 | تعمل الجامعات الرسمية والخاصة أبحاث علمية لصالح شركات ومؤسسات تجارية. | | | | |
| 8 | تساهم مؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات الرسمية والخاصة من خلال إبرام عقود مع الجامعات. | | | | |
| 9 | تعمل الجامعات الرسمية على القضاء على كافة صور الهدر المالي من خلال تخفيض الإنفاق. | | | | |

المجال الخامس: تكافؤ الفرص التعليمية

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتوفر بيئة تعليمية متكافئة ما قبل الجامعة. | | | | |
| 2 | تراعى الفروق الفردية بين الطلبة في عمليات القبول في الجامعات الرسمية والخاصة. | | | | |
| 3 | يتوفر التمويل المناسب للطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية غير القادرين على دفع الرسوم. | | | | |
| 4 | تعتمد سياسات القبول الجامعي في الجامعات الرسمية على العدالة والمساواة. | | | | |
| 5 | تتيح سياسات القبول في الجامعات الرسمية والخاصة فرص تعليمية لكل فرد مهما كانت الطبقة التي ينتمي إليها. | | | | |
| 6 | يتوفر أعضاء هيئات تدريسية وكفاءات وخبرات متكافئة لجميع الجامعات. | | | | |
| 7 | يُجرى التقويم العادل وضبط الاختيارات لجميع مراحل القبول في الجامعات الرسمية والخاصة. | | | | |
| 8 | تخلو عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي من العقبات والعوائق. | | | | |
| 9 | يستند تقدير نتائج التعليم الجامعي على تكافؤ والمساواة للجميع. | | | | |

المجال السادس: جودة التعليم

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم القبول في الجامعات الرسمية والخاصة على أساس الكفاءة والجدارة. | | | | |
| 2 | تركز الجامعات الرسمية والخاصة على الطالب كمحور اهتمامها. | | | | |
| 3 | يتناسب عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الرسمية والخاصة مع الإمكانات الجامعية المتاحة. | | | | |
| 4 | يتم الربط بين المهارات وعمليات التفكير والمحتوى. | | | | |
| 5 | تقدم الجامعات الخدمات الطلابية مقابل رسوم مناسبة. | | | | |
| 6 | تعكس سياسات القبول الحالية رسالة الجامعة. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | يتم توضيح أسس القبول بالجامعات لكافة القطاعات في المجتمع. | | | | | |
| 8 | توفر الجامعات الرسمية والخاصة معلومات كافية عن برامجها الأكاديمية. | | | | | |
| 9 | تواكب الجامعات الرسمية والخاصة في برامجها الحداثة والتطور. | | | | | |
| 10 | تقدم الجامعات الرسمية والخاصة برامج تتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل. | | | | | |

## ملحق (2)

## قائمة أسماء المحكمين

| الرقم | الاسم | الرتبة الأكاديمية | التخصص | الموقع |
|---|---|---|---|---|
| 1 | محمد محمود الخوالدة | أستاذ | أصول التربية | جامعة اليرموك |
| 2 | حسن احمد الحياري | أستاذ | أصول التربية | جامعة اليرموك |
| 3 | عدنان بدري الابراهيم | أستاذ | الإدارة التربوية | جامعة اليرموك |
| 4 | خليفة مصطفى أبو عاشور | أستاذ مشارك | إدارة تربوية | جامعة اليرموك |
| 5 | منيرة محمود الشرمان | أستاذ مشارك | إدارة تربوية | جامعة اليرموك |
| 6 | عمر محمود الخصاونة | أستاذ مشارك | أصول التربية | جامعة اليرموك |
| 7 | محمد صالح بني هاني | أستاذ مساعد | الإدارة تربوية | جامعة اليرموك |
| 8 | أحمد محمود الخطيب | أستاذ | الإدارة التربوية | جامعة جدارا |
| 9 | رداح مهدي الخطيب | أستاذ | الإدارة التربوية | جامعة جدارا |
| 10 | قاسم محمد أبو عين | أستاذ | الإدارة التربوية | جامعة جدارا |
| 11 | سلامة يوسف طناش | أستاذ | الإدارة التربوية | هيئة الاعتماد وزارة التعليم العالي |
| 12 | هاني عبد الرحمن الطويل | أستاذ | الإدارة التربوية | الجامعة الأردنية |
| 13 | محمد صايل الزيود | أستاذ مساعد | الإدارة تربوية | الجامعة الأردنية |
| 14 | خالد علي السرحان | أستاذ مشارك | الإدارة التربوية | الجامعة الأردنية |
| 15 | عاطف يوسف مقابلة | أستاذ | الإدارة تربوية | جامعة عمان العربية |
| 16 | محمد مقبل عليمات | أستاذ | مناهج وأساليب التدريس | جامعة آل البيت |
| 17 | محمود حامد المقدادي | أستاذ مساعد | أصول تربية | جامعة آل البيت |
| 18 | محمد عبود حراحشة | أستاذ مساعد | إدارة تربوية | جامعة آل البيت |

## ملحق(3)

## الاستبانة بالصورة النهائية

**الأستاذ.. /الدكتور______________ الفاضل/الفاضلة.**

يقوم الباحث بدراسة بعنوان:"الإدارة الجامعية وسياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون؛ رؤى مستقبلية". وذلك استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه، في تخصص الإدارة التربوية، في جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من(46) فقرة، موزعة على خمسة مجالات وهي، المجال الاول: وجهة نظر القادة الأكاديميين في أسس ومعايير القبول الحالية؛ المجال الثاني: وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول خارج قائمة القبول الموحد؛ المجال الثالث: وجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي؛ المجال الرابع: وجهة نظر القادة الأكاديميين بتكافؤ الفرص التعليمية؛ المجال الخامس: وجهة نظر القادة الأكاديميين بجودة التعليم. وإذ يرجو الباحث منكم قراءة كلّ عبارة بعناية، ووضع علامة في الخانة التي تعبّر عن رأيكم، كما يرجو منكم الإجابة عن الأسئلة المفتوحة.علما أن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة، كمقتضى للبحث العلمي.

**البيانات الأساسية**

المسمى الوظيفي: ( ) نائب رئيس( ) عميد( ) نائب عميد( ) مساعد عميد( ) رئيس قسم.

الرتبة الأكاديمية: ( ) أستاذ ( ) أستاذ مشارك ( ) أستاذ مساعد.

الجامعة: ( ) رسمية ( ) خاصة.

الكلية: ( ) علمية ( ) إنسانية.

سنوات الخبرة: ( )(1-5) سنوات، ( ) (أكثر من 5 - 10) سنوات، ( ) (10سنوات فأكثر).

الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى.

**شاكرا لكم حسن تعاونكم**

**الباحث: صبري راضي علي درادكة**

فقرات الاستبانة.

| الرقم | الفقـــرة | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | كبيرة جدا | كبيرة | متوسطة | متدنية | متدنية جدا |

المجال الأول: وجهة نظر القادة الأكاديميين بأسس ومعايير القبول الجامعي الحالية

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تضمين قوائم القبول نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء القوات المسلحة و الأجهزة الأمنية. | | | | | |
| 2 | تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء المخيمات. | | | | | |
| 3 | تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأصحاب الاحتياجات الخاصة. | | | | | |
| 4 | تخصيص نسبة محددة من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء الشهداء. | | | | | |
| 5 | تخصيص مقاعد في الجامعات الرسمية لأوائل الألوية في المملكة الأردنية، واوائل المدارس، واوائل المحافظات، بغض النظر عَن معدلاتهم بعد تحقيقهم الحدّ الأدنى لمعدلات القبول. | | | | | |
| 6 | تضمين قوائم القبول نسبة محددة من المقاعد الجامعية لأبناء المعلمين. | | | | | |
| 7 | تضمين نسبة غير محددة من مقاعد قائمة القبول الموحد للتنافس الحر في الجامعات الرسمية. | | | | | |
| 8 | تحقيق الحد الأدنى في معدل الثانويـــة العامـــة للقبـــول فـــي التخصصات المختلفة في الجامعات الخاصة. | | | | | |
| 9 | السماح لطلبة مسارات الفروع المهنية القبول في تخصصات مشتركة مع المسار الأكاديمي العلمي والأدبي | | | | | |
| 10 | اعتماد معدل الثانوية العامة كمعيار تنبؤ في النجاح الأكاديمي للطالب في الجامعة. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 11 | استناد أسس القبول الجامعي الموحّد بناء على ما يقرّه مجلس التعليم العالي وتنسيب مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. | | | | | |
| 12 | السماح للطلبة بالانتقال من تخصص لأخر في الجامعة، وفقا لشروط محددة. | | | | | |
| 13 | اعتماد سنة تخرج الطالب من الثانوية العامة معيارا في القبول الجامعي. | | | | | |

المجال الثاني: وجهة نظر القادة الأكاديميين بقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | اعتماد قبول الأقل حظاً في الجامعات الرسمية كاستثناء من قائمة القبول الموحد. | | | | | |
| 2 | تخصيص مقاعد لقبول أبناء العاملين الأكاديميين والإداريين في الجامعات الرسمية. | | | | | |
| 3 | تخصيص عدد من المقاعد الجامعية لأبناء وحفدة أعضاء المجالس العلمية للقبول في الجامعات الرسمية. | | | | | |
| 4 | تخصيص عدد من المقاعد لأبناء العاملين في السلك الدبلوماسي للقبول في الجامعات الرسمية. | | | | | |
| 5 | تخصيص عدد من المقاعد للاتفاقيات مع الجامعات الخارجية. | | | | | |
| 6 | اعتماد امتحان قدرات التفوق الرياضي والفني في الجامعات الرسمية كأساس قبول خارج القائمة الموحدة. | | | | | |
| 7 | تخصيص عدد من المقاعد الجامعية لأبناء المحافظة حسب موقع الجامعة. | | | | | |
| 8 | تخصيص عدد من المقاعد لأبناء أعضاء مجالس الأمناء في الجامعات الرسمية. | | | | | |

المجال الثالث: وجهة نظر القادة الأكاديميين بالتمويل الجامعي

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | استيفاء الرسوم الجامعية في الجامعات الرسمية من جميع الطلبة المقبولين. | | | | | |
| 2 | التخطيط المستقبلي للتحول بالجامعات إلى جامعات منتجة. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | دفع الضرائب الجامعية المحصلة لصالح الجامعات الرسمية. | | | | | |
| 4 | استثمار الجامعات الرسمية والخاصة للأموال غير المنقولة في رفد موازناتها. | | | | | |
| 5 | عمل الجامعات الرسمية والخاصة لأبحاث علمية لصالح شركات ومؤسسات تجارية، من منطلق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص. | | | | | |
| 6 | مساهمة مؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات الرسمية والخاصة، من خلال إبرام عقود مع الجامعات. | | | | | |
| 7 | عمل الجامعات الرسمية على ترشيد الإنفاق والحد من الهدر المالي من خلال ضبط الإنفاق. | | | | | |
| 8 | اعتماد البرنامج الموازي في دعم الجامعات الرسمية. | | | | | |

المجال الرابع: وجهة نظر القادة الأكاديميين بتكافؤ الفرص التعليمية

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توفر بيئة تعليمية متكافئة في مراحل التعليم المدرسي | | | | | |
| 2 | توفر التمويل المناسب للطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية غير القادرين على دفع الرسوم. | | | | | |
| 3 | اعتماد العدالة والمساواة في سياسات القبول الجامعي في الجامعات الرسمية. | | | | | |
| 4 | توفر أعضاء هيئات تدريس وكفاءات وخبرات متكافئة لجميع الجامعات الرسمية. | | | | | |
| 5 | توفر أعضاء هيئات تدريس وكفاءات وخبرات متكافئة في جميع الجامعات الخاصة. | | | | | |
| 6 | خلو عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي من العقبات والعوائق الإدارية. | | | | | |
| 7 | توفر الموارد المالية للتعليم الثانوي من الإنفاق الحكومي. | | | | | |

المجال الخامس: وجهة نظر القادة الأكاديميين بجودة التعليم

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تركيز الجامعات الرسمية على الطالب كمحور اهتمام لها في التجويد. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | تركيز الجامعات الخاصة على الطالب كمحور اهتمام لها في التجويد. | | | | | |
| 3 | تناسب عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الرسمية مع الإمكانات الجامعية المتاحة. | | | | | |
| 4 | تناسب عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الخاصة مع الإمكانات الجامعية المتاحة. | | | | | |
| 5 | تقديم الجامعات الخدمات الطلابية مقابل رسوم مناسبة. | | | | | |
| 6 | تعكس سياسات القبول الحالية رسالة الجامعة. | | | | | |
| 7 | توضيح أسس القبول بالجامعات لكافة القطاعات في المجتمع. | | | | | |
| 8 | تقديم الجامعات الرسمية برامج تتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل. | | | | | |
| 9 | تقديم الجامعات الخاصة برامج تتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل. | | | | | |
| 10 | تحرص الجامعات على توطيد الكفاءات المبدعة في الطاقمين الأكاديمي والإداري. | | | | | |

1- ما الرؤى المستقبلية لدور الإدارة الجامعية في سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون؟

2- ما المعيقات التي تواجه إدارة الجامعات الأردنية في تطبيق سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون؟

# الملحق (4)

مستخلص بيانات من إحصائيات وبيانات جامعتي اليرموك وال البيت من عام 2010الى 2013

| الجامعة | المجموع العام لأعداد المقبولين | مجموع أعداد المقبولين تنافس حر | أعداد المقبولين باستثناء الموازي | نسبة الاستثناء عن التنافس الحر بالنسبة للمجموع العام |
|---|---|---|---|---|
| آل البيت | 10854 | 3579 | 8590 | %68.03 |
| اليرموك | 25756 | 11984 | 22141 | %53.48 |
| المجموع | 36610 | 15563 | 30731 | %57.49 |

## ملحق(5)

### بيانات وإحصائيات وزارة التعليم العالي

| العام الجامعي | 2011/2010 | | | | 2012/2011 | | | | 2013/2012 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد / الوصف | العدد النظري | العدد الفعلي | عدد الاستثناء | نسبة الاستثناء المئوية | العدد النظري | العدد الفعلي | عدد الاستثناء | نسبة الاستثناء المئوية | العدد النظري | العدد الفعلي | عدد الاستثناء | نسبة الاستثناء المئوية |
| فس | 22396 | 22396 | – | – | 30544 | 27104 | – | – | 34945 | 32917 | – | – |
| رمة جيش | 4814 | 4814 | 2631 | %9.2 | 5731 | 5731 | 3266 | %9.5 | 5775 | 5775 | 2740 | %6.9 |
| رمة معلمين | 637 | 637 | 68 | %0.24 | 410 | 410 | 82 | %0.24 | 465 | 465 | 45 | %0.11 |
| نيمات | 350 | 350 | 315 | %1.10 | 350 | 350 | 319 | %0.93 | 350 | 350 | 302 | %0.76 |
| وقين | غير محدد | 110 | 110 | %0.38 | غير محدد | 143 | 143 | %0.42 | غير محدد | 184 | 184 | %0.46 |
| اء شهداء | 135 | 6 | 6 | %0.02 | 135 | 13 | 13 | %0.04 | 135 | 5 | 5 | %0.01 |
| ئل ألوية | 2080 | 73 | 73 | %0.25 | 2080 | 36 | 36 | %0.11 | 2080 | 26 | 26 | %0.07 |
| ئل مدارس | 2284 | 185 | 185 | %0.64 | 2354 | 461 | 461 | %1.3 | 2979 | 81 | 81 | %0.20 |
| ئل محافظات | 756 | 182 | 182 | %0.63 | 756 | 161 | 161 | %0.47 | 720 | 133 | 133 | %0.33 |
| جموع الكلي | | 28750 | | | | 34409 | | | | 39935 | | |

## ملحق (6) جامعة ال البيت

### اعداد طلبة البكالوريوس المقبولين للفصل الاول 2010/2011 حسب التخصص واساس القبول

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الفقه وأصوله | | 2 | 1 | 35 | 4 | 28 | | 4 | 4 | | 8 | | | | | | | | | | 1 | 87 |
| 2 | أصول الدين | | 3 | 1 | 39 | 2 | 12 | | 6 | 4 | | 9 | | | | 2 | | | | | | | 78 |
| 3 | الفنون | | 9 | | 31 | 1 | | | 10 | 10 | 1 | 18 | 2 | 1 | 1 | | | | | | | 4 | 88 |
| 4 | اللغة العربية وآدابها | | 3 | 4 | 40 | 2 | 17 | | 4 | 18 | 2 | 8 | | | | | | | | | | 6 | 104 |
| 5 | اللغة الفرنسية وآدابها | 1 | 1 | | 31 | | | | 5 | 1 | | 3 | | | | | | | | | | 1 | 43 |
| 6 | التاريخ | 2 | 2 | 1 | 44 | 5 | | | 7 | 14 | 1 | | 1 | | | | | | | | | 10 | 87 |
| 7 | اللغة الإنجليزية وآدابها | 1 | 12 | 4 | 36 | 6 | | 1 | 7 | 26 | 1 | 44 | | | 2 | 1 | | | | | 1 | 8 | 150 |
| 8 | الرياضيات | 1 | 14 | 1 | 35 | | | | 19 | 30 | 1 | 20 | 1 | 1 | | | | | | | | 14 | 137 |
| 9 | الفيزياء | | 1 | | 33 | 2 | | | 10 | 8 | 2 | 3 | | | | | | | | | | 2 | 61 |
| 10 | الكيمياء | 2 | 2 | 1 | 32 | 1 | | | 12 | 12 | | 15 | | | | 2 | | | | | | 11 | 90 |
| 11 | العلوم الحياتية | | 4 | 1 | 30 | 2 | | | 13 | 15 | | 12 | | | | 1 | | | | | | 15 | 93 |
| 12 | إدارة الأعمال | 2 | 13 | 2 | 26 | 1 | | | 8 | 6 | 1 | 26 | | | 3 | | | | | | | 9 | 97 |
| 13 | التمويل والمصارف | | 3 | 2 | 25 | | | | 4 | 10 | 1 | 32 | | 1 | 3 | | | | | | | 5 | 86 |
| 14 | المحاسبة | 2 | 24 | 2 | 26 | 2 | | 1 | 10 | 21 | 1 | 44 | | 3 | 3 | 3 | | 1 | | 1 | 3 | | 147 |
| 15 | اقتصاد المال والأعمال | | 3 | 2 | 29 | | | | 8 | 4 | | 35 | 4 | | | | | | | | | 1 | 86 |
| 16 | العلوم السياسية | | | | 14 | | | | 6 | 8 | | 12 | 1 | | | | | | | | | 6 | 47 |
| 17 | هندسة العمارة | 3 | 11 | 1 | 27 | | | 3 | 10 | 5 | 1 | 35 | | | | 2 | 3 | | | | | | 101 |
| 18 | الهندسة المدنية | 2 | 20 | 1 | 27 | | | 1 | 13 | 6 | | 30 | | 1 | | | | | | | 1 | | 102 |
| 19 | هندسة المساحة | | 12 | | 27 | | | 2 | 10 | 3 | | 12 | | | | | | | | | | | 66 |
| 20 | علوم الأرض والبيئة التطبيقي | | 3 | | 39 | | | 1 | 12 | 21 | | 7 | | | | | | | | | | 13 | 96 |
| 21 | علم الحاسوب | 5 | 21 | 2 | 26 | 2 | | | 12 | 12 | 1 | 36 | | | 1 | 1 | | | | | | 2 | 121 |
| 22 | نظم المعلومات الحاسوبية | 3 | 11 | | 27 | | | | 13 | 6 | 1 | 37 | | 1 | 1 | | | | | | | 5 | 105 |
| 23 | نظم المعلومات الإدارية | 4 | 7 | 2 | 23 | 2 | | | 11 | 16 | 1 | 20 | | | | 3 | | | | | | 12 | 101 |
| 24 | التمريض | 2 | 27 | 2 | 39 | 3 | | 1 | 20 | 15 | 1 | 31 | | 1 | | 12 | | | 1 | | | 4 | 159 |
| 25 | العلوم التربوية/معلم صف | 1 | 10 | 2 | 31 | | | | 9 | 21 | 2 | 17 | | | | | | | | | | 18 | 111 |
| 26 | العلوم التربوية/تربية طفل | 1 | 4 | | 32 | 2 | | | 8 | 9 | | 11 | | | | 2 | | 1 | | | | 6 | 76 |
| | المجموع [illegible] | 32 | 222 | 32 | 804 | 37 | 57 | 10 | 251 | 305 | 18 | 525 | 9 | 9 | 14 | 29 | 3 | 2 | 1 | 1 | 5 | 153 | 2519 |

اعداد طلبة البكالوريوس المقبولين للفصل الاول 2012/2011 حسب التخصص واسس القبول

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الفقه وأصوله | 48 | 2 | 45 | 9 | | 1 | | 2 | | | | | 4 | 4 | | | | | | | 10 | 3 | | | | | 128 |
| 2 | أصول الدين | 48 | 1 | 23 | 10 | 2 | 4 | | | | | | | 8 | 3 | | | | | | | 3 | 1 | | | | | 103 |
| 3 | القانون | 52 | 20 | | 6 | 3 | 18 | | 1 | 1 | | | | | 27 | 1 | 8 | | | | | | 12 | | | | | 149 |
| 4 | اللغة العربية وآدابها | 43 | 6 | 31 | 7 | | 10 | | 3 | | | 1 | 1 | 22 | | 2 | 1 | | | | | 4 | 7 | | | | | 138 |
| 5 | اللغة الفرنسية وآدابها | 31 | 9 | | 3 | | 3 | | | | | | 3 | 20 | | 4 | | | | | | | 4 | | | | | 77 |
| 6 | التاريخ | 39 | 5 | | 9 | | 38 | | 1 | | | | 11 | 24 | | 1 | | | | | | | 15 | | | | | 143 |
| 7 | اللغة الانجليزية وآدابها | 47 | 12 | | 4 | 1 | 8 | | 3 | | 3 | 1 | | 68 | 1 | | 1 | | 2 | | | | 1 | | | | | 152 |
| 8 | الرياضيات | 48 | 19 | | 7 | 2 | 14 | | 1 | | 1 | | 2 | 31 | 2 | | 1 | 1 | | 1 | | | 14 | 3 | | | | 147 |
| 9 | الفيزياء | 33 | 16 | | 13 | | 21 | | 1 | | | | 5 | 2 | 2 | | | | | | | | 5 | 2 | | | | 100 |
| 10 | الكيمياء | 32 | 13 | | 2 | 1 | 15 | | 1 | | | | 1 | 19 | 2 | 5 | | | | | | | 19 | | 1 | | | 111 |
| 11 | العلوم الحياتية | 45 | 13 | | 1 | | 19 | | 1 | | 1 | 1 | 4 | 25 | 2 | 2 | | | | | | | 22 | 3 | | | | 139 |
| 12 | إدارة الأعمال | 31 | 7 | | 10 | 1 | 10 | 1 | 2 | | | 1 | 3 | 72 | | | 1 | | 2 | 3 | | | 1 | | | | | 145 |
| 13 | التمويل والمصارف | 39 | 8 | | 4 | 2 | 10 | | 2 | | | 1 | 4 | 66 | 1 | | | | 3 | 1 | | | 2 | 1 | 2 | | | 146 |
| 14 | المحاسبة | 46 | 12 | | 5 | 5 | 9 | | 3 | | 2 | 3 | | 56 | | | 1 | 3 | 3 | 4 | 3 | | | | | | | 155 |
| 15 | اقتصاد المال والأعمال | 37 | 14 | | 5 | | 19 | | 1 | | | | 1 | 69 | | | | | | | | | 3 | | | | | 149 |
| 16 | المحاسبة وقانون الاعمال | 41 | 20 | | 7 | 2 | 9 | | | | | | 1 | 70 | 1 | | | | | | | | | | 9 | | | 160 |
| 17 | نظم المعلومات المحاسبية | 37 | 9 | | 3 | | 6 | | | | 1 | | | 54 | | | | | | | | | | | | | | 110 |
| 18 | العلوم السياسية | 28 | 5 | | 2 | | 10 | | 1 | | | | 4 | 59 | | | | | | 1 | | | 18 | | | | | 128 |
| 19 | هندسة العمارة | 47 | 8 | | | 2 | 6 | | | 1 | 1 | 6 | 1 | 42 | 1 | | | 2 | | 2 | 6 | | | | | | 5 | 130 |
| 20 | الهندسة المدنية | 32 | 16 | | 3 | 3 | 12 | | | | 1 | | 10 | 60 | | | | 3 | | 5 | | | | 6 | | 4 | 24 | 179 |
| 21 | هندسة المساحة | 44 | 12 | | 6 | | 13 | | | | 2 | | 6 | 30 | | | | | | | | | | 8 | 1 | | | 122 |
| 22 | علوم الارض والبيئة التطبيقي | 42 | 19 | | 8 | | 21 | | | | | | 4 | 27 | 2 | | | | | | | | 26 | 1 | 1 | | | 151 |
| 23 | علم الحاسوب | 36 | 7 | | 5 | 2 | 7 | 1 | 2 | | 1 | 2 | | 42 | 1 | | 1 | 3 | | | | | 2 | | | | | 112 |
| 24 | نظم المعلومات الحاسوبية | 46 | 10 | | 5 | 3 | 5 | | 1 | | | | 4 | 48 | | | 1 | 1 | | | | | 1 | | | | | 125 |
| 25 | نظم المعلومات الادارية | 38 | 10 | | 4 | 2 | 8 | | 1 | | | 1 | 1 | 30 | 1 | | | | | | | 1 | 11 | 1 | | | | 109 |
| 26 | التمريض | 56 | 23 | | 8 | 3 | 23 | | 2 | | 1 | 12 | | 30 | 2 | | | | | | | 12 | 2 | 5 | | | | 179 |
| 27 | التربية الخاصة | 58 | 24 | | 17 | 5 | 19 | | | | | | 4 | 54 | | 1 | | | | | | | 1 | | | | | 183 |
| 28 | العلوم التربوية/معلم صف | 42 | 5 | | 17 | 1 | 17 | 2 | | | | | 4 | 58 | 1 | 3 | | | | | | 1 | 28 | | 4 | | | 183 |
| 29 | العلوم التربوية/تربية طفل | 40 | 6 | | 25 | | 26 | | | | | 2 | 7 | 13 | | | | | | | | 2 | 4 | | | | | 125 |
| | المجموع حسب اسس القبول | 1206 | 331 | 99 | 205 | 40 | 381 | 4 | 29 | 2 | 14 | 31 | 93 | 1125 | 20 | 26 | 7 | 13 | 10 | 17 | 42 | 202 | 30 | 18 | 4 | 29 | | 3978 |

اعداد طلبة البكالوريوس المقبولين للفصل الاول 2013/2012 حسب التخصص واساس القبول

| الرقم | التخصص/الجنس | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الفقه وأصوله | 33 | 50 | 2 | | 1 | | 2 | | 4 | | 1 | 1 | 3 | 4 | 1 | | 23 | 16 | 5 | 8 | | 1 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 155 |
| 2 | أصول الدين | 27 | 45 | 1 | 1 | | | | 1 | | | | | 9 | 10 | | | 16 | 8 | 2 | 8 | | 1 | 1 | | 2 | | | | | | | | | | | | | | | | | | 132 |
| 3 | القانون | 47 | 63 | 10 | 5 | | 1 | 8 | 2 | 45 | 5 | | | 2 | 1 | | 2 | | | | | | | | | 15 | 4 | 1 | | 1 | 1 | | 1 | | | | | | | | | | | 214 |
| 4 | اللغة العربية وآدابها | 27 | 62 | 6 | 10 | | | 2 | 6 | 2 | 2 | | | | | 1 | 2 | 22 | 17 | 1 | 5 | | 2 | | | 1 | | | | | | | 1 | | | | | | | | | | | 169 |
| 5 | اللغة الفرنسية وآدابها | 13 | 35 | 1 | 2 | | | | | 1 | 3 | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | 1 | | | | | | | | | | 56 |
| 6 | التاريخ | 32 | 30 | 3 | 5 | | 1 | 19 | 16 | 4 | 2 | | | | | 2 | 4 | | | | | | 2 | | | 4 | 3 | | | 1 | | | 1 | | | | | | | | | | | 129 |
| 7 | اللغة الانجليزية وآدابها | 13 | 63 | 4 | 7 | 1 | 1 | 8 | 14 | 7 | 34 | | 1 | | 1 | 4 | | | | | | | 2 | | | | 12 | | | | | | 2 | | | | | | | | 1 | | | 175 |
| 8 | الرياضيات | 13 | 75 | 7 | 7 | 1 | | 8 | 30 | 6 | 8 | | | 1 | | | 4 | | | | | | 1 | | | 2 | 11 | 1 | | | 1 | | 1 | | | 1 | 2 | | | | | | | 180 |
| 9 | الفيزياء | 31 | 21 | 3 | 6 | | | 3 | 5 | 3 | 1 | | | 1 | 1 | | | | | | | 1 | | | | 2 | 5 | | | | | | 1 | | | | | | | | | | | 84 |
| 10 | الكيمياء | 12 | 35 | 7 | 4 | | | 8 | 12 | 4 | 3 | | | 1 | 1 | 2 | | | | | | | 2 | | | 1 | 11 | | 1 | | | | 1 | | | | 1 | | 1 | | 1 | | | 108 |
| 11 | العلوم الحياتية | 12 | 43 | 2 | 11 | 2 | | 9 | 17 | 1 | 3 | | | 1 | 2 | 2 | 1 | | | | | | 2 | | | 2 | 7 | | | | 1 | | | | | | | | | | 1 | | | 119 |
| 12 | إدارة الأعمال | 39 | 42 | 9 | 5 | | 1 | 14 | 11 | 42 | 14 | | | 6 | 3 | 2 | | | | | | 1 | 1 | | | 8 | 8 | | | | | | | | | | 1 | 1 | 4 | | | | | 212 |
| 13 | التمويل والمصارف | 17 | 29 | 5 | 3 | 1 | 1 | 7 | 4 | 39 | 11 | | | 2 | 3 | | | | | | | 1 | 2 | | | 4 | 3 | | | | | | | | | | 1 | | | | | | | 133 |
| 14 | المحاسبة | 45 | 53 | 4 | 6 | 8 | 6 | 19 | 25 | | 13 | | 1 | 1 | | | | | | 1 | 1 | 4 | 1 | | | 4 | 9 | 2 | 1 | | | 1 | | 1 | 1 | | 1 | 4 | 7 | 3 | | | | 222 |
| 15 | اقتصاد المال والأعمال | 33 | 27 | 8 | 4 | | | | 2 | 6 | 5 | 1 | | | 1 | 7 | 1 | | | | | 2 | | | | 4 | 1 | | | | | | | 1 | | | | | | | | | | 103 |
| 16 | المحاسبة وقانون الاعمال | 54 | 47 | 8 | 7 | | | 6 | 5 | 25 | 3 | | | 3 | 4 | | | | | | | | | | | 10 | 6 | | | | | | 1 | 2 | | | 1 | | | | | | | 182 |
| 17 | نظم المعلومات المحاسبية | 41 | 41 | 8 | 3 | 1 | 1 | 2 | 1 | 2 | 1 | | | 3 | 1 | | | | | | | | | | | 6 | 9 | | | | | 1 | | | | | | | | | | | | 121 |
| 18 | نظم المعلومات الماليه والمصرفيه | 52 | 32 | 2 | 3 | | | 1 | | | | | | 7 | 7 | | | | | | | | | | | 3 | 6 | | | | | | | | | | | | | | | | | 113 |
| 19 | العلوم السياسية | 24 | 23 | 7 | 1 | | | 17 | 3 | 7 | 2 | | | | 1 | 2 | 1 | | | | | | | | | 1 | 3 | | | 2 | | | | | | | | | | | | | | 94 |
| 20 | هندسة العمارة | 4 | 30 | 1 | 1 | | 2 | | | 23 | 54 | | | | 1 | | | | | 5 | 4 | | | | | 3 | 3 | | 1 | | | | 1 | | | | 2 | 2 | 2 | | 4 | | 1 | 144 |
| 21 | الهندسة المدنية | 18 | 28 | 3 | 1 | 4 | 3 | 3 | | 39 | 16 | | | 2 | 3 | 4 | 1 | | | 1 | | 1 | | | | 10 | 4 | 2 | | | | 1 | | 2 | | 3 | 1 | 1 | | 2 | | | | 173 |
| 22 | هندسة المساحة | 24 | 14 | 2 | 1 | 2 | | | | 34 | 13 | | | 1 | 2 | | | | | 1 | | | | | | 7 | 4 | | | | | 1 | | | | | | 1 | | | | | | 107 |
| 23 | علوم الأرض والبيئة التطبيقي | 51 | 69 | 12 | 8 | | | 17 | 22 | 5 | 4 | | | 1 | 4 | 3 | 4 | | | | | | | | | 4 | 16 | | | | | | | 1 | | | | | | | | | 1 | 222 |
| 24 | علم الحاسوب | 19 | 31 | 5 | 1 | 1 | | 6 | 4. | 15 | 4 | | | | | | | | | | | | 2 | 1 | 1 | 6 | 6 | 1 | | | | | | | | 1 | | | 1 | | | | | 105 |
| 25 | نظم المعلومات الحاسوبية | 15 | 29 | 2 | 1 | | 1 | 1 | 5 | 12 | 5 | | | | | 1 | 1 | | | | | | | 1 | | 3 | 6 | | | | | | | | | | 2 | | | 1 | | | | 86 |
| 26 | نظم المعلومات الادارية | 14 | 28 | 2 | 4 | | | 5 | | 9 | 3 | | | | | | 1 | | | | | 1 | | | | 2 | 7 | 1 | | | | | | | | 1 | 1 | | | 1 | | | | 80 |
| 27 | التمريض | 21 | 66 | 5 | 9 | | 2 | 17 | 11 | 8 | 15 | | 1 | 4 | 6 | | 2 | | | 2 | 3 | | 2 | | | 6 | 13 | 1 | | | | | | | | 1 | 1 | 1 | | 2 | 11 | | | 210 |
| 28 | التربية الخاصة | 12 | 55 | 2 | 13 | 2 | 4 | 4 | 35 | 6 | 5 | | | 1 | 1 | 6 | 6 | | | | | | | | | 7 | 12 | | | | | | | | | | | 1 | | | 3 | | | 175 |
| 29 | العلوم التربوية/معلم صف | 16 | 72 | 7 | 11 | 3 | | 6 | 17 | 1 | 10 | | | 1 | 6 | 2 | 3 | | | | | 1 | | | | | 3 | | | | | | | | | | | | | | | | | 159 |
| 30 | العلوم التربوية/تربية الطفل | 3 | 42 | 1 | 6 | | . | 2 | 12 | 1· | 2 | | | | 4 | | | | | | 1 | | | | | | 2 | | | | | | | | | | | | 2 | | | | | 78 |
| 31 | اللغة والأدب/إيطالي-انجليزي | 11 | 44 | | 1 | | | | | | | | | | 1 | | | | | | | | | | | 1 | 1 | | | | | | | | | | | | | 1 | | | | 60 |
| 32 | اللغة والأدب/اسباني-انجليزي | 18 | 30 | 1 | | | | | | | 2 | | | 1 | | | 1 | | | | | | | | | | 4 | | | | | | | | | | | | | | | | | 57 |
| | المجموع حسب الجنس | 791 | 1354 | 140 | 147 | 27 | 24 | 194 | 260 | 371 | 243 | 2 | 4 | 51 | 68 | 39 | 34 | 61 | 41 | 18 | 30 | 12 | 21 | 3 | 1 | 118 | 179 | 9 | 3 | 4 | 3 | 4 | 10 | 8 | 1 | 7 | 14 | 11 | 17 | 10 | 21 | 0 | 2 | |
| | المجموع الكلي | 2145 | | 287 | | 51 | | 454 | | 614 | | 6 | | 119 | | 73 | | 102 | | 48 | | 33 | | 4 | | 297 | | 12 | | 7 | | 14 | | 9 | | 21 | | 28 | | 31 | | 2 | | 4357 |

# ملحق (7)

## بيانات وإحصائيات جامعة اليرموك 2010

| سنة 2010 | |
|---|---|
| سبب القبول | العدد |
| أبناء شهداء | 1 |
| بكالوريوس آخر | 1 |
| مقعد مجلس التعليم العالي | 1 |
| أبناء العاملين في السفارات الأردنية | 1 |
| تبادل ثقافي | 1 |
| انتقال من جامعات اخرى | 1 |
| جامعة دبلن | 2 |
| مقعد حجاوي | 4 |
| اوائل المحافظات | 5 |
| أبناء عاملين تكنولوجيا / تدريس | 5 |
| أبناء عاملين يرموك / تجسير | 6 |
| جامعة اليرموك (ماجستير) | 7 |
| اوائل الوية | 8 |
| تجسير كليات مجتمع (موازي) | 15 |
| ذوي الحاجات الخاصة | 20 |
| تفوق فني | 22 |
| اتفاقية مركز الامير فيصل | 23 |
| رئيس مجلس امناء الجامعة (2) | 25 |
| مكرمة المخيمات | 27 |
| اوائل مدارس | 28 |
| تفوق رياضي | 37 |
| دراسة خاصة | 38 |
| تجسير كليات مجتمع (عادي) | 38 |
| أبناء عاملين تكنولوجيا / إداريون | 43 |
| أبناء عاملين يرموك / تدريس | 45 |
| مكرمة معلمين | 58 |
| مقعد تربية | 60 |
| أردنيون في الخارج | 86 |
| أبناء عاملين يرموك / إداريون | 130 |
| الديوان الملكي | 204 |
| موازي / منحة ديوان | 329 |
| أبناء عشائر | 344 |
| المدارس ذات الظروف الخاصة (اقل حظا) | 372 |
| قوات مسلحه | 863 |
| برنامج كادر | 881 |
| موازي | 1068 |
| تنافسي | 2981 |

**بيانات وإحصائيات جامعة اليرموك2011**

| سنة 2011 | |
|---|---|
| سبب القبول | العدد |
| شهادات بريطانية وأمريكية وبكالوريا دولية | 1 |
| قرار مجلس تعليم عالي | 1 |
| انتقال من جامعات أخرى | 1 |
| أبناء شهداء | 2 |
| العائدون من اليمن وليبيا وسوريا / موازي | 2 |
| أوائل المحافظات | 4 |
| مقعد حجاوي | 4 |
| مقعد مجلس التعليم العالي | 6 |
| أبناء عاملين تكنولوجيا / تدريس | 8 |
| أبناء عاملين يرموك / تجسير | 8 |
| أوائل الوية | 8 |
| دراسة خاصة | 27 |
| تفوق فني | 29 |
| تجسير كليات مجتمع (موازي) | 30 |
| ذوي الحاجات الخاصة | 33 |
| العائدون من اليمن وليبيا وسوريا | 33 |
| تفوق رياضي | 36 |
| اتفاقية مركز الأمير فيصل | 37 |
| مكرمة المخيمات | 38 |
| تجسير كليات مجتمع (عادي) | 42 |
| مكرمة معلمين | 43 |
| أبناء عاملين يرموك / تدريس | 48 |
| أبناء عاملين تكنولوجيا / إداريون | 50 |
| أوائل مدارس | 52 |
| جامعة دبلن | 69 |
| أردنيون في الخارج | 77 |
| الديوان الملكي | 123 |
| أبناء عاملين يرموك / إداريون | 153 |
| المدارس ذات الظروف الخاصة (اقل حظا) | 191 |
| مقعد تربية | 210 |
| موازي / منحة ديوان | 236 |
| أبناء عشائر | 322 |
| برنامج كادر | 698 |
| قوات مسلحه | 1167 |
| موازي | 1493 |
| تنافسي | 4110 |

**بيانات وإحصائيات جامعة اليرموك2012**

| سنة 2012 | |
|---|---|
| العدد | سبب القبول |
| 1 | العائدون من اليمن وليبيا وسوريا / موازي |
| 2 | قرار مجلس تعليم عالي |
| 3 | أوائل المحافظات |
| 3 | أبناء عاملين تكنولوجيا / تدريس |
| 3 | دراسة خاصة |
| 5 | أوائل ألوية |
| 7 | مقعد حجاوي |
| 7 | أبناء عاملين يرموك / تجسير |
| 8 | مقعد مجلس التعليم العالي |
| 9 | انتقال من جامعات أخرى |
| 10 | مقعد تربية |
| 14 | أوائل مدارس |
| 23 | تجسير كليات مجتمع (موازي) |
| 30 | تفوق فني |
| 31 | مكرمة المخيمات |
| 31 | اتفاقية مركز الأمير فيصل |
| 32 | جامعة دبلن |
| 34 | تجسير كليات مجتمع (عادي) |
| 38 | أبناء عاملين تكنولوجيا / اداريون |
| 40 | أبناء عاملين يرموك / تدريس |
| 41 | تفوق رياضي |
| 42 | ذوي الحاجات الخاصة |
| 49 | برنامج كادر |
| 75 | مكرمة معلمين |
| 115 | أردنيون في الخارج |
| 134 | أبناء عاملين يرموك / اداريون |
| 701 | المدارس ذات الظروف الخاصة (اقل حظا) |
| 1054 | موازي |
| 1149 | قوات مسلحه |
| 4893 | تنافسي |

# ملحق (8)

## كتاب تسهيل المهمة – جامعة اليرموك

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

كلية التربية
مكتب العميد

الرقم: ك ت/١٠٧/١٠٤٦
التاريخ: ١٨ / ربيع الآخر / ١٤٣٤
الموافق: ٢٨ / شباط / ٢٠١٣

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب صبري راضي درادكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يقوم الطالب صبري راضي درادكه، ورقمه الجامعي (٢٠١١٢١٠٠٠٣)، بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون (رؤى مستقبلية)"؛ وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك معرفة عدد نواب الرئيس وعمداء الكليات ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام في الجامعة، فضلاً عن توزيع أداة الدراسة (الإستبانة) على عينة منهم.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

عميد كلية التربية

أ.د. أمل خصاونة

نائب رئيس ٣
عميد ١٥
نائب عميد ١٨
رئيس قسم ٥٦
مساعد عميد ١١

٢٠١٣/٢/٢٨

الهاتف: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ + الفاكس: ٧٢١١١٩٩ - ٢ - ٩٦٢ + اربد – الأردن
Tel: +962-2-7211111 Fax: +962-2-7211199 Irbid-Jordan E-mail: fac_edu@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

## ملحق(9)

### كتاب تسهيل المهمة – جامعة ال البيت

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

التاريخ: ١٠/٢/٢٨ م ٩٤٥٠ Date:
الموافق: ٨/ ربيع الآخر/١٤٣٣ هـ
الرقم: ٢٨/شباط/٢٠١٢ Reference:

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب صبري راضي درادكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الطالب صبري راضي درادكه، ورقمه الجامعي (٢٠١١٢١٠٠٠٣)، بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون رؤى مستقبلية"؛ وذلك إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك معرفة عدد نواب الرئيس وعمداء الكليات ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام في جامعتكم الموقرة، فضلا عن توزيع أداة الدراسة (الإستبانه) على عينة منهم.

ارجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

/ رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

مدير الجودة
لتسهيل مهمة الباحث
٥/٢/ ٢٠١٢

تم تزويد الدكتور صبري
بالمعلومات المطلوبة
٥/٢/ ٢٠١٢

# ملحق(10)

## كتاب تسهيل المهمة – جامعة جدارا

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

Date: ..................

Reference: ..................

التاريخ: ر/٢٠٧/٢٨/ ٤٥٥٤ هـ
الموافق: ١٨/ ربيع الآخر/ ١٤٢٠ م
الرقم: ٢/ شباط/ ٢٠١٢

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جدارا الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب صبري راضي درادكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الطالب صبري راضي درادكه، ورقمه الجامعي (٢٠١١٢١٠٠٠٣)، بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون رؤى مستقبلية"، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك معرفة عدد نواب الرئيس وعمداء الكليات ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام في جامعتكم الموقره، فضلاً عن توزيع أداة الدراسة (الإستبانه) على عينة منهم.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

إربد – الأردن    فاكس: ٧٢١١١٢٣ – ٢ – ٩٦٢    تلفون: ٧٢١١١١١ – ٢ – ٩٦٢
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan. P. +962 2 7211111 F. +962 2 7211133 Email: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

## ملحق (11)

كتاب رد جامعة جدارا

Jadara University جامعة جدارا

التاريخ: ٥/٣/٢٠١٣م

الطالـــب صبري راضي درادكـــه المحترم

برنامـــج الدكتـــوراه

تحية طيبة وبعد ،،،

إشارة إلى كتاب رئيس جامعة اليرموك رقم ر أ/١٠٧/١٨/٤٩٥ تاريـــخ ٢٨ شباط ٢٠١٣م بشأن تسهيل مهمة الطالب صبري راضي درادكة في دراسته بعنـــوان " الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعـات الاردنيـة كمـا يراهـا القـادة الاكاديميون رؤى مستقبلية " ،

فأرجو العلم أن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بلغ (١٤٩) عضو هيئة تـدريس من مختلف الرتب وعدد عمداء الكليات (٦) ورؤساء الأقسام الأكاديمية (٢٣) ويمكنك توزيع الاستبانة بالطريقة المناسبة وحسب الأصول . ونائب رئيس واحد

مع الاحترام .

مدير دائرة الموارد البشريـــة

د . محمـــد يعقـــوب

المملكة الأردنية الهاشمية جامعة جدارا دائرة الموارد البشرية Human Recourses Jadara University The Hashemite Kingdom of Jordan

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعـــة اليرمـــوك
مكتب الرئيس

Date: التاريخ: ٤٩٥/١٨/٣٠٧/ي
الموافق: ٨ ربيع الآخر / ١٤٣٣هـ
Reference: الرقم: ٢٨/شباط/٢٠١٢م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عمان العربية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب صبري راضي لرادكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الطالب صبري راضي درادكه، ورقمه الجامعي (٢٠١١٢١٠٠٠٣)، بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون رؤى مستقبلية"، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك مقابلة عدد نواب الرئيس وعمداء الكليات ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام في جامعتكم الموقرة، فضلاً عن توزيع أداة الدراسة (الإستبانه) على عينة منهم.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

مدير الموارد البشرية
لتزويده بالمطلوب.

عميد كلية

أ.د. تيسير النهار

الأستاذ الدكتور ... المحترم
نائب الرئيس
تحية طيبة وبعد،
تم تزويد الباحث بالمطلوب
علماً ان عدد المناصب القيادية
التدريسية بدرجات ادارية
(٢٥) خمسة وعشرون.

٢٠١٢/٣/٢٤

٢٠١٢/٣/٢٤

اربد - الأردن تلفون ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ فاكس ٧٢١١١٣٣ - ٢ - ٩٦٢
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

# ملحق (13)

## كتاب تسهيل المهمة – الجامعة الأردنية

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

التاريخ: ر/١٠٧/ ١٨ / ٢٠٤٩ — Date:
الموافق: ٨/ ربيع الآخر / ١٤٣١
٢٨/ شباط / ٢٠١٢
الرقم: — Reference:

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب صبري راضي ترادكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الطالب صبري راضي ترادكة، ورقمه الجامعي (٢٠١١٢١٠٠٠٣)، بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون رؤى مستقبلية"، وذلك إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك:

- معرفة عدد نواب الرئيس والعمداء ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام في جامعتكم الموقرة.
- معرفة أعداد الطلبة المقبولين ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ومعرفة أسس قبولهم من ضمن قائمة القبول الموحد، وخارج القائمة.
- فضلا عن توزيع أداة الدراسة على عينة منهم.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

شاكرا لكم حسن تعاونكم مع الجامعة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

هاتف: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢    فاكس: ٧٢١١١٢٣ - ٢ - ٩٦٢    اربد - الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566 Irbid, Jordan, P. +962 2 7211111 F. +962 2 7211133 E-mail: ... @yu.edu.jo president@yu.edu.jo

# ملحق (14)

## كتاب الجامعة الأردنية إلى اليرموك

الجامعة الأردنية

الرقم: ٢/١١١١٦

الرقم الآلي: ٢٥٧١٨٠

التاريخ: ٢٠١٢/١٢/٢م

الوارد

٣ كانون ثاني ٢٠١٣

الرقم المتسلسل: ٠٠٠٠٥٥

رقم الملف:

رئاسة الجامعة

University Administration

الـوارد

٣ كانون ثاني ٢٠١٣

الرقم: ١٨

الفهرس:

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اليرموك المحترم

الموضوع: - الطالب صبري دراه كه

تحية طيبة، وبعد،

فأشير إلى كتابكم رقم و/١٠٧/١/١٨/١/٢٤٠، تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤، بخصوص طلبكم تسهيل مهمة الطالب "صبري راضي علي دراه كه" لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه.

أرجو إعلامكم بأن لجنة البحث العلمي في الجامعة الأردنية بحاجة إلى الاستبانة الخاصة بدراسة الطالب "صبري دراه كه" لتتمكن من بيان الرأي حسب الأصول لطفاً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة/

نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور هاني الضمور

عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

## ملحق (15)

**كتاب تسهيل المهمة – جامعة العلوم والتكنولوجيا**

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

الرقم: ي/١٠٧/١٥/٢٤٠١
التاريخ: ٢٠/محرم/١٤٣٤
الموافق: ٤/كانون أول/٢٠١٢

Reference:

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
رئاسة الجامعة
الــــــــوارد
رقم التسجيل: ١٥٨٤١
رقم الملف:

**الأستاذ الدكتور رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأكرم**

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب صبري راضي علي دراركه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الطالب صبري راضي علي دراركه، ورقمه الجامعي (٢٠١١٢١٠٠٠٣)، بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون رؤى مستقبلية"؛ وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك معرفة أعداد ونسب الطلبة المقبولين من خارج قائمة القبول الموحد في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

شاكراً لكم حسن تعاونكم مع الجامعة.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،**

**رئيس الجامعة**

**أ.د. عبدالله الموسى**

# ملحق (16)

## كتاب استدعاء الطالب

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا المحترم

الموضوع: طلب بيانات/ لغايات أطروحة دكتوراه

بالإشارة الى كتاب رئيس جامعة اليرموك رقم ر أ/١٠٧/١٨/٣٤٠١
تاريخه ٢٠١٢/١٢/٤م والمتضمن تسهيل مهمتي بالحصول على بيانات
عن أعداد الطلبة الناجحين والمقبولين من خارج قائمة القبول الموحد
للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢م من خارج قائمة القبول الموحد
وتم تحويل الكتاب من رئاسة الجامعة الى وحدة القبول والتسجيل
وعند مراجعتهم أخبروني بعدم الموافقة بناءً على اتصال هاتفي
أرجو إجابتي خطياً عن أسباب عدم الموافقة، علماً انني أطلب
هذه المعلومات بشكل رسمي وضمن القنوات المتبعة، كذلك
أطلب هذه المعلومات بناءً على نظام خاص بالحصول على المعلومات

واقبلوا الاحترام

٢٠١٢/١٢/١٣

مهدي أيمن [illegible]

# ملحق (17)

## كتاب تسهيل المهمة – جامعة اليرموك

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

Date: التاريخ: ر/١٠٧/ ١٨ / ٢٢٤٦
الموافق: ١٩/ محرم / ١٤٣٤
Reference: الرقم: ٢٨/ كانون الثاني / ٢٠١٢

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب صبري راضي درادكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الطالب صبري راضي درادكه، ورقمه الجامعي (٢٠١١٢١٠٠٠٣)، بدراسة بعنوان "الإدارة الجامعية وسياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون رؤى مستقبلية"؛ وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك الحصول على معلومات من مكتب تنسيق القبول الموحد في الجامعات الأردنية.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه .

شاكراً لكم حسن تعاونكم مع الجامعة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

اربد – الأردن فاكس: ٧٢١١١٣٣-٢-٩٦٢ تلفون: ٧٢١١١١١-٢-٩٦٢
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

# Abstract

## Admission Policies at Jordanian Universities as Perceived by Academics leaders at these Universities and Suggested Improvements

**Submitted by:**

**Sabri Radhi Ali Daradkeh- Yarmouk University- 2013**

**Supervisor:**

**Prof. Mohammad Ali Ashour**



The purpose of the study to investigate the status of admission polices at Jordanian universities as perceived by academic leaders at these universities and their suggestions for improvement. The sample of the study consisted of all the population which contained (142) academic leaders, university president deputies, college deans, deputies, assistants and departments heads. To achieve the aim of this study the researcher administrated a questionnaire consisted of (46) items distributed into five domains those are: admission polices, admission criteria, lists outside the unified admission, university funding and educational oprtunites equilivance.

After the analysis of the data, the findings showed that the status of admission polices at Jordanian universities as perceived by academic leaders and their improvement suggestions came in an average level on all domains except for university funding which came in a high level. Moreover, there were no significant statistical differences between the

mean of the samples' responses for the status of admission polices as perceived by academic leaders attributed to the effect of (post, academic rank, university type and years of experience) on all domains except for a difference attributed to the effect of university variable in the field of university funding in favor of public universities, and there are signifcant differences attributed to the effect of years of experience in all domains except for unified admission lists in favor of (5-10) and ( more than 10) categories. The findings showed that the highest obstacle according to the perspective of the academic leader preparing secondary grade graduates within a high agreement level, their suggestion for improvement is the participation of academic leaders in issuing the university admission polices within a high degree of agreement.

Based on the findings of the study the researcher recommended:

1. Recconsidering university admission polices and giving university oprrtunites to find relaisitc admission polices.
2. Giving a higher role for academic leaders in Jordanian universities to participate in suggesting university admission.

**Key Words:** Admission polices, Academic Leaders, University administration, Suggestion, Improvement.